

سلسلة تيسير العلوم الشرعية

(٢)

تيسير علوم الحديث

الأستاذ الدكتور

عبد الرحمن عبد الحميد البر

أستاذ الحديث وعلومه

بكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة - جامعة الأزهر

رقم الإيداع: ٢٠٦٧ / ٢٠٠٧

الترقيم الدولى: ٦ - ٧٠ - ٣٦٣ - ٩٧٧.

البر، عبد الرحمن عبد الحميد.

تيسير علوم الحديث (جـ ١).

د. عبد الرحمن عبد الحميد البر.

ط١ - القاهرة - مؤسسة الفلاح للترجمة والنشر والتوزيع ٢٠٠٧.

٢٦٨ ص، ١٧ X ٢٤ سم، (سلسلة تيسير العلوم الشرعية،٢).

تدمك: ٦ - ٧٠ - ٣٦٣ - ٩٧٧.

١ - الحديث، علم.

أ - العنوان.

ب - السلسلة.

مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه واهتدى بهداه .

اللهم اجعل عملَنا كلَّه صالحاً خالصاً متقبَّلاً ، ولا تجعل للشيطان فيه حظاً ولا نصيباً ووفِّقْنا لما تحب وترضى ، وارزقنا خيرَ الآخرة والأولى .

وبعـــد ؛ فإن العلمَ شرفٌ لأصحابه، وزيْنٌ لأهله ، وإن أشرفَ العلوم ما اتصل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ بسبب ، ولذلك حرص الموفَّقون على طلب علوم الكتاب والسنة ، ولن تزال طائفةٌ من هذه الأمة المباركة تعتني بهذه العلوم ، وتسعى في اكتناز هذه الدرر ، وتدرك قيمة وعظمة ما بين أيديها من خير ، فتتواتر في طلب تلك العلوم وتحصيلها ، وتجتهد في بسطها وتعليمها ؛ تحقيقا لوعد الله عز وجل بحفظ هذا الدين **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾** (الحجر:٩).

وقد كان من فضل الله عليَّ أن وجَّه هِمَّتي لطلب علم الحديث ودراسة مصطلحه، ورأيتُ بغاية الوضوح كيف هيَّأ الله تبارك وتعالى للسنة النبوية أئمةً أعلاماً حملوا لواءَ نشرها، وبسطوا أصنافَ علومها ، وأناروا للناس سبيلَ فهمها، وأُلْهِموا قواعدَ حمايتها ، فأخرجوا للدنيا علمَ مصطلح الحديث ، الذي يُعَدُّ من مفاخر علوم الإسلام ، إذ كان نتاجَ فكرٍ عميقٍ ، ونظرٍ دقيقٍ ، لم يُوفَّقْ إلى مثله مَنْ سبقهم ، ولا أدرك نحوه مَنْ جاء بعدهم ، وشهد لهم بذلك غيرُهم من أهل الإنصاف .

وإن الناظر إلى جهود علماء الحديث ليقف منبهراً وهو يستعرض تلك العلوم الكثيرة التي وضعوها والمصنفات الغزيرة الماتعة التي كتبوها لخدمة السنة النبوية المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، والتي لا يتسع عمرُ المرء لقراءتها ؛ بَلْهَ استيعابها ، والتي كان منهجُهم فيها من الدقة والعمق بحيث لم يلحقهم لاحقٌ في القديم والحديث .

لقد ضبط القومُ العلمَ وأتقنوا الروايةَ والنقلَ للسنة ، حتى فرَّقوا بين الكلمات المتشابهة في شكلها أو حروفها ، وبين الروايات المختلفة للحديث الواحد ، وكشفوا عن بداية حصول الخطأ ، وعمن يُنسَب إليه الغلطُ في هذه الرواية أو تلك ، وضبطوا اختلافَ حركة الأسماءِ المتفقةِ صورُها مع اختلافها في الضبط والشكل ، وتمكنوا من التوصل إلى معرفة الأسماء والألقاب والكنى والأنساب ، وفرَّقوا بين الأسماء المشتركة وميَّزوا الأسماءَ المشكِلَةَ للرواة ، وتفنَّنوا في صروفٍ من التصنيف عجيبة ، عدَّ منها الكتاني في (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة) أكثر من خمسين وجهاً من وجوه التصنيف والتأليف ، ما بين مصنفات في جمع الأحاديث على مناهج متعددة ، ومصنفات في الرجال ورواة الحديث على أشكال متنوعة ومن جهات متعددة ، وأخرى في علوم السنة المطهرة وأصول الرواية وقوانينها على مناهج متفاوتة في البسط والاختصار ، تنبئ كثرتُها عن مدى الحب الذي ملأ قلوب المحدثين لسنة رسول الله ﷺ ، ويكشف تنوُّعُها عن جهودٍ مُضنيةٍ غير مسبوقةٍ ، ومنهجيةٍ محكمةٍ في خدمتها وحمايتها والحفاظ عليها وتنقيتها من كل دخيلٍ وزيفٍ يُرادُ له أن يُلْصَق بها .

ولم يزل العلماءُ وطلابُ العلم في العصور المتتابعة يعملون في هذا الميدان ، وينسجون على هذا المنوال ، ويجتهدون في خدمة السنة وعلومها ، كلٌّ بحسب وسعه وطاقته .

وقد كنتُ - بفضل الله - ممن شرَّفهم اللهُ بطلب علوم السنة ، وأسعدني الله بتدريس مبادئ هذا العلم لطلاب كليات أصول الدين والشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الأزهر بمصر وفي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ثم جامعة الملك خالد بالسعودية ، ولطلاب معاهد إعداد الدعاة ، ولطلبة العلم في مساجد ومراكز إسلامية في داخل مصر وخارجها ، ولمستُ الحاجة الماسة لدى هؤلاء وأولئك إلى تقديم هذا العلم بصورة ميسرة ، تجمع بين البساطة في العرض ،

والسهولة في العبارة ، والعمق في الفكرة ، والجِدَة في الطرح ، وقد اجتهدتُ في أثناء تدريسي أن أكون كذلك ، لكني كنتُ أتهيَّب الكتابة وأؤخر الشروع فيها ، حتى ألحَّ عليَّ بعض إخواني ممن استمعوا لبعض دروسي أن أكتب هذه الدروس على النحو الذي ألقيتُها عليه ، فلم يَسَعْني إلا إجابتُهم ، مع يقيني بعجزي وقلة بضاعتي ، لكنني أرجو خيراً ببركة إجابتهم وببركة حسن القصد الذي أَدَّخِره شفيعاً للضعف والتقصير .

وها أنذا أقدم هذا الجزء الأول من هذه الدروس ، سائلاً الله القبول والإعانة والتوفيق لإتمام الكتاب ، إنه ولي كل خير وتوفيق .

وهذه هي فصول هذا الجزء ومباحثه ومسائله الأساسية أقدمها بين يدي هذه الدروس :

(الفصل الأول)

موجز في تاريخ علم مصطلح الحديث

المبحث الأول : بداية نشأة علم مصطلح الحديث في عهد النبي ﷺ

١ ـ الرسالة العالمية وما يترتب عليها .

٢ ـ قواعد الرواية الصحيحة .

٣ ـ الوسائل التي استخدمها النبي ﷺ في التعليم .

٤ ـ الوسائل والآداب التي راعاها الصحابة في التحمل والأداء .

المبحث الثاني : تطور قواعد المصطلح من بعد وفاة النبي ﷺ إلى بداية العصر الذهبي للسُّنَّة .

١ ـ قواعد الرواية في عصر الصحابة .

٢ ـ تطور علم المصطلح في عصر التابعين وأتباع التابعين .

المبحث الثالث : تطور علم المصطلح منذ العصر الذهبي للسنة إلى الآن

١ ـ العصر الذهبي للسنة وبداية الكتابة في علم المصطلح .

٢ ـ بداية التأليف المستقل في علوم الحديث .

٣ ـ تطور علم المصطلح على يد ابن الصلاح .

٤ ـ عمل ابن حجر في النخبة وأثره في التأليف من بعده .

٥ ـ فترة الركود العلمي ودور علماء الهند في تلك الفترة .

٦ ـ النهضة الحديثة ودور العلماء في العصر الحديث .

(الفصل الثاني)

المصطلحات العلمية وآداب طلب الحديث

المبحث الأول : تعريف بالمصطلحات العلمية في علم المصطلح

١ ـ الحديث ٢ ـ الخبر ٣ ـ الأثر ٤ ـ السنة ٥ ـ المتن ٦ ـ السند ٧ـ الإسناد ٨ـ المسنَد ٩ـ المسنِد ١٠ـ المحدث ١١ ـ الحافظ ١٢ ـ الحجة ١٣ـ الحاكم ١٤ـ أمير المؤمنين في الحديث ١٥ـ العدل ١٦ـ الضابط ١٧ـ الثقة ١٨ـ التعديل ١٩ ـ التجريح ٢٠ ـ التحمل ٢١ـ الأداء ٢٢ ـ علم الحديث رواية٢٣ ـ علم الحديث دراية ٢٤ ـ علم مصطلح الحديث .

المبحث الثاني : آداب المحدث وآداب طالب الحديث.

أ ـ أخلاق مشتركة بين الشيخ المحدث وطالب الحديث .

ب ـ أخلاق مميزة للشيخ المحدث إضافة إلى ما سبق .

ج ـ أخلاق مميزة لطالب الحديث إضافة إلى ما سبق .

(الفصل الثالث)

أقسام الحديث باعتبار من أضيف إليه

المبحث الأول : الحديث القدسي

١ ـ تعريفه ٢ ـ لفظ الحديث القدسي ٣ ـ الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي ٤ ـ الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي ٥ ـ صور رواية الحديث القدسي وأمثلته ٦ ـ حكم الحديث القدسي ٧ ـ المصنفات في الأحاديث القدسية .

المبحث الثاني : الحديث المرفوع

١ ـ تعريفه ٢ ـ أنواع الحديث المرفوع وأمثلته (المرفوع صراحة أو حكما) ٣ ـ حكم الحديث المرفوع ٤ ـ مظانه .

المبحث الثالث : الحديث الموقوف

١ ـ تعريفه ٢ ـ أمثلته ٣ ـ حكمه ٤ ـ ما له حكم الرفع من الموقوفات .

المبحث الرابع : الحديث المقطوع

١ ـ تعريفه ٢ ـ الفرق بينه وبين المنقطع ٣ ـ أمثلته ٤ ـ حكمه ٥ ـ مظان الموقوف والمقطوع .

(الفصل الرابع)

أقسام الحديث من حيث عدد رواته وطرقه

المبحث الأول : الحديث المتواتر

١ ـ تعريفه وشروطه ٢ ـ أقسامه ٣ ـ حكمه ٤ ـ وجوده ٥ ـ المصنفات فيه.

المبحث الثاني : حديث الآحـاد

١ ـ تعريفه ٢ ـ أمثلته ٣ ـ حكمه وحجيته ٤ ـ أقسامه وفائدة التقسيم

أولاً : المشهور : ١ ـ تعريفه٢ ـ حكمه ٣ ـ أمثلته ٤ ـ المشهور عند الحنفية وحكمه ٥ ـ المشهور عند غير المحدثين٦ ـ أهم الكتب في المشهور على الألسنة وكيفية الاستفادة منها ٧ ـ نموذج من كتاب (كشف الخفاء) .

ثانيا : العزيز : ١ ـ تعريفه٢ ـ مثاله٣ ـ حكمه .

ثالثا : الغريب (الفـرد) : ١ ـ تعريفه ٢ ـ أقسام الغريب باعتبار وقوع التفرد في أصل السند أو في أثنائه (الغريب المطلق والغريب النسبي) ٣ ـ أقسام الغريب باعتبار موضع الغرابة (الغريب سندا لا متنا ، والغريب سندا ومتنا) ٤ـ حكم الحديث الغريب ٥ ـ التحذير من تحديث الناس بالغرائب.

(الفصل الخامس)

أقسام الحديث المقبول

المبحث الأول : الحديث الصحيح

أولا : الحديث الصحيح لذاته : ١ـ تعريفه ٢ـ شروطه ٣ـ مثاله ٤ـ حكمه ٥ ـ أول من صنف في الحديث الصحيح ٦ ـ معنى المتفق عليه وقيمته عند العلماء ٧ ـ الموازنة بين الصحيحين ٨ ـ هل استوعب الشيخان كل الصحيح في كتابيهما ٩ ـ كتب الصحيح الأخرى ١٠ ـ المستخرجات على الصحيحين ١١ـ المستدركات على الصحيحين ١٢ـ المقصود بشرط الشيخين ١٣ـ رواية الشيخين لأحاديث بعض المضعَّفين من الرواة ١٤ ـ استيعاب الصحيح في كتاب أو في كتب ١٥ ـ أصح الأسانيد ١٦ ـ مراتب الصحيح من حيث تمكن الحديث من شروط الصحة ١٧ ـ مراتب الصحيح بحسب الكتب المصنفة ١٨ـ هل عمل الراوي على

وفق الحديث هل يُعد تصحيحا له ؟ ١٩ ـ عمل الراوي على خلاف حديث رواه هل يُعد تضعيفا له ؟ ٢٠ ـ قولهم (أصح ما في الباب حديث كذا) هل يعني صحة الحديث ؟٢١ ـ هل قولهم (رجاله رجال الصحيح) أو (رجاله ثقات) أو (رجاله مُوَثَّقون) تفيد صحة الحديث ؟

ثانيا : الصحيح لغيره : تعريفه ومثاله .

المبحث الثاني : الحديث الحسن

أولا : الحسن لذاته : ١ـ تعريفه ٢ ـ شروطه ٣ ـ أول من شهر الحديث الحسن ٤ ـ مثال الحديث الحسن لذاته ٥ ـ مراتب الحسن لذاته ٦ ـ حكم العمل بالحديث الحسن ٧ـ مظان الحديث الحسن ٨ـ معنى قول الترمذي (حسن صحيح) ٩ـ هل يجوز التصحيح والتحسين من المتأخرين ١٠ـ ما الفرق بين قولهم (صحيح) أو (حسن) وقولهم (صحيح الإسناد) أو (حسن الإسناد) ؟

ثانيا : الحسن لغيره : ١ ـ تعريفه ٢ ـ ما هو الضعيف الذي يصلح لأن يترقى إلى الحسن لغيره ؟

مصطلحات تطلق على كل من الحديث الصحيح والحسن .

(الفصل السادس)

أقسام الحديث المردود

المبحث الأول : الموضوع

١ ـ تعريفه ٢ ـ متى وكيف بدأ الوضع في الحديث ٣ ـ أسباب الوضع وأصناف الوضاعين ٤ ـ جهود العلماء في مواجهة الوضع في الحديث ٥ -كيف يُعرف الحديث الموضوع٦ ـ حكم واضع الحديث وحكم رواية الحديث الموضوع ٧ ـ المصنفات في الأحاديث الموضوعة .

المبحث الثاني : الحديث الضعيف

١- تعريفه ٢- هل ضعف الحديث يعني الجزمَ بأنَّ النبيَّ ﷺ لم يقُلْه أو لم يفعَلْه ؟ ٣- مراتب الضعيف ٤- أَوْهَى الأسانيد ٥- هل ضعف الإسناد يقتضي ضعف المتن ٦- ماذا يجب على من يروي حديثاً ضعيفاً ؟ ٧- ما حكم الحديث الذي لا يوجد في شيئ من الكتب التي صنفها العلماء في الحديث ؟ ٨- حكم العمل بالحديث الضعيف ٩- الحديث المُضَعَّف .

وقد اجتهدت في ذكر الأمثلة الهادفة المحققة للغرض ، مع الاختصار في تخريج الحديث بذكر مصدره باختصار ، وشرح ما قد يكون غامضا من الألفاظ والعبارات بين قوسين ، ولم أشأ أن أثقل الكتاب بحواشي وهوامش تقطع على الطالب المبتدئ استرساله مع الفكرة .

هذا وإني لأسال الله العلي العظيم أن يعينني على إتمام هذا العمل وأن يتقبله مني وأن يجعله في موازين حسناتي ، وأن يرزقني به شفاعة الحبيب المصطفى ﷺ .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

خادم الحديث وعلومه

أ.د/ عبد الرحمن عبد الحميد البر

الفصل الأول

موجز تاريخ علم المصطلح

وفيه ثلاثة مباحث:

١ - بداية نشأة علم مصطلح الحديث في عهد النبي ﷺ

٢ - تطور قواعد المصطلح من بعد وفاة النبي ﷺ إلى العصر الذهبي للسُّنَّة

٣ - تطور علم المصطلح منذ العصر الذهبي للسنة إلى الآن

أهداف دراسة الفصل الأول

موجز تاريخ علم المصطلح

يتوقع منك أيها الدارس الكريم بعد دراسة هذا الموضوع ما يلي:

١ - أن تعرفَ الأدوارَ التي مرَّ بها علمُ مصطلحِ الحديث منذُ بدايةِ ظهورِه في العهدِ النبويِّ إلى يومنا هذا.

٢ - أن تقتنعَ بأنَّ المسلمين قد اتبعوا منهجيةً علميةً سليمةً في التعامل مع السنة النبوية المباركة وهي منهجيةٌ تُعَدُّ مَفْخَرَةً لهذه الأمة.

٣- أن تعتقدَ أن اللهَ قد حفظ هذا الدين بإلهامه علماءَ المسلمين وضعَ قواعدَ دقيقةٍ ملائمةٍ لحفظ السنة، تَمكَّنوا بها من سدِّ كل الثغرات التي حاول أعداءُ الإسلام النَّفَاذَ منها لضرب الدين.

٤ - أن تدركَ مدى الجهد العظيم الذي بذله السلفُ الصالحُ من علماء الأمة الكرام في العملِ لهذا الدين وحمايةِ السنة المباركة، وضرورةَ الاهتمام بتلك الجهود ودعمِها والنسجِ على منوالها.

٥ - أن تستشعرَ أن لك دوْراً وأن عليك واجباً في العمل لهذا الدين للَّحاق بالسلف الصالح وتحصيل المثوبة من الله عزَّ وجل.

المبحث الأول

بداية نشأة علم مصطلح الحديث في عهد النبي ﷺ

يتضمن أربع نقاط على النحو التالي:

١ - الرسالة العالمية وما يترتب عليها.

٢ - قواعد الرواية الصحيحة.

٣ - الوسائل التي استخدمها النبيﷺ في التعليم مما يعين على الحفظ.

٤ - الوسائل والآداب التي راعاها الصحابة في التلقي والسماع من النبي ﷺ.

١ - الرسالة العالمية وما يترتب عليها:

قال تعالى ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾ (الأعراف: ١٥٨).

تعني هذه الآية أن النبيَّ ﷺ مكلَّفٌ بتبليغ الرسالة للناس جميعاً، وهذا يعني أنه لابد أن يحدث أحدُ ثلاثة أمور:

١ - إمَّا أن يذهب النبيُّ ﷺ إلى كلِّ الناس فرداً فرداً ليبلغهم بكل ما جاء به حرفاً حرفاً، وهذا أمرٌ مستحيلٌ بَدَاهة.

٢ - وإمَّا أن يترك الناسُ جميعَ شئونهم ويتفرغوا جميعاً للحضور عنده والسماع منه ﷺ لكل ما جاء به، وهذا أيضاً مستحيلٌ بَدَاهة.

٣ - وإمَّا أن تسير الحياة سيرَها الطبيعيَّ، ويبلِّغ النبيُّ ﷺ مَن لقيه، ويأتي إلى النبي ﷺ مَن يتمكن من الحضور فيسمع منه، ثم يقوم هؤلاء وأولئك بنقل ما سمعوه إلى غيرهم، ممن لم يَلْقَهُم النبيُّ ﷺ وممن لم يتمكنوا من الحضور عنده، ثم يقوم هذا الغير الذي سمع بالنقل إلى غيره، وهكذا تتوالى حلقات التبليغ، حتى يصلَ البلاغُ إلى جميع الناس في كلِّ مكان، وتقومَ الحجة على الناس جميعاً.

وهذا هو التصور المنطقيُّ والمعقول.

وهذه العملية تسمى (الرواية)، وهي ما دعا إليه النبيُّ ﷺ أصحابَه حين قال: «**بَلِّغُوا عَنِّى وَلَوْ آيَة**»[١]، وحين قال: «**لِيُبَلِّغْ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الْغَائِبَ**»[٢]، **وحين قال**: «**تَسْمَعُونَ مِنِّى، وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ**»[٣].

الرواية - إذاً - هي السبيلُ المعقولُ لتوصيل الرسالة العالمية كاملةً إلى العالمين.

٢ - قواعد الرواية الصحيحة:

من المنطقي أنه لا بدَّ أن يكون النقلُ عن النبي ﷺ ثم عمَّن وراءَه نقلاً سليماً تماماً من الأخطاء، مساوياً - أو قريباً جداً - لما صدر عن النبي ﷺ، وهذا يعني أنه لابد أن تتوفر فيه ثلاثةُ أمورٍ أساسية:

١- أن يكون المرويُّ أو المنقول هو ما صدر عن النبي ﷺ بلا زيادة.

٢- أن يكون المرويُّ أو المنقول هو ما صدر عن النبي ﷺ بلا نقصان.

٣- أن يكون المرويُّ أو المنقول هو ما صدر عن النبي ﷺ بلا تحريفٍ ولا غلطٍ ولا خطأ.

وهذه هي **أصول الرواية** التي حرص النبي ﷺ على تعليمها لأصحابه وتربيتهم عليها، على النحو التالي:

أولاً- في مجال الحرص على نقل الرواية كما هي بلا زيادة: دعا النبي ﷺ إلى

(١) الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، أخرجه **البخاري** في كتاب: الأنبياء:باب حدثوا عن بني إسرائيل ٦/ ٤٩٦(٣٤٦١).

(٢) الحديث عن أبي بكرة نفيع بن الحارث ﷺ، أخرجه **البخاري** في كتاب: العلم:باب ليبلغ الشاهد منكم الغائب ١ / ١٩٩(١٠٥).

(٣) الحديث عن ابن عباس ﷺ، أخرجه **أبو داود** بإسناد صحيح في كتاب: العلم، باب: فضل نشر العلم ٣/ ٣٢١ (٣٦٥٩)، **وأحمد** ١/ ٣٢١ وصححه **ابن حبان** ١/ ٢٦٣ (٦٢)، **والحاكم** ١/ ٩٥، ووافقه الذهبي.

الصدق وحثَّ عليه، وحذَّر تمامَ التحذير من الكذب وخصوصاً من الكذب عليه، فقال ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(١) وكرَّر النبيُّ ﷺ هذا الحديثَ عشرات المرات، حتى رواه عنه أكثرُ من سبعين صحابياً منهم العشرة المبشرون بالجنة، ولهذا عدَّه العلماء متواتراً.

كما دعا القرآن المسلمين إلى التبيُّن والتثبُّت عند سماع الأخبار، فقال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا**﴾(٢).

على أن العربَ يومَئِذٍ - فضلاً عن الصحابة - لم يكن الكذبُ من أخلاقهم، بل كانوا يستنكفون منه، حتى إنَّ أحدهم لَيَأْنَف أن يكذبَ حتى على الحيوان الأعجمي، ويقول لناقته وقد أجهدَها العطشُ في الصحراء:

أُرِيدُ أُمَنِّيكِ الشَّرَابَ لِتَهْدَئِي ... وَلَكِنَّ عَارَ الْكَاذِبِينَ يَحُولُ

ويدل على ذلك أن أبا سفيان لما دخل على هِرَقْل، أخذ هرقل يسأله عن رسول الله ﷺ ويقول لأصحابه(٣): «إني سائل هذا عن هذا الرجل، فإن كَذَبني فكذِّبوه» قال أبو سفيان: **فوالله لولا الحياءُ من أن يَأْثِرُوا عليَّ كذباً لكذبت عنه**».

فمع أن أبا سفيان كان يومئذٍ خصماً للنبي ﷺ، ومع يقينه بأنَّ أصحابَه لم يكونوا ليكذِّبوه أمام هرقل، لمشاركتهم له في الدين ولمكانته فيهم، إلا أنه كان يستحيي أن يأخذوا عليه كذبةً يُعرَف بها.

---

(١) الحديث مروي عن عدد من الصحابة، وسأكتفي ببعض رواياته في الصحيحين، فهو بهذا اللفظ جزء من حديث المغيرة بن شعبة ﷺ أخرجه **البخاري** في كتاب: الجنائز، باب: ما يكره من النياحة على الميت ٣/ ١٦٠(١٢٩١)، وجزء من حديث أبي هريرة ﷺ أخرجه **البخاري** في كتاب: العلم باب: إثم من كذب علي النبي ﷺ ١/ ٢٠٣(١١٠)، و**مسلم** في المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ ١/ ١٠ (٣/ ٣) وبألفاظ متقاربة عن علي بن أبي طالب ﷺ، والزبير بن العوام، وأنس بن مالك، وسلمة بن الأكوع، أخرجها **البخاري** في الموضع السابق (١٠٦-١١٠)، و**مسلم** في الموضع السابق (١-٢).

(٢) الحجرات: ٦.

(٣) الحديث عن ابن عباس ﷺ أخرجه **البخاري** في باب: بدء الوحي ١/ ٣١(٦)، وفي كتاب: التفسير (٤٥٥٣).

الصحابة يصدِّق بعضُهم بعضا:

لهذا كان الصحابة يسمع بعضُهم من بعض، ويتحمل غائبُهم عن شاهدهم، وهم على تمام اليقين من صدق المحدِّث.

يقول البَرَاء بن عازبٍ ﷺ: «**ليس كلُّنا كان يسمع حديثَ رسول الله ﷺ. كانت لنا ضَيْعَةٌ** (يعني عقاراً وأراضي) **وأشغالٌ، ولكن الناسَ لم يكونوا يكذبون يومئذٍ، فيحدِّث الشاهدُ الغائبَ**»[١]

ويقول أنس بن مالك ﷺ: «**والله ما كلُّ ما نحدِّثكم به سمعناه من ما كُنَّا نكذب، ولا ندري ما الكذب، ولكن كان يُحَدِّث بعضُنا بعضاً، ولا يتَّهِم بعضُنا بعضاً**»[٢]وفي رواية قال: «**والله**».

وهكذا لم يتعمدْ أحدٌ من الصحابة أن ينسب إلى رسول الله ﷺ حرفاً واحداً بغير حق، بل كانوا أحياناً يرجعون إلى النبي ﷺ يسألونه عما سمع بعضُهم من بعض من أقواله وأفعاله وأحواله ﷺ، على سبيل التثبُّت والتأكُّد، لا على سبيل الشك في الراوي، رضي الله عنهم أجمعين.

وهكذا كانت سيرتهم عند تلامذتهم من التابعين فقد أخرج البخاري في كتاب: الأذان[٣] بسنده إلى عبد الله بن يزيد الخطمي قال: حدثني البراء (ابن عازب) وهو غير كذوب قال: كان رسول الله ﷺ إذا قال: سمع الله لمن حمده لم يَحْنِ أحدٌ منا ظهره حتى يقع النبي ﷺ ساجدا ثم نقع سجودا بعده.

وأخرج الطبراني في الأوسط[٤] بسنده إلى مسروق، أنه قال لابن عقبة بن أبي

---

(١) أخرجه الرامهرمزي في (المحدث الفاصل) ص ٢٣٥(١٣٣)، والخطيب في الجامع ١/ ١٧٤(١٠٢).

(٢) أخرجه الحاكم ٣/ ٥٧٥ وسكت عليه هو والذهبي، وأخرج نحوه ابن سعد في الطبقات ٧/ ٢١، والخطيب في الجامع ١/ ١٧٤(١٠٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب:الأذان باب:متى يسجد من خلف الإمام ٢/ ١٨١ (٦٩٠).

(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط ٣/ ٢١٣ (٢٩٤٩)، والبزار في مسنده ٣/ ٣١٩ (١٩٣٦).

معيط: حدثنا عبد الله بن مسعود، وكان غير كذوب - وفي رواية عند البزار: فقال مسروق: حدثنا عبد الله بن مسعود وكان عندنا موثوق الحديث غير كذوب- أن رسول الله ﷺ أمر بعنق أبيك أن يضرب صبرا، لم يرثه، فقال: من للصبية بعدي؟ قال: لهم النار، حسبك ما رضي لك رسول الله ﷺ.

وقول التابعي عن الصحابي (غير كذوب) معناه تقوية الحديث وتفخيمه والمبالغة في تمكينه من النفس لا التزكية التي تكون في مشكوك فيه، وقال الخطابي: هذا القول لا يوجب تهمة في الراوي، وإنما يوجب حقيقة الصدق له، لأن هذه عادتهم إذا أرادوا تأكيد العلم بالراوي والعمل بما روى، وكان أبو هريرة ﷺيقول: سمعت خليلي الصادق المصدوق، وقال ابن مسعود: حدثني الصادق المصدوق.

أو أن معنى (غير كذوب) أي غير مظنون به الخطأ، وغير مجرب عليه الغلط في الرواية، يصفه بالحفظ والإتقان، فقد يجري الكذب في كلامهم مجرى الخطأ، ويوضع موضع الخلف، كقول القائل: كذب سمعي كذب بصري.

ثانياً- وفي مجال نقل الحديث من غير نقص ولا كتم: أرشد النبيﷺإلى أمرين:

(أ) الدعوة إلى التبليغ والحث عليه. (ب) التحذير من الكتمان.

ففي الدعوة إلى التبليغ قال ﷺ: «**لِيُبَلِّغْ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الْغَائِبَ**»(١)، ودعا بنَضْرة الوجه لمن قام بذلك، فقال ﷺ في الحديث المتواتر: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَءاً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثاً، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَإِنَّهُ رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ. ثَلاثُ خِصَالٍ لا يَغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ أَبَداً: إِخْلاصُ الْعَمَلِ للهِ، وَمُنَاصَحَةُ وُلاةِ الأَمْرِ، وَلُزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ**»(٢).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) الحديث عن زيد بن ثابت ﷺ، أخرجه أبو داود في كتاب: العلم، باب: فضل نشر العلم ٣/ ٣٢٢ (٣٦٦٠)، والترمذي-وقال: حسن- في كتاب: العلم، باب: في الحث على تبليغ السماع ٥/ ٣٣ (٢٦٥٦)، وابن ماجه

وفي مجال التحذير من الكَتْم جاء التحذير شديداً مخيفاً في القرآن والسنة، فقال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَـئِكَ يَلعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ. إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة: ١٥٩-١٦٠) فلم يجعل الله للكاتمين خلاصاً من إثم الكَتْم إلا بالقيام بالبيان والتبليغ. وقال ﷺ: «مَنْ كَتَمَ عِلْماً تَلَجَّمَ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(١).

ولذلك كان كثير من الصحابة يبذلون ما عندهم من العلم رغبةً في تحصيل أجر التبليغ، وخشيةً من الوقوع في إثم الكَتْم، فهذا أبو هريرة ﷺ لما عابوا عليه كثرة الرواية ردَّ عن نفسه، ثم قال: «والله لولا آيتان في كتاب الله ما حدَّثْتُكم شيئاً أبداً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ إلى قوله: ﴿الرَّحِيمُ﴾»(٢).

وهذا عثمان بن عفان ﷺ يقول: «والله لأحدثنكم حديثاً، والله لولا آية في كتاب الله ما حدَّثْتُكُمُوه»(٣). ويقصد هاتين الآيتين. وغير هذا كثير.

في المقدمة باب: من بلغ علما ١/ ٨٤(٢٣٠)، وصححه ابن حبان ١/ ٢٧٠(٦٧)، و٢/ ٤٥٤ (٦٨٠)، وله شواهد متعددة وطرق متكاثرة، جمعها ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" ١/ ١٧٧: ١٨٩ (١٨٥: ١٩٩)، وخصه الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد بدراسة مستقلة في كتابه: (دراسة حديث: "نضر الله امرءا سمع مقالتى" رواية ودراية)، وخلص إلى أنه متواتر، رواه أربعة وعشرون صحابيا.

قال القاضي **الرامهرمزي** في المحدث الفاصل ١/ ١٦٧: « قوله ﷺ: نضر الله امرأ، مخفف، وأكثر المحدثين يقوله بالتثقيل إلا من ضبط منهم، والصواب التخفيف، ويحتمل معناه وجهين: أحدهما: يكون في معنى ألبسه الله النضرة وهي الحسن وخلوص اللون، فيكون تقديره: جمله الله وزينه، والوجه الثاني: أن يكون في معنى أوصله الله إلى نضرة الجنة وهي نعمتها ونضارتها، قال الله عز وجل: **﴿تعرف في وجوههم نضرة النعيم﴾** وقال: **﴿ولقاهم نضرة وسرورا﴾** وفيه لغتان: تقول نضر وجه فلان بكسر الضاد ينضر نضرة ونضارة ونضورا، ونضر الله وجهه وأنضره لغتان، تقول نضر الله وجه فلان فنضر فالوجه نضير وناضر، قال الله عز وجل: **﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾** وهو من قولهم: نضر وجهه فهو ناضر من فعله».

(١) الحديث عن أبي هريرة ﷺ، صححه **ابن حبان** ١/ ٢٧١ (٩٥).

(٢) أخرجه **البخاري** في كتاب:الحرث والمزارعة باب: ما في الغرس ٥/ ٢٨ (٢٣٥٠).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة باب:فضل الوضوء والصلاة بعده ١/ ٢٠٥ (٢٢٧).

وهكذا قام الصحابة ﷺ برواية ما سمعوه وما رأوه من النبي ﷺ من غير زيادة ولا نقص، ومن غير إضافة ولا كتم.

ثالثاً- يبقى أن المجال الثالث، **وهو مجال نقل الرواية بلا تحريف وبلا خطإ**، هو أمرٌ شديدٌ، إذ الخطأُ من طبيعة العباد، والنسيانُ والوهم لا يسلم منه غيرُ الأنبياء المعصومين، فطَلَبُ سلامةِ كلِّ الروايات من الخطأ، وسلامةِ كلِّ الرواة من الوهم والنسيان أمرٌ صعبٌ جداً، فما العمل؟.

العملُ هو أن يجتهدَ المعلمُ الأعظمُ ﷺ في تحفيظهم، وأن يجتهدَ الصحابة ﷺ في الحفظ والضبط عنه، وأن يتخذوا من الوسائل ما يُعين على الحفظِ الكاملِ والضبطِ التام، ويضمن انكشافَ الخطإِ إذا حصل، وتداركَ الوهمِ والنسيان إذا وُجِد أو حصل. وقد كان جُلُّ اهتمامِ النبي ﷺ وأصحابه ﷺ في تحقيق ذلك.

٣ - الوسائل التي استخدمها النبيﷺ في التعليم مما يعين على الحفظ:

١ - **تكرير الحديث وإعادته ثلاث مرات**، وأحياناً أكثر من ثلاث مرات حتى يُفْهَمَ عنه، ويَسْهُل على السامعين حفظُه.

أخرج البخاري و غيره[1] عن أنس وأبي أمامة ﷺ «**أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلاَثاً حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلاَثًا**».

وعن ابن عمر ﷺ قال: «**كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُعَلِّمُ النَّاسَ التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُ الْمُكْتِبُ** (أي معلم الصبيان في الكُتّاب) **الْغِلْمَانَ**»[2].

---

(١) حديث أنس أخرجه **البخاري** في كتاب: العلم، باب: من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه ١/ ١٨٨ (٩٤، ٩٥)، وفي كتاب: الاستئذان، باب: التسليم والاستئذان ثلاثا، وحديث **أبي أمامة** أخرجه **الطبراني** في الكبير ٨/ ٢٨٥ (٨٠٩٥) وقال **الهيثمي** في المجمع ١/ ١٢٩: إسناده حسن.

(٢) أخرجه الخطيب في كتاب: "الفقيه والمتفقه" ٢/ ١٢٤، وعزاه الهيثمي في المجمع ٢/ ١٤٠ إلى الطبراني في

٢ – **التأني في الكلام والفصل بين الكلمات**، حتى يسهُلَ على السامع الحفظُ، ويتمكنَ من ضبط الكلام. وبلغ من تَأَنِّيهِ ﷺ أن قالت عائشة رضي الله عنها: «**إِنْ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ لَيُحَدِّثُ، وَلَوْ شَاءَ الْعَادُّ أَنْ يُحْصِيَهُ أَحْصَاهُ**»(١).

وفي روايةَ قالت: «**مَا كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَسْرُدُ كَسَرْدِكُمْ هَذَا، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ بَيِّنٍ فَصْلٍ، يَحْفَظُهُ مَنْ يَجْلِسُ إِلَيْهِ**»(٢).

٣ – **الاعتدال والاختصار في الكلام**، بحيث لا يَمَلُّ السامعُ، ولا يَفْتُر نشاطُه الذهنيُّ عن المتابعة، حتى إنَّ بعضَ أحاديثه ﷺ كانت تتكوَّن من كلماتٍ معدودات مثل قوله ﷺ «**النَّدَمُ تَوْبَةٌ**»(٣)، وقوله ﷺ «**الجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ، وَالْفُرْقَةُ عَذَابٌ**»(٤).

٤ – **اختيار الوقت المناسب**، بحيث تكون أذهانُ السامعين أَنْشَطَ، ونفوسُهم أكثرَ استعداداً للحفظ، وربما باعد النبيُّ ﷺ بين الحديث والحديث حتى تشتاقَ النفوسُ وتنشرحَ الصدور. قال عبد الله بن مسعود ﷺ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ، كَرَاهَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا**»(٥)يعني يراعي الأوقات في تذكيرنا، ولا يفعل ذلك كلَّ يوم حتى لا نَمَلّ.

الكبير وقال: "فيه عبد الرحمن بن إسحق أبو شيبة وهو ضعيف"، ورواه مسدد والطحاوي عن ابن عمر بلفظ: "كان أبو بكر ﷺ يعلمنا التشهد على المنبر، كما يعلم المعلم الغلمانَ في المكتب" (كذا في كنز العمال ٨/ ١٤٩-١٥٠- رقم ٢٢٢٣٥).

(١) أخرجه **أبو داود** في سننه كتاب: العلم باب: في سرد الحديث ٣/ ٣٢٠ (٣٦٥٤).

(٢) أخرجه الترمذي وحسنه في كتاب: المناقب،باب:في كلام النبي ﷺ ٥/ ٦٠٠(٣٦٣٩)، وفي الشمائل المحمدية باب:كيف كان كلام رسول الله ﷺ ص١١٢ (٢٢٣)،**وأحمد** ٦/ ٢٥٧،والخطيب في الجامع ١/ ٦٥٠(١٠٠٣).

(٣) الحديث عن عبد الله بن مسعود ﷺ، أخرجه ابن ماجه في كتاب: الزهد، باب ذكر التوبة ٢/ ١٤٢٠ (٤٢٥٢)، وصححه **ابن حبان** ٢/ ٣٧٧(٦١٢-٦١٤).

(٤) الحديث عن النعمان بن بشير أخرجه القضاعي في مسند الشهاب ١/ ٤٣(١٥)، وأخرجه عبد الله بن **أحمد** في زوائده ٤/ ٢٧٨ (١٨٤٥٠،١٨٤٤٩)، **والبزار** ٢/ ٢٢٦(٣٢٨٢) ضمن حديث أطول، وقال **الهيثمي** في مجمع الزوائد ٥/ ٢١٨ بعد أن عزاه لهما وللطبراني: "ورجالهم ثقات".

(٥) أخرجه **البخاري** في كتاب:العلم باب:ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا ١/ ١٦٢(٦٨).

٥- **ضرب الأمثال**، لما فيها من خِفَّةٍ على النفوس، وبلاغةٍ تأخذُ بالقلوب، وتستهوي العقول، وتصلُ بالمعنى إلى العقل والقلب، وبخاصةٍ لدى البُلَغَاء وأرباب الفصاحة والبيان. وقد استكثر النبي ﷺ من ذلك حتى قال عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ: «**حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَلْفَ مَثَلٍ**»[1].

ومن الأمثال السائرة المنقولة عنه ﷺ قوله: «**لاَ يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ واحد مَرَّتَيْنِ**»[2].

٦- **طرح المسائل على السامعين**، إذ السؤال يفتح ذهنَ المسؤول ويدفعه إلى التركيز والاهتمام، ويُحْدِث حالةً من النشاطِ العقليّ والتواصلِ والتفاعلِ بين طرفي الحديث **(السائل والمسؤول)**.

وكان السؤال النبويُّ يتخذ صوراً متعددة، فأحياناً كان النبي ﷺ يوجه السؤال لمجرد التشويق والإثارة ولفت الانتباه، ويكون السؤالُ عندئذٍ بصيغة التنبيه (ألَا) غالباً، مثل قوله ﷺ فيما أخرجه مسلم وغيره[3] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟**» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكُمْ الرِّبَاطُ**».

---

(١) أخرجه **الرامهرمزى** في "الأمثال " ص ٢٩ - ٣٠ (ا)، وأبو محمد بن حيان في كتاب الأمثال في الحديث النبوي ص ٣٠، وفي الإسناد ابن لهيعة، وليس الراوي عنه أحد العبادلة. وأخرجه من هذا الطريق أبو نعيم في الحلية ٥/ ١٦٩، والذهبي في السير ٣/ ٨٧.

وأخرجه **أحمد** ٤/ ٢٠٣ عن عمرو بن العاص وقال **الهيثمي** في المجمع ٨/ ٢٦٤ "إسناده حسن".

(٢) الحديث عن أبي هريرة ﷺ، أخرجه **البخاري** في كتاب: الأدب، باب: لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ١٠/ ٥٢٩ (٦١٣٣)، ومسلم في كتاب: الزهد والرقائق، باب: لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ٤/ ٢٢٩٥(٢٢٩٨).

(٣) أخرجه **مسلم** في كتاب: الطهارة، باب: فضل إسباغ الوضوء على المكاره ١/ ٢١٩(٢٥١)، والترمذي في كتاب: الطهارة، باب:ما جاء في إسباغ الوضوء ١/ ٧٢(٥١) وقال: حسن صحيح.

وأحياناً يسألهم عما لا علم لهم به ليكِلوا العلمَ إلى الله وإليه ﷺ بعد أن يثير اهتمامهم فيتيقَّظوا للجواب، مثلما أخرج الشيخان عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « **يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ؟** » قَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: « **أَن يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، أَتَدْرِي مَا حَقُّهُمْ عَلَيْهِ؟** » قَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: « **أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ** »[1].

وأحياناً يسألهم عما هو معلومٌ فيجيبون بما يعرفون، فيلفت أنظارَهم إلى معنىً غريبٍ لطيفٍ لم ينتبهوا له، مثلما قال لهم فيما أخرجه مسلم وغيره عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: « **أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ؟** » قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ. فَقَالَ: « **إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ** »[2].

وربما سأل ﷺ فأجاب بعضُ الصحابة وأحسن الإجابةَ، وعندئذٍ يُثْنِي عليه النبيُّ ﷺ لِيُشجِّعَه ويشجِّع غيرَه على العلم والتعلم.

كل ذلك كان له أثر واضح في تفاعلهم معه ﷺ، وحضور أذهانهم وقلوبهم مع ما يسمعونه منه.

٧- إلقاء المعاني الغريبة المثيرة للاهتمام والدافعة إلى الاستفسار والسؤال، مما

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب: التو حيد، باب:ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى ١٣/ ٣٤٧ (٧٣٧٣)، ومسلم في كتاب:الإيمان باب:الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا ١/ ٥٩(٣٠/ ٥٠).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة والأدب باب:تحريم الظلم ١/ ١٩٩٧(٢٥٨١/ ٥٩)، والترمذي - وقال: حسن صحيح - في كتاب: القيامة، باب: ما جاء في شأن الحساب والقصاص ٤/ ٥٣٠ (٢٤١٨)، وأحمد ٢/ ٣٠٣، ٣٣٤، ٣٧٢، وابن حبان ١٠/ ٢٥٩ - ٢٦٠ (٤٤١١) و ٢٥٩- ٢٦٠ (٧٣٥٩).

يدفع النفس لاستشراف الجواب والتطلع لمعرفة المقصود، فيسهل استيعابه وحفظه، مثل ما صححه ابن حبان والحاكم - ووافقه الذهبي[١] - عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَسْوَأُ النَّاسِ سَرِقَةً الَّذِي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ**» قَالُوا: وَكَيْفَ يَسْرِقُ صَلَاتَهُ؟ قَالَ: «**لَا يُتِمُّ رُكُوعَهَا وَلَا سُجُودَهَا**».

٨- **استخدام الوسائل التوضيحية المختلفة** التي تساعد على تقرير المعنى في نفوس السامعين وتأكيده في عقولهم واشتغال كل حواسهم به وتركيز انتباههم له.

ومن ذلك التعبير بحركة اليد حين قال ﷺ فيما أخرجه الشيخان[٢] عَنْ أَبِي مُوسَى الأشعري ﷺ: «**الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**» وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

ومن ذلك التعبير بالرسم، مثل ما أخرجه أحمد وغيره وصححه الحاكم[٣] عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مسعود ﷺ قَالَ: خَطَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَطًّا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ: «**هَذَا سَبِيلُ اللهِ مُسْتَقِيمًا**» قَالَ: ثُمَّ خَطَّ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ: «**هَذِهِ السُّبُلُ وَلَيْسَ مِنْهَا سَبِيلٌ إِلَّا عَلَيْهِ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ**» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ**﴾ (الأنعام:١٥٣).

ومن ذلك رفعُ الشيء موضوع الحديث وإظهارُه للناس، كما في حديث أبي

---

(١) ابن حبان ٥/ ٢٠٩ (١٨٨٨)، والحاكم - ووافقه الذهبي - في المستدرك ١/ ٢٩٩، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٣٨٦، وله شواهد من حديث أبي قتادة، وحديث أبي سعيد الخدري، وحديث عبد الله بن مغفل، ومرسل النعمان بن مرة. انظر: هامش جامع بيان العلم وفضله ١/ ٤٨٠- ٤٨٢.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: المظالم، باب: نصر المظلوم ٥/ ٩٩ (٢٤٤٦)، وفي كتاب: الأدب، باب: تعاون المؤمنين بعضهم بعضا ١٠/ ٤٥٠ (٦٠٢٦)، ومسلم في كتاب: البر والصلة، باب: تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم ٤/ ١٩٩٩ (٢٥٨٥/ ٦٥)، والترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في شفقة المسلم على المسلم ٤/ ٣٢٥ (١٩٢٨).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ١/ ٤٦٥(٤٤٣٧) والبزار (كشف الأستار) ٣/ ٤٩ (٢٢١٠: ٢٢١٢) وقال الهيثمي في المجمع ٧ / ٢٢: "فيه عاصم بن بهدلة، وهو ثقة، وفيه ضعف". وأخرجه النسائي في الكبرى في كتاب التفسير، سورة الأنعام ٦/ ٣٤٣ (١١١٧٤، ١١١٧٥) وصححه الحاكم ٢/ ٣١٨.

داود وصححه ابن حبان[1] عن عَلِيِّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: إِنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ أَخَذَ حَرِيرًا فَجَعَلَهُ فِي يَمِينِهِ، وَأَخَذَ ذَهَبًا فَجَعَلَهُ فِي شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: « **إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي**» زاد في رواية: «**حِلٌّ لِإِنَاثِهِمْ**».

ومن ذلك قيامه بالتعليم العملي بفعل الشيء أمام الناس، كما فعل في تعليمهم الصلاة[2].

٩ - **استعمال لطيف الخطاب ورقيق العبارات**، والاكتفاء بالتعريض أو الكناية عن التصريح بما يذم، فذلك من الأمور التي تؤلف القلوب وتستميلها إلى الحق، وتعين المستمع على الوعي والحفظ، كما فعل ﷺ حين علمهم آداب الجلوس لقضاء الحاجة، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ أُعَلِّمُكُمْ، فَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلَا يَسْتَقْبِلْ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرْهَا وَلَا يَسْتَطِبْ بِيَمِينِهِ**»[3].

١٠ - **الرفق بالمتعلم والدعاء له والحنوّ عليه والقرب منه حتى ينفتحَ للتعليم** قلبُه، ويَعِيَ ما يُلْقَى إليه، كما فعل ﷺ مع ابن عمر وابن عباس ﷺ فقد أخرج البخاري[4] عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَنْكِبِي فَقَالَ: «**كُنْ**

---

(١) أخرجه **أبو داود** في كتاب: اللباس، باب: في الحرير للنساء ٤/ ٥٠ (٤٠٥٧)، والنسائي في كتاب: الزينة، باب: تحريم الذهب على الرجال ٨/ ١٦١، ١٦٠، وابن ماجه في كتاب: اللباس، باب: لبس الحرير والذهب للنساء ٢/ ١١٨٩ (٣٥٩٥)، **وأحمد** ١/ ٩٦، ١١٥ وصححه **ابن حبان** ١٢/ ٢٥٠ (٥٤٣٤)، وحسن النووي إسناده في رياض الصالحين (٨٠٧)، وله شواهد كثيرة يصح بها.

(٢) الحديث عن سهل بن سعد ﷺ أخرجه **البخاري** في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في السطوح والمنبر والخشب ١/ ٤٨٦ (٣٧٧)، وفي كتاب: الجمعة، باب: الخطبة على المنبر ٢/ ٣٩٧ (٩١٧)، **ومسلم** في كتاب: المساجد، باب: جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة ١/ ٣٨٦ - ٣٨٧ (٥٤٤/ ٤٤).

(٣) أخرجه **أبو داود** في سننه كتاب:الطهارة باب:كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ١/ ٣ (٨)، والنسائي في كتاب: الطهارة، باب: النهي عن الاستطابة بالروث ١/ ٣٥ - ٣٦، وابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بالحجارة ١/ ١١٤ (٣١٣)، وأصل الحديث في صحيح **مسلم** في كتاب: الطهارة، باب: الاستطابة ١/ ٢٢٤ (٢٦٥/ ٦٠) ومعنى (لا يستطب بيمينه): لا يستنجي بيده اليمنى.

(٤) في كتاب: الرقاق باب:قول النبي ﷺ : كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل ١١/ ٢٣٣ (٦٤١٦).

فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ». وأخرج[١] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: ضَمَّنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الْكِتَابَ».

١١ - **استخدام القصص في التوجيه إلى ما يريد من المعاني**، والنفوس بطبيعتها تميل إلى سماع القصص والتأثر بها وحفظها، مثل قصة أصحاب الغار، وقصة أم زرع وغيرها.

١٢ - **مراعاة الفروق الفردية بين المستمعين**، وتوجيه كل منهم بما يناسب حاله ويكون أليقَ بطبعه وأمَسَّ بحاجته، مما يدفعه دفعاً إلى حفظ التوجيه وضبطه، وهذا كثير في إجاباته المتعددة على السؤال الواحد.

١٣ - **انتهازه الفرص لإلقاء المعاني المناسبة**، من خلال التعليق على بعض الأحداث أو الأقوال بما يقتضيه المقام، الأمرُ الذي يجعل السامعَ يضبط ولا ينسى، لارتباط الحديث بالحدَث، وصلتِه بمناسبةٍ عايشها المتلقي فرسخَتْ في نفسه بصورتها ونُقِشَتْ في وعيه بكل ملابساتها.

مثال ذلك: ما أخرجه الشيخان عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قال: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سَبْيٌ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنْ السَّبْيِ قَدْ تَحْلُبُ ثَدْيَهَا تَسْقِي، إِذْ وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ فَأَخَذَتْهُ فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟» قُلْنَا: لَا وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لَا تَطْرَحَهُ. فَقَالَ: «للهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا»[٢].

١٤ - **استثارة العاطفة الدينية وإظهار الغضب إذا كان لذلك داعٍ مهمٌّ**، من غير إسفافٍ ولا إسرافٍ، كأن يحصل خطأٌ من شخصٍ له مكانةٌ خاصةٌ، أو يمثل هذا الخطأُ بدايةَ فتنةٍ أو انحرافاً عن المنهج، كما فعل ﷺ حين جاءه عمر ﷺ بنسخة من التوراة،

---

(١) في كتاب: العلم باب:قول النبي ﷺ: اللهم علمه الكتاب ١/ ١٦٩ (٧٥)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: رحمة الولد وتقبيله ومعانقته ١٠/ ٤٢٦ (٥٩٩٩)، ومسلم في كتاب:التوبة، باب:في سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه ٤/ ٢١٠٩ (٢٧٥٤/ ٢٢).

وجعل يقرأ عليه، فقد أخرج أحمد[١]، وغيره عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِكِتَابٍ أَصَابَهُ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكُتُبِ فَقَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَغَضِبَ - وفي رواية عند الدارمي[٢]: فَجَعَلَ يَقْرَأُ وَوَجْهُ رَسُولِ الله ﷺ يَتَغَيَّرُ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: ثَكِلَتْكَ الثَّوَاكِلُ! مَا تَرَى مَا بِوَجْهِ رَسُولِ الله ﷺ؟ فَنَظَرَ عُمَرُ إِلَى وَجْهِ رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: أَعُوذُ بِالله مِنْ غَضَبِ الله وَغَضَبِ رَسُولِهِ ﷺ، رَضِينَا بِالله رَبّاً وَبِالْإِسْلَامِ دِيناً، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيّاً - فَقَالَ ﷺ: «**أَمُتَهَوِّكُونَ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، لَا تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوا بِهِ أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ مُوسَى ﷺ كَانَ حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي**».

١٥- **الصبر على جفوة المتعلم**، وسعة الصدر مع الجاهل -وبخاصة الغريب- إذا أساء المنطق، مما يأسِر قلبَه، ويُقِرُّ الحديثَ في وجدانه وعقله، كما وصف عليٌّ ابن أبي طالب ﷺ سيرتَه ﷺ في جلسائه ومنها قوله: «**وَيَصْبِرُ لِلْغَرِيبِ عَلَى الْجَفْوَةِ مِنْ مَنْطِقِهِ وَمَسْأَلَتِهِ، حَتَّى إِنْ كَانَ أَصْحَابُهُ لَيَسْتَجْلِبُونَهُمْ**»[٣].

إلى غير ذلك من الوسائل التربوية الرائعة التي عُنِيَ المعلمُ الأعظمُ ﷺ بها في تعليمه لأصحابه، والتي كان لها أعظمُ الأثر في حفظ الحديث عنه وضبطه تمام الضبط، وهي كما ترى وسائلُ كفيلةٌ بتخريج جيلٍ من الحفاظ المتميزين والأذكياء النابهين.

وقد تقبَّل الصحابةُ هذا المنهجَ السليمَ بقَبولٍ حسنٍ، واجتهدوا في الاستمساك بآدابٍ ومبادئَ جليلةٍ عند التلقي زادت في إعانتهم على الحفظ وعدم النسيان، وعلى تمام الضبط وعدم حصول الوهم.

---

(١) في المسند ٣/ ٣٨٧ (١٥١٥٦).

(٢) في سننه باب: ما يتقى من تفسير حديث النبي ﷺ، وقول غيره عند قوله ١/ ١٢٦ (٤٣٥).

(٣) أخرجه الترمذي في الشمائل المحمدية باب: ما جاء في خلق رسول الله ﷺ ٢٢١-٢٢٤ (٣٣٥)، وانظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ١/ ٤٢٢-٤٢٥، والمعجم الكبير للطبراني ٢٢/ ٤١٤، ودلائل النبوة لأبي نعيم ص ٥٥١- ٥٥٦، وأسد الغابة لابن الأثير ١/ ٣٣.

٤ - الوسائل والآداب التي راعاها الصحابة في التلقي والسماع من النبي ﷺ:

١ - **الانصات التام وحسن السماع**، حتى لا يفوتهم شيءٌ من حديثه ﷺ، فيسهلَ عليهم الحفظُ ويتمَّ لهم الضبطُ، فقد أخرج أبو داود وأحمد:[١] عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ ﷺ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَإِذَا أَصْحَابُهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُءُوسِهِمْ الطَّيْرُ».

وفي رواية عند الطبراني وصححه الحاكم:[٢] «كُنَّا جُلُوساً عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ كَأَنَّمَا عَلَى رُؤُوسِنَا الطَّيْرُ، مَا يَتَكَلَّمُ مِنَّا مُتَكَلِّمٌ».

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف، والخطيب في الجامع[٣] عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: «كُنَّا جُلُوساً فِي الْمَسْجِدِ إِذْ خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ فَجَلَسَ إِلَيْنَا، فَكَأَنَّ عَلَى رُؤُوسِنَا الطَّيْرَ، لاَ يَتَكَلَّمُ أَحَدٌ مِنَّا».

وربما كثر عدد الحاضرين فكان النبيُّ ﷺ يقيمُ من يَسْتَنْصِتُهُمْ (أي يطلب منهم الإنصات)، ومن يبلِّغ عنه كلامَه ليصل إلى جميع الحاضرين.

٢ - **ترك التنازع في مجلسه ﷺ وعدم مقاطعة المحدث حتى يفرغ**، وذلك من الأدب المؤدي إلى ائتلاف القلوب، والمعين على تفتُّح العقولِ وسهولةِ الضبطِ وسرعةِ الحفظ. قال عليُّ بن أبي طالب ﷺ عن سيرته ﷺ بين جلسائه: «لاَ يَتَنَازَعُونَ عِنْدَهُ الْحَدِيثَ، مَنْ تَكَلَّمَ عِنْدَهُ أَنْصَتُوا لَهُ حَتَّى يَفْرَغَ، حَدِيثُهُمْ عِنْدَهُ حَدِيثُ أَوَّلِهِمْ»[٤].

٣- **مراجعته ﷺ فيما أشكل عليهم فهمه حتى يتبين لهم**، ومن ثَم يتمكنون من حفظه وفهمه. وممن عُرف بذلك السيدة عائشة رضي الله عنها، فقد أخرج الشيخان[٥] عن ابن أبي مُلَيْكَةَ أن عائشة زوج النبي ﷺ كَانَتْ لاَ تَسْمَعُ شَيْئاً لاَ

---

(١) أبو داود في كتاب: الطب، باب: في الرجل يتداوى ٤/ ٣ (٣٨٥٥)، وأحمد ٤/ ٢٧٨ (١٨٤٧٦).

(٢) الطبراني في الكبير ١/ ٨١ (٤٧١)، وقال الهيثمي ٨/ ٢٤: رجاله رجال الصحيح، والحاكم ٤/ ٤٠٠.

(٣) المصنف ٦/ ٣٦٧ (٣٢٠٨٢)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ٢٨٩ (٣٢٤).

(٤) سبق تخريجه

(٥) أخرجه البخاري في كتاب: العلم باب: من سمع شيئا فراجع فيه حتى يعرفه ١/ ١٩٦ -١٩٧ (١٠٣)،

تَعْرِفُهُ إلاَّ رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ» قالت عائشة: فقلت: أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً﴾ (الانشقاق:٨) فقال ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرْضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكْ».

٤ – **عرض الحديث على النبي ﷺ وترديده بين يديه للتأكد من حفظه وضبطه**، كما فعل البَرَاءُ بنُ عازِبٍ ﷺ حينما علمه النبي ﷺ الدعاء عند النوم، فقد أخرج الشيخان[1] عنه قال: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ وَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَهْبَةً وَرَغْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. فَإِنْ مُتَّ مُتَّ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَقُولُ**» فَقُلْتُ: أَسْتَذْكِرُهُنَّ «وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» قَالَ: «**لَا وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ**» وفي رواية: قال البراء: فردّدْتُها على النبي ﷺ، فلما بلغتُ «اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ» قلت: «وَرَسُولِكَ» قال: «**لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ**».

٥ – **مذاكرة الحديث فيما بينهم**، حتى يثبتَ لفظُه ومعناه في عقولهم وقلوبهم كما قال أنس بن مالك ﷺ فيما أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه[2]: «كُنَّا قُعُوداً عند النَّبِيِّ ﷺ سِتِّينَ رَجُلاً، فَيُحَدِّثُنَا الْحَدِيثَ ثُمَّ يَدْخُلُ، فَنَتَرَاجَعُهُ بَيْنَنَا، هَذَا ثُمَّ هَذَا، فَنَقُومُ كَأَنَّمَا زُرِعَ فِي قُلُوبِنَا».

٦ – **توجيه الأسئلة للنبي ﷺ بقصد التعلُّم والعمل، لا للَّهْوِ والعَبَث**، فلم

وفي كتاب التفسير باب: سورة الانشقاق ٨/ ٦٩٧(٤٩٣٩)، وفي كتاب: الرقاق، باب: من نوقش الحساب عذب ١١/ ٤٠٠(٦٥٣٦ -٦٥٣٧)، ومسلم في كتاب: الجنة، باب: إثبات الحساب ٤/ ٢٢٠٤(٢٨٧٦/ ٧٩-٨٠).

(١) أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء باب: فضل من بات على وضوء ١/ ٣٥٧ (٢٤٧)، وفي باب: الدعوات باب إذا بات طاهرا ١١/ ١٠٩ (٦٣١١)، ومسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع ٤/ ٢٠٨١ (٢٧١٠/ ٥٦).

(٢) ٢/ ١٢٧، وأخرجه أبو يعلى الموصلي ٧/ ١٣١ (٤٠٩١).

يكونـوا يسـألونه ﷺ إلا عـما يحتـاجون إلى معرفتـه ممـا هـو حاصـلٌ بالفعـل، أو ممـا يتوقعون حصـوله، ومـن ثَـمَّ يهتمـون بحفـظِ الجـواب وضـبطِه ؛ لشـدةِ الحاجـة إلى مضمونه. أما التنطُّعُ والسؤالُ عن المتشابِهِ وعن عُضَل المسائل وعما لا ينبني عليـه عملٌ فكانوا أبعدَ الناس عنه ؛ لاشتغالهم بالعمل عن العبث.

٧ - **مراعاة أحواله ﷺ وعدم الإلحاح عليه بالأسئلة الكثيرة**، وذلـك مثـل مـا أخرجه مسلم[١]وغيره عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُـولَ اللهِ ﷺ : أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ: «**الصَّلَاةُ لِوَقْتِهَا**» قَالَ: قُلْـتُ: ثُـمَّ أَيٌّ؟ قَـالَ : «**بِرُّ الْوَالِدَيْنِ**» قَالَ: قُلْتُ: ثُـمَّ أَيٌّ؟ قَـالَ: «**الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ**» فَمَا تَرَكْـتُ أَسْـتَزِيدُهُ إِلَّا إِرْعَـاءً عَلَيْهِ. يعني رِفْقاً به ﷺ.

٨ – **متابعة سيرته ﷺ في كل أحواله**، حتى استطاعوا أن يعرفوا أحوالَه في بيتِه ليلاً أو نهاراً، وأن يصفوا خِلْقَتَه وأخلاقَه وصفاً في غاية الدقـة، ولم يـترددوا في أن يسألوا أهلَ بيتِه عن أحوالِه وعباداتِه في السرِّ حيث لا يرَوْنَه هم، وكان ابن عبـاس ﷺ يَبِيتُ عند خالته مَيْمُونَةَ زوجِ النبي ﷺ ليراقبَ ماذا يصنع النبيُّ ﷺ في الليل.

٩ – **كتابة الحديث**: فكان بعض الصحابة ممن يحسن الكتابة يكتب ما يسـمعه من رسول الله ﷺ، ومن أشهر من فعل ذلك عبد الله بن عمرو بن العـاص ﷺ فقـد أخرج أبو داود[٢]وغيره بسـندٍ صـحيحٍ عَـنْ عَبْدِ اللهِ بْـنِ عَمْـرٍو ﷺ قَـالَ: كُنْـتُ أَكْتُـبُ كُـلَّ شَيْءٍ أَسْـمَعُهُ مِـنْ رَسُـولِ اللهِ ﷺ أُرِيـدُ حِفْظَـهُ، فَنَهَتْنِـي قُـرَيْشٌ وَقَـالُوا: أَتَكْتُـبُ كُـلَّ شَيْءٍ تَسْـمَعُهُ وَرَسُـولُ اللهِ ﷺ بَشَرٌ يَـتَكَلَّمُ فِي الْغَضَـبِ وَالرِّضَـا؟! فَأَمْسَـكْتُ عَـنْ الْكِتَـابِ، فَـذَكَرْتُ ذَلِـكَ لِرَسُـولِ اللهِ ﷺ ، فَأَوْمَـأَ بِأُصْـبُعِهِ إِلَى فِيـهِ، فَقَالَ: «**اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ**».

---

(١) في كتاب الإيمان باب:بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال ١/ ٨٩(١٣٧/ ٨٥).

(٢)في سننه كتاب: العلم، باب:في كتاب العلم ٣/ ٣١٨ (٣٦٤٦).

ولا شك أن الكتابة من أوثق وسائل الضبط، وقد قيل:

العلمُ صَيْدٌ والكتابةُ قيدُهُ قَيِّدْ صُيُودَكَ بالِحْبَالِ الواثقة

فمِنَ الحماقةِ أن تصيدَ غزالةً ثم تسيبها بين الخلائقِ طالقة

١٠ - يضاف إلى كل ما سبق: **صفاءُ أذهان الصحابة وقوةُ ذاكراتهم بالطبيعة، وذلك لسببين:** أوَّلُهما: أنهم كانوا أُمَّةً أُمِّيَّةً، اعتمدوا على الذاكرة في حفظِ أنسابِهم وأحداثِ حياتِهم ومواعيدِهم ومعاملاتِهم، وهذا الاستعمالُ الكبيرُ للذاكرة يُقَوِّيها ويُنَشِّطُها للغاية.

ثانيهما: أنهم عاشوا في بيئةٍ بسيطةٍ لا تعقيدَ فيها، وذلك مما يساعد على التركيز وعلى صفاء الذهن وتوقُّدِه، ولهذا عُرفوا بالحفظِ العجيبِ والذكاءِ النادرِ والضبطِ التام.

تلك كانت أهمَّ أسبابِ الحفظ والضبط والرعاية التي جمعها الله لحديث نبيه ﷺ وهي تُبيِّن إلى أيِّ مدىً جعل اللهُ من ذلك الجيلِ الكريمِ المباركِ أوعيةَ حكمةٍ، ضبطتْ فأحسنت الضبطَ، وحفظتْ فأتقنت الحفظَ، وائتُمنتْ على رسالةِ الحقِّ فقامتْ بها خيْرَ قيامٍ، لا شعوراً بالواجب فحسبُ، بل حباً للرسالةِ ولصاحبِها ﷺ حباً مَلَكَ عليهم قلوبَهم وملأ عليهم أقطارَ نفوسِهم، فجزاهم الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

المبحث الثاني

تطور قواعد المصطلح من بعد وفاة النبي ﷺ إلى العصر الذهبي للسُّنَّة

١ – قواعد الرواية في عصر الصحابة:

في عصر الصحابة بعد أن انتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى وانساب المسلمون في الأرض فاتحين مبشرين ومنذرين ومعلمين؛ صارت الحاجةُ إلى الرواية أشدَّ ومن ثَم كانت الحاجةُ إلى ضمان سلامة الرواية أكثرَ إلحاحاً، إذ لم يبقَ في الإمكان الرجوعُ إلى النبي ﷺ للتثبت أو التأكد.

من هنا بدأ الصحابةُ ﷺ في وضع القواعد الضابطة للرواية، بحيث لا يحصل في الحديث أدنى تحريف.

ففضلاً عن صدقهم وحماستهم لنشر الدين وتمسكِهم بالمبادئ التي سبق ذكرُها في الرواية؛ فإنهم وضعوا أصولاً جديدةً إضافيةً للتثبُّت من صحة النقل والتحرُّز من حصول الغلط والوهم.

ومن أهم تلك الأصول والقوانين التي وضعوها للرواية ما يلي:

١ - التقليل من الرواية ما أمكن، خوفاً من الوقوع في الخطأ وشبهة الكذب بسبب كثرة التحديث، خصوصاً إذا وجد الصحابيُّ منهم أخاه قد روى الحديث الذي يحفظه فأمِن وضمن البراءة من إثم الكَتْم، وكان التقليلُ أيضاً خشيةً من شغل الناس بالسنة عن القرآن، ولأنَّ التقليلَ يساعد على الضبط التام للرواية. وربما امتنع بعضهم بسبب كِبَر سنِّه وخوفِه أن يدخل على ذاكرته الضعفُ بسبب ذلك، وكان الصحابيُّ منهم ربما تمُر به الأشهرُ أو السنَةُ لا يقول في كلامه: قال رسول الله ﷺ؛ حذراً من الخطأ.

وكان عمر ﷺ يقول للصحابة الذين يبعثهم للجهاد أو لتعليم المسلمين في الأمصار المختلفة: «أَقِلُّوا الرِّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، وَأَنَا شَرِيكُكُمْ [1]».

---

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط ٢/ ٣٢٦ (٢١١٧) وصححه الحاكم ١/ ١٠٢ ووافقه الذهبي.

ولا يعني هذا أنهم كتموا شيئاً من حديث النبي ﷺ على الإطلاق، بل المقصود الاحتياطُ الشديدُ عند نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ.

وتَفَاوَتَ الصحابةُ في رواية الحديث، فكان منهم المُكْثِرُ وكان منهم المُقِلُّ.

المكثرون من الصحابة: كان من الصحابة من روى أكثر من ألف حديث، وهم سبعة: أبو هريرة: (٥٣٧٤)، وعبد الله بن عمر (٢٦٣٠)، وأنس بن مالك (٢٢٨٦)، وعائشة أم المؤمنين (٢٢١٠)، وعبد الله بن عباس (١٦٦٠)، وجابر ابن عبد الله (١٥٤٠)، وأبو سعيد الخدري (١١٧٠) ﭫ أجمعين.

٢- التثبت والاحتياط عند رواية الحديث، حذراً من الغلط عند الأداء، حتى إن الواحد منهم لم يكن يروي إلا ما لا يرتاب في حفظه، وكان بعضهم يرتعد وهو يروى الحديث خوفاً من أن يكون قد دخل عليه الوهم، فإذا شكَّ في لفظٍ رواه بالشك. وربما رحل الواحدُ منهم مسافةً بعيدةً للتأكد من حديث، كما فعل جابر بن عبد الله ﭬ حين رحل من المدينة إلى الشام ليسمع حديثاً من عبد الله بن أُنيس[1] ﭬ، وكما فعل أبو أيوب الأنصاري ﭬ حين رحل إلى مصر ليسمع حديثاً من عقبة بن عامر[2] رضي الله عنهم أجمعين.

٣- توثيق الرواية وبخاصة عند الحاجة، فيذكر الواحدُ عددَ مرَّات سماعه للحديث من النبي ﷺ، أو يذكر تاريخَ سماعِ الحديث، أو يذكر المناسبةَ التي قال فيها النبي ﷺ الحديث، أو يصف الحالةَ التي كان عليها النبيُّ ﷺ عندما تحدث، أو يؤكد السماعَ بالمؤكدات المختلفة، وربما أقسم من غير استحلاف.

---

(١) ذكره البخاري تعليقا في كتاب: العلم، باب: الخروج في طلب العلم ١/ ١٧٣.

(٢) أخرجه أحمد ٤/ ١٥٣، ١٥٩، والحميدى في المسند ١/ ١٨٩-١٩٠ (٣٨٤)، والحاكم في معرفة علوم الحديث ص٧ - ٨ والخطيب في الرحلة ص ١١٨ (٣٤)، وفي الأسماء المبهمة ص٦٣- ٦٤ (٣٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٣٩٢ (٥٦٧)

٤ - **الرواية باللفظ ما أمكن**، من غير تقديم ولا تأخيرٍ ولا تغييرٍ، حتى لو كان اللفظُ المستبدَلُ صحيحَ المعنى، فإذا صعب الإتيانُ باللفظِ النبوي فإنه يروي بالمعنى عندئذ، ولا ريبَ أنهم كانوا أعلمَ الناس باللغة، وأدرى الخلق بمقاصد الشريعة، وأعرفَ الناس بنبيهم ﷺ ومعاني كلامه ومواقع خطابه.

٥ - **التثبت والاحتياط عند سماع الحديث**: فمع أن الصحابة ﷺ كان يتواضع بعضُهم لبعضٍ ويَثِقُ بعضُهم في بعضٍ؛ فإنهم كانوا يحرصون على التثبت عندما يسمع بعضُهم من بعضٍ، وكان أبو بكر ﷺ أوَّلَ من احتاط في قبول الأخبار وتبعه في ذلك عمر ﷺ، فكانوا أحيانا يطلبون من الراوي أن يأتي بشاهدٍ يشهد معه أن النبيَّ ﷺ قد قال هذا الحديث، مثلما فعل أبو بكر مع المغيرة بن شعبة ﷺ حين روى أن النبي ﷺ ورَّث الجدةَ السدسَ من تركة حفيدها المتوفى، فطلب منه شاهداً على ذلك، فشهد معه محمد بن مسلمة ﷺ[1]، ومثلما فعل عمر مع أبي موسى الأشعري ﷺ في حديث الاستئذان ثلاثا؛ إذ لم يقبله منه حتى شهد معه أبو سعيد الخدري، ﷺ جميعا[2]، وكان علي ﷺ ربما استحلف من يروي له حديثا، ولم يكن ذلك من باب التضييق على الرواة، ولكنه كان من باب سد الذرائع والاحتياط لسنة النبي ﷺ.

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: في الجدة ٣/ ١٢١ (٢٨٩٤)، والترمذي في كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الجدة ٤/ ٤١٩- ٤٢٠ (٢١٠٠ -٢١١٠)، وابن ماجه في كتاب: الفرائض باب: ميراث الجدة ٢/ ٩٠٩ -٩١٠ (٢٧٢٤)، ومالك في الموطأ في كتاب: الفرائض، باب: ميراث الجدة ص ٤٠٧ (٤)، والحاكم في معرفة علوم الحديث ص١٥، والخطيب في الكفاية ص ٢٦.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثا ١١/ ٢٦ - ٢٧ (٦٢٤٥)، ومسلم في كتاب: البر والصلة والأداب، باب: الاستئذان ٣/ ١٦٩٤-١٦٩٦ (٢١٥٣/ ٣٣: ٣٦) وأبو داود في كتاب: الأدب، باب: كم مرة يسلِّم الرجل ٤/ ٣٤٥: ٣٤٧ (٥١٨٠: ٥١٨٤)، والترمذي في كتاب: الاستئذان، باب: ما جاء في الاستئذان ثلاثا٥/ ٥٣ -٥٤ (٢٦٩٠)، وابن ماجه في كتاب: الأدب، باب: الاستئذان ٢/ ١٢٢١ (٣٧٠٦)، والدارمى في كتاب: الاستئذان، باب: الاستئذان ثلاثا ٢/ ٣٥٥ (٢٦٢٩)، وأحمد ٤/ ٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤١٠، ٤١٧ .

٦ - **عرض الحديث على أهل العلم به من الصحابة**: فكان الصحابيُّ إذا سمع من أخيه حديثاً لم يسمعه هو من رسول الله ﷺ فإنه يَعْرِضُ الحديثَ على صحابيٍّ آخرَ ممن يَظُنُّ أنَّ عنده علماً به، وذلك للتأكد والتثبت، لا للشك والارتياب، وخصوصاً إذا كان الحديثُ في أمرٍ شائعٍ، كما حصل بين ابن عمر وأبي هريرة ﷺ في حديث فضل اتباع الجنازة والصلاة عليها، فقد أخرج مسلم في كتاب: الجنائز[1] عن عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه كان قاعداً عند عبد الله بن عمر ﷺ إذ طلع خَبَّابٌ (ابن السائب) صاحبُ المقصورةِ فقال: يا عبد الله بن عمر، ألا تسمع ما يقول أبو هريرة إنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ مِنْ بَيْتِهَا وَصَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ تَبِعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ مِنْ أَجْرٍ كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُحُدٍ**» فأرسل ابنُ عمر خبَّاباً إلى عائشة رضي الله عنها يسألُها عن قول أبي هريرة ﷺ ثم يرجعُ إليه فيخبرُه ما قالت، وأخذ ابنُ عمرَ قبضةً من حَصْبَاءِ المسجد يُقَلِّبُهَا في يده حتى رجع إليه الرسولُ فقال: قالت عائشةُ: صدق أبو هريرة. فضرب ابنُ عمرَ بالحصى الذي كان في يده الأرضَ، ثم قال: لقد فرَّطْنَا في قراريطَ كثيرة.

وفي رواية عند الترمذي[2] أنه قال له: يا أبا هريرة، كنتَ ألزمَنا لرسول الله ﷺ وأعلمَنا بحديثه.

٧ - **طلب الإسناد والدعوة إلى الأخذ عن الثقات دون غيرهم**، بعد أن دخل الناسُ في دين الله أفواجاً، وحاول بعضُ المُغْرِضِين استغلالَ العاطفةِ الإسلاميةِ الناشئةِ لإشاعة أراجيفَ ومخترعاتٍ كاذبةٍ ونسبتِها إلى النبي ﷺ. فبدأ بذلك التفتيشُ والتدقيقُ في أحوال الرواة قبل قَبُول الرواية، وبخاصةٍ بعد أن حدثت

---

(١) باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها ٢/ ٦٥٢ (٥٦).

(٢) كتاب المناقب: باب مناقب لأبي هريرة ﷺ ٥/ ٦٤٢ (٣٨٣٦).

الفتنةُ الكبرى، وشاع بين المسلمين هذا القولُ العظيم: «إِنَّ هَـذَا الْعِلْـمَ دِيـنٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ»(١).

قال محمد بن سيرين:(٢) «لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ (يعني بمقتل عثمان ﷺ) قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ. فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ».

ومما أوصى به عقبةُ بن عامر ﷺ (٣)بَنِيهِ عند وفاته أنه قال لهم: «يَا بَنِيَّ إِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ثَلاَثٍ فَاحْتَفِظُوا بِهِنَّ: لاَ تَقْبَلُوا الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلاَّ عَنْ ثِقَةٍ وَلاَ تَدِينُوا (أي لا تستدينوا) وَإِنْ لَبِسْتُمُ الْعَبَاءَ (أي الصوف الخشن) وَلاَ تَكْتُبُوا شِعْراً تَشْغَلُونَ بِهِ قُلُوبَكُمْ عَنِ الْقُرْآنِ».

وقال أنس بن مالك ﷺ لتلميذه ثابتِ بن أَسْلَمَ الْبُنَانِي: «يَا ثَابِتُ خُذْ عَنِّي؛ فَإِنَّكَ لَنْ تَأْخُذَ عَنْ أَوْثَقَ مِنِّي، إِنِّي أَخَذْتُه عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، عَنْ جِبْرِيلَ، وأخذه جبريلُ عَنِ اللهِ تَعَالَى»(٤).

٨ – **نقد المرويات:** كان الصحابة يثقون تماماً بأنه لا أحدَ فيهم يكذب أو يتعمد التحريفَ، لكنهم مع ذلك كانوا يدركون أن السمعَ قد يخطئ، وأن العقلَ قد يَفْلِتُ منه الشيءُ بعد الشيء لا يضبطُه ولا يُحْكِمُه فينساه أو يخطئ في روايته، ومن ثَمّ اهتموا بنقد المرويات من خلال عرضها على ما حفظوه وعلموه وتَيَقَّنُوه من نصوصِ الشريعة، ولم يترددوا في تصويب المخطئ والردِّ على الغالط، لا شكاً

(١) مسلم في المقدمه ج١/ ص١٤ باب بيان أن الإسناد من الدين.

(٢) مسلم نفسه.

(٣) المعجم الكبير: صفة عقبة وأخباره ١٧/ ٢٦٨(٧٣٧)، مجمع الزوائد ج١/ ص١٤٠، وفي إسناده ابن لهيعة ويحتمل في هذا على ضعفه.

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب المناقب: مناقب لأنس بن مالك ﷺ ٥/ ٦١٤ (٣٨٣١)، قال هذا حديث حسن غريب.

في عدالتِه، ولكن احترازاً من احتمال عدم ضبطه.

من ذلك ما أخرجه الشيخان(١) عن عائشة رضي الله عنها حين بلغها أن عمر ﷺ روى عن النبي ﷺ أنه قال: «**إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ**» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ ﷺ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ : رَحِمَ اللهُ عُمَرَ ! وَاللهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ**» وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ**» وَقَالَتْ: حَسْبُكُمُ الْقُرْآنُ ﴿**وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**﴾ (فاطر: ١٧).

وفي حديث آخر عند الشيخين(٢) عن عروة بن الزبير قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ ﷺ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: «**إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ**» فَقَالَتْ: وَهَلَ، إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «**إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ وَذَنْبِهِ وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ الْآنَ**» قَالَتْ: وَذَاكَ مِثْلُ قَوْلِهِ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْقَلِيبِ وَفِيهِ قَتْلَى بَدْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ لَهُمْ مَا قَالَ: «**إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ**» إِنَّمَا قَالَ: «**إِنَّهُمُ الْآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ**» ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿**إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى**﴾ (النمل: ٨٠).

وقد تميزت عائشةُ رضي الله عنها بتصحيح كثيرٍ من الأحاديث لكثيرٍ من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. وقد جمع الإمامُ الزركشيُّ ما ورد عنها في ذلك في كتاب سمّاه: (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة)، وتبعه الإمام السيوطي فألف (عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة).

٩ - **ظهور الحديث عن الرجال**: بدأ الحديث عن الرواة وتعديلهم أو تجريحهم - لكن على قلة - في هذا العصر، حيث تكلم ابنُ عباس وغيرُه في بعض الرواة، وردُّوا بعض المرويات.

---

(١) **البخاري** في كتاب الجنائز: باب قول النبي ﷺ: يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته ٣/ ١٥٠ (١٢٨٧) **ومسلم** في كتاب الجنائز: باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٢/ ٦٤٢(٩٢٩).

(٢) مسلم في كتاب الجنائز :باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٢/ ٦٤٣ (٩٣٢).

أخرج مسلمٌ[١] في مقدمة صحيحه عن مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرٍ قَالَ: جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَعَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ. فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لاَ يَأْذَنُ (أي لا يلقي أذنا أو لا يستمع) لِحَدِيثِهِ وَلاَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا لِي لاَ أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي؟ أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلاَ تَسْمَعُ! فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلاً يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ والذَّلُولَ (أي سلكوا في الرواية كل مسلك مما يُمدَح ويُذَم) لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ». وفي رواية أنه قال له: «إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ والذَّلُولَ تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ».

وهكذا لم يكد عصر الصحابة ﷺ ينتهي حتى كان قد شاع فيهم طلب الإسناد، وبدأ علم الجرح والتعديل في الظهور، ووُضعتْ أولى قواعدِ مكافحةِ الوضع والدس وظهرتْ بعضُ أسباب القبول والرد، وأصول التثبت والنقد. لكن لم يَجْمَع أحدٌ تلك القواعد في كتاب.

شبهة وتوضيح: ربما يقع في أذهان بعض الدارسين التباسٌ بسبب وجود بعض المنافقين بين الصحابة الذين عاشوا مع رسول الله ﷺ، ونقلوا سنتَه للناس من بعده، وربما خطر ببال البعض أن بعضَ هؤلاء المنافقين قد تمكّن بعد وفاة النبي ﷺ من نشر شيءٍ من الكذب على رسول الله ﷺ، وقَبِلَ الناسُ منه ما رواه عملاً بظاهر صحبته للنبي ﷺ، ولا ريبَ أنهم كذبوا بل مَرَدُوا على الكذب والنفاق، وقد سجل القرآن الكريم قولهم في سورة المنافقين التي بدأها الحق جل وعلا بقوله: **﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾** (المنافقون:١) فما نصيب هذه الشبهة من الصحة؟.

---

(١) باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ١/ ١٣ (٧).

الحقيقة أن حصولَ ذلك وإمكانيةَ نشر المنافقين لأخبارٍ كاذبةٍ عن رسول الله ﷺ أمرٌ غيرُ واردٍ إطلاقا على ذهن الباحثِ الجادّ، وذلك للأسباب الآتية:

١ – كان المنافقون أساساً مصروفي الهمة عن حفظ السنة أو نشر الدين، بل كان بعضُهم يجلس فيسمع القرآنَ مع الناس من رسول الله ﷺ ثم يخرج لا يَعْلَقُ بذهنه أو عقله شيءٌ منه، على حد قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفاً أُوْلَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءهُمْ﴾ (محمد: ١٦).

٢ – أن المسلمين لا يمكن أن يسمعوا لهم لأنهم كانوا يعرفونهم من خلال حديثِ القرآنِ عنهم وعن سِيَماتِهم ومن خلال ما يظهر من فلتات ألسنتِهم ولحنِهم في أقوالهم، كما قال تعالى: ﴿فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ (محمد: ٣٠). وقد كان المسلمون يعرفونهم من خلال ذلك، ومَنْ لم يكونوا على يقينٍ من نفاقِه فقد كان مغموصاً عندهم بالنفاق، وهذا كعب بن مالك ﷺ – فيما أخرجه البخاري في قصة توبته في كتاب: المغازي[1] – يذكر أنهم كانوا يعرفون المغموصين بالنفاق، فيقول مُتَحَسِّراً على عدم خروجه مع النبي ﷺ: «فَكُنْتُ إِذَا خَرَجْتُ فِي النَّاسِ بَعْدَ خُرُوجِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَطُفْتُ فِيهِمْ أَحْزَنَنِي أَنِّي لَا أَرَى إِلَّا رَجُلًا مَغْمُوصًا عَلَيْهِ النِّفَاقُ، أَوْ رَجُلًا مِمَّنْ عَذَرَ اللهُ مِنْ الضُّعَفَاءِ».

والقصص في معرفة الصحابة لهؤلاء المنافقين كثيرةٌ مشهورةٌ، ومن ثَمَّ لم يكن من الممكن أن يسمع لهم أحدٌ شيئا.

٣ – القواعد الواضحة التي وضعها الصحابة للرواية والتثبت والتي سبقت الإشارة إليها تقطع بأن المنافقين ما كان يمكنهم أن يدسُّوا حرفاً واحداً على رسول الله ﷺ، فإذا كان الصحابة – كما رأينا من قبل – يرد بعضُهم على كبارهم

(١) باب: حديث كعب بن مالك ٨ / ١١٣ (٤٤١٨) جزء من حديث طويل.

ويصحح بعضُهم لبعضٍ، وينقدون مروياتهم بمنتهى الصراحة دون مجاملة أو خوف، فكيف يمكن أن يُتَصَوَّرَ سكوتُ أحدٍ منهم على مَنْ ينسب إلى النبي ﷺ حرفاً لم يَقُلْهُ أو شيئاً لم يفعلْه؟! هذا غير وارد إطلاقا.

٢ـ تطور علم المصطلح في عصر التابعين وأتباع التابعين:

لم يكد القرن الهجري الأول يغادر منتصفه حتى كان كثيرٌ من الصحابة قد ألقت سفائنُ حياتهم مراسيَها بشاطئ الفردوس الأعلى، بعد أن شرَّقوا وغرَّبوا في الدعوة إلى الإسلام والجهاد في سبيل الله، وطوَّفوا ببلادٍ كثيرة، فتلقَّى عنهم التابعون في الأمصار المختلفة، ورأى أولئك التابعون أن ثَمَّةَ ظواهرَ جديدةً يجب الاهتمام بها، ومنها:

أ – ضعفُ ملكة الحفظ في الناس بسبب بُعْد العهد عن عصر النبوة، واختلاط العرب بالعجم بعد الفتوحات، وانتشار الكتابة وكثرة الاعتماد عليها بدل الاعتماد على الذاكرة.

ب – تعدُّدُ الرواة للحديث الواحد عن الصحابي، وربما حمل التابعي عن تابعي آخر عن الصحابي مما يطيل الإسناد.

ج – تشعُّبُ الأسانيد، حيث كثرت البلاد المفتوحة، وكثر المسلمون، وكثر حَمَلَةُ الحديث في أمصار الإسلام المختلفة، وصار للحديث الواحد أسانيد متعددة.

د – ظهورُ الفرق المنحرفة كالشيعة والخوارج ثم المعتزلة والمرجئة والجبرية وغيرها، ولجوءُ بعض أفراد تلك الفرق إلى الكذب كوسيلة لنصر بدعتهم، مما أدى إلى شيوع الوضع في الحديث.

وإزاءَ ذلك كان لا بدَّ لهم أن يستمسكوا بالأصول التي تعلَّموها من الصحابة في الرواية، وأن يضيفوا إليها ما يروْنه أصْونَ للسنة من الغلط وأحفظَ لها من الضياع، وكان مما اهتموا به في هذا الجانب ما يلي:

١ - **البحث عن الأسانيد والتفتيش عن الرواة:** حتى لا يدخل في الدين ما دسّه الوضّاعون. فظهر عددٌ من أئمة التابعين وأتباع التابعين جعلوا مهمتَهم الأساسيةَ السؤالَ عن أحوال الرواة ومعرفةَ كلِّ ما يتصل بهم من أسمائهم وألقابهم ومواليدهم ورحلاتهم وبلادهم، والبلاد التي نزلوا بها وسنة وفاة كل منهم ومدى صلاح كل راوٍ ومدى ضبطه وحفظه وما يتعلق بذلك مما يساعد على معرفة هل تقبل روايته أو لا تقبل.

ومن أمثلة ما تتبع التابعون إسناده ما أخرجه البخاري في كتاب الدعوات من باب التأمين[1] عقب حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ كَانَتْ لَهُ عَدْلَ عَشْرِ رِقَابٍ، وَكُتِبَ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنْ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمْسِيَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ إِلَّا رَجُلٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْهُ**».

ثم روى بسنده إلى عُمَرَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: مَنْ قَالَ عَشْرًا كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ. قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ مِثْلَهُ. فَقُلْتُ لِلرَّبِيعِ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ فَقَالَ: مِنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ. فَأَتَيْتُ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ فَقُلْتُ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ فَقَالَ: مِن ابْنِ أَبِي لَيْلَى. فَأَتَيْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى فَقُلْتُ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ فَقَالَ: مِن أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ يُحَدِّثُهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وهكذا لم يقنع عامرُ بن شَرَاحِيَل الشعبيُّ أحدُ كبار التابعين حتى وقف على مخرج الحديث المرسَل الذي رواه عمرو بن ميمون، وعلم أنه من رواية أبي أيوب الأنصاري ﷺ.

---

(١) كتاب: الدعوات، باب: فضل التهليل ١١ / ٢٠١(٦٤٠٣).

وقد بلغ من اهتمامهم بالسند في تلك المرحلة أنهم اعتبروه دينا، فقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحه(١) عن عَبْدَ اللهَّ بْنَ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: «الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»، وَقَالَ أيضاً: «بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْقَوَائِمُ» يَعْنِي الْإِسْنَادَ. وعَنْ أَبِي إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عِيسَى الطَّالَقَانِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ: «**إِنَّ مِنْ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لِأَبَوَيْكَ مَعَ صَلَاتِكَ وَتَصُومَ لَهُمَا مَعَ صَوْمِكَ**»؟ قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: يَا أَبَا إِسْحَقَ، عَمَّنْ هَذَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ. فَقَالَ: ثِقَةٌ، عَمَّنْ؟ قَالَ: قُلْتُ: عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ. قَالَ: ثِقَةٌ، عَمَّنْ؟ قَالَ: قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: يَا أَبَا إِسْحَقَ، إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مَفَاوِزَ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلَافٌ.

وظهر في هذا العصر مصطلحُ الحديث الْمُدَلَّس، وتشدَّد العلماء في الأخذ عن المدلِّسين، ونقَّروا وراءهم ليعرفوا مَنْ أسقطوا من الشيوخ، ومن ذلك ما فعله شعبةُ ابنُ الحجاج مع قتادة بن دِعَامة السَّدُوسِي، وكان قتادةُ معروفاً بالتدليس، فقد أخرج أبو عوانة(٢) في مسنده بسنده إلى شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ نَهى عَنْ نَبِيذِ الجَرّ. (يعني ما يُنْبذُ من عصير العنب والتمر في الجرار الفخارية المدهونة، وإنما نهى عنه لأن تلك الجرار تجعل التخمير يسرع إليه فيسكر).

قال شعبة: فقلت لقتادة: ممن سمعتَه؟ فقال: حدثني أيوب السَّخْتِيَانِي. قال شعبة: فأتيت أيوبَ فسألتُه فقلت: ممن سمعتَه؟ فقال: حدثنيه أبو بِشْرٍ. فأتيتُ أبا بِشْرٍ فسألتُه فقال: حدثني سعيدُ بن جُبَيْرٍ، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ أنه نهي عن نبيذ الجر.

فلم يأخذْ شعبةُ الحديث الذي دلَّسه قتادةُ حتى عرف عمن أخذه قتادة.

---

(١) باب: بيان أن الإسناد من الدين ١/ ١٥-١٦.

(٢) ٥/ ١٢٤ (٨٠٧٣).

كما ظهر في هذا العصر مصطلح المرسل والمتصل، والمرفوع والموقوف والمقطوع، وغيرها من علوم الحديث المختلفة.

٢- **وضع ألقاب الرواة** المميزة لأحوالهم والكاشفة للصادق منهم، والتحذير من مجالسة الكذابين أو الأخذ عنهم، والتوسع في الجرح والتعديل ونقد الرجال، فظهر مصطلح الضعيف والمدلِّس والكذاب، ومصطلح الثقة والعدل والضابط، وغير ذلك من الأوصاف المبينة لحال الراوي. كما اهتم العلماءُ بمعرفة أصحاب البدع من الرواة لتحذير الناس منهم، كما في كلام ابن سيرين السابقُ.

وأخرج مسلم في مقدمة صحيحه[1] عن عَلِيِّ بْنَ شَقِيقٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ: «دَعُوا حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَسُبُّ السَّلَفَ».

٣- **الاهتمام بجمع الحديث وتدوينه** على المستوى الشخصي والرسمي، فقد نهض بعض التابعين لتسجيل الأحاديث ضمن صحف، كصحيفة همّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرة ﷺ، وعلى المستوى الرسمي انتدب الخليفةُ الراشدُ عمرُ بنُ عبد العزيز كلاً من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن شهاب الزهري إلى جَمْع الحديث من الأمصار ؛ خوفاً من ضياعه بموت العلماء، وقصداً إلى حمايته من دسِّ الكذابين والوضاعين.

ثم أخذ العلماءُ في التصنيف في الحديث على الأبواب الفقهية، وأقدم كتاب وصل إلينا من تلك الفترة هو جامع معمر بن راشد الصنعاني (المتوفى سنة ١٥٤) وموطأ الإمام مالك (المتوفى سنة ١٧٩).

٤- **الرحلة في طلب الحديث إلى الأمصار المختلفة**، لجمع الروايات المتعددة للحديث، والنظر في طرقها، ومقارنة بعضها ببعض ؛ لكشف ما عسى أن يكون

---

(١) باب: أن الإسناد من الدين ١/ ١٦.

في بعضها من عللٍ خفيةٍ أو ظاهرةٍ، ولكشف مدى ضبط كل راوٍ لما يرويه.

وربما سافر المحدِّث إلى بلادٍ عديدةٍ بحثاً عن صحة حديثٍ واحدٍ أو ضعفه، كما فعل شعبةُ بن الحجاج الذي سافر من الكوفة إلى مكة ومنها إلى المدينة ثم إلى البصرة ثم إلى الكوفة مرة أخرى لتتبع حديثٍ واحدٍ، حتى عرف مخرجه وتبين له ضعفه. وسأنقل القصة بطولها لما فيها من فوائد:

أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق[1] بسنده إلى نصر بن حَمَّاد الورَّاق قال: كنا قعوداً على باب شعبةَ نتذاكر، فقلت: حدثنا إسرائيلُ، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر ﷺ قال: كُنَّا نَتَنَاوَبُ رِعْيَةَ الْإِبِلِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ، فَجِئْتُ ذَاتَ يَوْمٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ حَوْلَهُ أَصْحَابُهُ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَاسْتَغْفَرَ اللهَ إِلَّا غَفَرَ لَهُ**» فَقُلْتُ: بَخٍ بَخٍ! فَجَذَبَنِي رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي فَالْتَفَتُّ فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ فَقَالَ: الَّذِي قَبْلُ أَحْسَنُ. فَقُلْتُ: وَمَا قَالَ؟ قَالَ: «**مَنْ يَشْهَدْ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله قِيلَ لَهُ: ادْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ**».

قال: فخرج شعبةُ فلَطَمَنِي ثم رجع فدخل. قال: فتنحَّيْتُ من ناحيةٍ، قال: ثم خرج فقال: ما له يبكي بعدُ؟ فقال له عبد الله بن إدريس: إنك أسأتَ إليه. فقال شعبة: انظر ما يُحَدِّث! إن أبا إسحاق حدثني بهذا الحديث عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر ﷺ، قال: فقلت لأبي إسحاق: مَن عبدُ الله بنُ عطاء هذا؟ فغضب ومِسْعَرُ بن كُدَامٍ حاضرٌ، قال: فقلتُ له: لَتُصَحِّحَنَّ لي هذا أو لأحرقن ما كتبتُ عنك!.

فقال لي مِسعر: عبدُ الله بنُ عطاء بمكة. قال شعبة: فرحلت إلى مكة لم أُرِدْ الحجَّ، أردتُ الحديثَ، فلقيتُ عبدَ الله بنَ عطاء فسألتُه، فقال: سعدُ بن إبراهيم

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، ١٩/ ص٢١٦ -٢١٧

حدثني. فقال لي مالك بن أنس: سعدٌ بالمدينة لم يحجَّ العام. قال شعبةُ: فرحلتُ إلى المدينة فلقيتُ سعدَ بنَ إبراهيم فسألتُه فقال: الحديث من عندكم، زيادُ بن مِخْرَاقٍ حدثني. قال شعبة: فلما ذكر زياداً قلت: أيُّ شيءٍ هذا الحديثُ؟ بينما هو كوفيٌّ إذ صار بصْريّاً إذ صار مدنيّاً!.

قال: فرحلت إلى البصرة فلقيتُ زيادَ بن مِخْرَاقٍ فسألتُه فقال: ليس هو من بَابَتِكَ (يعني حاجتك، أي ليس من الأحاديث التي تطلبها) قلت: حدِّثْنِي به. قال: لا تريدُه! قلت: حدِّثْنِي به. قال: حدَّثَنِي شَهْرُ بنُ حَوْشَبٍ عن أبي رَيْحَانَةَ عن عقبة بن عامر ﷺ عن النبي ﷺ.

قال شعبة: فلما ذكر شهرَ بنَ حَوْشَبٍ قلتُ: دَمِّرْ على هذا الحديث. لو صحَّ لي مثلُ هذا عن رسول الله ﷺ كان أحب إليَّ من أهلي ومالي والناس أجمعين.

٥ - التوقف في قبول الحديث ممن لم يُعرَف بطلب الحديث ولم يَعرف أصولَ الرواية، ذلك أنه ظهرت في هذا العصر طائفةٌ من الزُّهَّاد والعُبَّاد السُّذَّج الذين لم يعرفوا أصولَ روايةِ الحديث، وأرادوا دعوةَ الناس إلى العبادات والأعمال الصالحة، فألَّفوا أحاديثَ في فضائل بعض الأعمال الطيبة وأحاديثَ في التحذير من بعض الأخلاق السيئة ؛ ظناً منهم أنهم يخدمون الدين. فعندئذٍ انبرى العلماءُ لمواجهة هذا الخطر، وحذَّروا الناسَ من الأخذ عن هؤلاء السُّذَّج، وقالوا: لا يُكْتَفَى في قبول رواية الراوي بصلاحه، بل لا بدَّ أن يكون من المتردِّدين على حلقات العلم العارفين بقواعد الرواية، حتى قال أبو الزِّنَاد عبدُ الله بن ذَكْوَانَ شيخُ الإمام مالك[1]: «أدركتُ بالمدينةِ مائةً كُلُّهم مأمونٌ، ما يُؤخَذُ عنهم الحديثُ، يُقَال: ليس مِنْ أهلِه».

أي أنَّهم مأمونون في أحوالهم العامة، لكنهم ليسوا من أهل الحديث،

(١) مسلم في المقدمة ١/ ١٥ .

واحتمالُ الخطأ عندهم كبيرٌ.

٦ - **عرض الحديث على العلماء الكبار النقاد:** إذْ صار المحدِّثون يعرضون ما يسمعونه على كبارِ علماءِ التابعين مثلما تُعْرَض النقودُ على الصيارفة الذين يعرفون صحيحَها من زائفِها، ومن ثَمَّ ظهر ما يُسَمَّى بعلم علل الحديث، حيث كان أولئك العلماءُ الجهابذةُ يكشفون العللَ الخفيَّةَ في الأحاديث، والتي لا يمكن أن يعرفَها غيْرُهم، من خلالِ جمعِ طرقِ الحديثِ المختلفةِ ومقابلةِ بعضِها ببعضٍ وكشفِ ما في كلٍّ منها من عللٍ خفيَّةٍ لا يهتدي لها إلا أولئك النقادُ الجهابذة.

وقد ساعد هذا كلُّه على حفظ السنة من الكيْد الذي أراده الزنادقةُ والوضَّاعون الذين دخلوا في الإسلام ظاهراً بقصد تخريبه وهدمِه من خلالِ وضعِ الأحاديثِ في تحريمِ الحلالِ وتحليلِ الحرامِ، وصرفِ الناسِ عن الحقِّ، ولم تفلحْ محاولاتُهم الخبيثةُ في شيءٍ على الإطلاق، وقد أُخذ أحدُ الزنادقة ليُصْلَبَ في عهد هارون الرشيد، فقال لهارون: ما تفعلون بِصَلْبِي وقد وضعتُ فيكم أربعةَ آلافِ حديثٍ أُحلُّ فيها الحرامَ وأُحرِّم الحلال؟ فقال هارون: «تعيشُ لها الجهابذةُ! يأخذها عبدُ الله بنُ المبارك وأبو إسحاق الفزاريُّ فينْخُلُونَها نَخْلاً»[1].

هل جمع العلماء في هذا العصر هذه القواعد في كتاب؟:

الحقيقة أن أحداً في هذا العصر لم يَعْتَنِ بجمع تلك القواعد والضوابط، أو تحديد تلك المصطلحات ؛ لشُيُوعِها ووضوحِها لدى طلابِ الحديثِ ورواتِه، ولكونها كانت محفوظةً في صدورهم، يتلقاها التلاميذُ عن الشيوخِ نظريّاً وعمليّاً، من غير أن تكون هناك حاجةٌ ماسةٌ إلى جمعها بين دفتي كتاب.

---

(١) الحطة في ذكر الصحاح الستة ١/ ١١١.

المبحث الثالث

تطور علم المصطلح منذ العصر الذهبي للسنة إلى الآن

١ - العصر الذهبي للسنة وبداية الكتابة في علم المصطلح:

تُعَدُّ الفترةُ من أواخر القرن الهجري الثاني حتى منتصف القرن الرابع فترةَ العصر الذهبي للسنة، وكان القرنُ الثالثُ بِحقٍّ عصرَ العنايةِ الكبرى بالسنةِ النبويَّةِ، وذلك على النحو التالي:

أ - وُضِعَت في هذا العصر المصنفاتُ الحديثيَّةُ العظيمةُ التي تعد أُمَّهاتِ كتب السنة، مثل: مسند الإمام أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١)، وصحيح الإمام البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦)، وصحيح الإمام مسلم (المتوفى سنة ٢٦١)، وسنن أبي داود السِّجِسْتَانِي (المتوفى سنة ٢٧٥)، وسنن أبي عيسى التِّرْمِذِي (المتوفى سنة ٢٧٩)، وسنن أبي عبد الرحمن النَّسَائِي (المتوفى سنة ٣٠٣)، وسنن ابن مَاجَه (المتوفى سنة ٢٧٥)، وغير ذلك من المصنفات العظيمة التي يضيق مقام هذه الدراسة عن حصرها.

ب - صنَّف العلماءُ كتباً كثيرةً في رواة الحديث: (وهو ما يسمى بعلم الرجال) مثل كتاب التاريخ الكبير، والتاريخ الصغير، والتاريخ الأوسط، وكلها للبخاري، وكتاب تاريخ يحيى بن مَعِين (المتوفى سنة ٢٣٤)، وكتاب الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد (المتوفى سنة ٢٣٠)، وكتاب الضعفاء للبخاري، والضعفاء للنسائي، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (المتوفى سنة ٣٢٧)، وكتاب الثقات لابن حبان (المتوفى سنة ٣٥٤)، وغير ذلك من الكتب التي جمعوا فيها أسماءَ رواةِ الأحاديث، وبيَّنوا حالَ كل راوٍ من حيثُ الثقةُ أو الضعفُ، ومن حيث قبولُ روايته أو ردُّها.

ج - صنَّف العلماءُ كتباً في أنواع من أنواع علوم الحديث، فمثلاً جمع بعضهم

الأحاديث الصحيحة مثل الصحيحين للبخاري ومسلم، وصنف بعضُهم كتباً في الأحاديث المرسلة مثل أبي داود الذي صنف كتاب المراسيل، وصنف بعضُهم كتباً في الأحاديث الناسخة والمنسوخة مثل الناسخ والمنسوخ لأحمد بن حنبل، والناسخ والمنسوخ لأبي داود، وصنَّف بعضُهم كتباً في الأحاديث التي بها علة مثل العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، وكتاب العلل لعلي بن المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤) وكتاب العلل الصغير للترمذي، وصنَّف بعضُهم كتباً في الأحاديث التي يُشْكِل فهمُها نظراً لما يبدو من تعارضٍ بينها وبين القرآن أو بين بعضها وبعض، أو لأنها تُوهِم معنىً باطلاً، وهو ما يسمى: (مُخْتَلِف الحديث) أو (مُشْكِل الحديث) مثل كتاب: (اختلاف الحديث) للإمام الشافعي، وكتاب (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة الدَّيْنَوَرِي (المتوفى سنة ٢٧٦)، وغير ذلك من الكتب في أنواع الحديث المختلفة.

وهكذا أصبح كلُّ نوعٍ من أنواع الحديث علماً خاصّاً، فصار هناك علم الصحيح وعلم الحسن وعلمُ المرسل وعلم العلل وعلم الناسخ والمنسوخ وعلم مشكل الحديث... إلخ. وألف العلماءُ في كل نوع من تلك العلوم كتباً متعددة.

ملاحظات على مؤلفات هذه الفترة:

يلاحَظ أن هؤلاء العلماءَ لم يهتموا ببيان أو تعريف هذه المصطلحات، فالبخاريُّ ومسلمٌ مثلاً لم يَقُمْ أحدٌ منهما بتعريف الحديث الصحيح في مقدمة كتابه أو بيان شروط الصحة ونحو ذلك، كما أن أحمد وأبا داود لم يَقُمْ أحدٌ منهما ببيان معنى النسخ وكيفية معرفة الناسخ من المنسوخ، ولم يَقُم المؤلفون في العلل أو المراسيل أو غيرها ببيان معاني هذه المصطلحات، بل كانت مؤلفاتُهم تطبيقيةً، وكانت تلك التعريفاتُ واضحةً عندهم لم يحتاجوا إلى بيانها أو توضيحها.

د - بدأت في هذا العصر بواكيرُ الكتابة لبعض قواعد علوم الحديث ومصطلحه وأول من كتب شيئا من ذلك هو الإمامُ الشافعيُّ في كتابه (الرسالة)، وهو كتاب في أصول الفقه، وقد تناول فيه بعضَ القواعد مثل شروطِ الحديثِ

الذي يُحْتَجُّ به، وحُجِّيَّةِ خبرِ الآحادِ، وشروطِ توثيقِ الراوي، والروايةِ بالمعنى، وحكمِ روايةِ المدلِّس وحكم الحديث المرسل، وغير ذلك من موضوعات علوم الحديث. وقد تكلم في كل ذلك ضمن أصول الفقه باعتبار السنة أحد المصادر الأساسية للحكم الشرعي، والدليل الثاني بعد القرآن الكريم.

كما ذكر الإمامُ مسلمٌ في مقدمة الصحيح بعض قواعد الرواية وأصول قبول الأخبار، وكذلك ذكر الترمذيُّ بعض القواعد والتعريفات في كتاب (العلل الصغير) الذي جعله في آخر كتابه (السنن).

لكن لا يُعَد أيٌّ من الكتب المذكورة كتابا من كتب علوم الحديث بالمعنى العلمي الاصطلاحي.

٢ - بداية التاليف المستقل في علوم الحديث:

ابتداءً من منتصف القرن الهجري الرابع حيث كانت عملية جمع السنة قد قاربتْ على الانتهاء وبدأ العلماءُ في التوجُّه إلى جمع قواعد علم المصطلح في كتبٍ مستقلةٍ، معتمدين في ذلك على نَقْلِ ما صدر عن العلماء السابقين، مع توثيق تلك النقولِ بذكر أسانيدها إليهم، وعلَّقوا على تلك القواعد المنقولة عن العلماء، واجتهدوا في استنباطِ كثيرٍ من القواعد من خلال أقوال السابقين.

أ - وأول من فعل ذلك هو القاضي أبو محمد الحسنُ بنُ عبد الرحمن بن خَلاَّد الرَّامَهُرْمُزِي (المتوفى سنة ٣٦٠) في كتابه: (المُحَدِّث الفاصل بين الراوي والواعي) تناول فيه آداب الرواية وطرق التحمل والأداء وما يجب على المحدث من الإلمام بفقه الحديث وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالراوي والواعي. ولكنه لم يَقُمْ بِجَمْعِ القواعدِ المختلفةِ للروايةِ والأنواعِ المتعددةِ لعلومِ الحديثِ بحيث يكون كتاباً شاملاً لهذا العلم.

ب - ثم تبعه الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن البَيِّع النَّيْسَابُورِي

المعروف بالإمام الحاكم (المتوفى سنة ٤٠٥) الذي ألف كتاب (معرفة علوم الحديث)، وهو أولُ كتابٍ متخصصٍ يجمع علومَ الحديث، جمع فيه الحاكمُ اثنين وخمسين نوعاً من أنواع علوم الحديث، بحيث يذكر عنوانَ النوع، وقد يُعَرِّفه ويذكُر أقسامَه إن كان له أقسامٌ، ثم يضرب له أمثلةً تُوَضِّحُه.

ج - أما أهم مَنْ كتب في علوم الحديث في تلك الفترة فكان الإمامَ الخطيبَ البغدادي أبا بكر أحمدَ بنَ عليِّ بنِ ثابت (المتوفى سنة ٤٦٣) الذي ألف عدداً من الكتب في مختلف أنواع علوم الحديث، منها كتاب (الكفاية في علم الرواية) يتناول فيه أصولَ الرواية وقوانينَها ومذاهبَ العلماء فيها، وكتاب (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) يتناول فيه آدابَ المُحَدِّث وآدابَ طالبِ الحديث، وما يجب أن يكون عليه كلٌّ منهما، وكتاب (الرحلة في طلب الحديث) يتناولُ فيه رحلاتِ العلماءِ في طلبِ الحديثِ وما يتعلق بها، وكتاب (تقييد العلم) يتناول فيه أصولَ كتابةِ الحديثِ وتقييدِ العلم، وكتاب (المزيد في متصل الأسانيد) يتناول فيه هذا النوع من أنواع علوم الحديث، ولا يكاد يُوجَد علمٌ من علوم الحديث المتعلقة بالسند أو بالمتن إلا صنَّف فيه كتاباً أو رسالةً، وكانت تلك المؤلفاتُ مَحَطَّ إعجابِ العلماء من بعده، واستفادوا منها كثيراً حتى قال بعضهم: «كلُّ مَنْ أنصف علم أنَّ المُحَدِّثين بعد الخطيب عِيَالٌ على كتبِه».

د - وممن ألف أيضا في تلك الفترة: القاضي عياض بن موسى اليحْصُبي (المتوفى سنة ٥٤٤) صاحب كتاب (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) وهو من عنوانه يتناول قواعد الرواية وأصول التَّحَمُّل والأداء للحديث.

وقد تميزت تلك الكتب في هذه الفترة بما يلي:

١ - أنها تُعَد الكتبَ الأمهاتِ والأصولَ لهذا العلم باعتبارها أولَ ما صُنِّف فيه.

٢ - أنها اهتمت بجمعِ أقوالِ السابقين من العلماءِ بالسَّنَدِ إليهم، مما يعينُنا

على التأكد من أن هذه هي القواعدُ التي استخدمها العلماءُ قبل ذلك.

٣ - أنها كانت مؤلفاتٍ تطبيقيةً في المقام الأول، فكان اهتمامُ مصنِّفيها بإيراد الأمثلة الكثيرة أكثرَ من اهتمامهم بتحديد القواعد أو وضع التعريفات.

٤ - أن مؤلِّفيها كانوا من كبار العلماء، ولهذا ناقشوا القضايا التي كتبوا فيها مناقشةً علميةً رائعةً قائمةً على الأدلة والبراهين، دون الدخول في جَدَلٍ لفظي.

وبهذه المؤلفات مهَّد أولئك العلماءُ لمن جاء بعدهم السبيل لصياغة علم مصطلح الحديث وضبط قواعده على أسسٍ علميةٍ منهجيةٍ سليمة.

٣ - تطور علم المصطلح على يد ابن الصلاح:

الحافظ أبو عمرو عثمان بن الصَّلاَح الشَّهْرُزُورِي (المتوفى سنة ٦٤٣) هو أحدُ أعلام حُفَّاظ الحديث وأشهرُ مَنْ كَتَبَ في علم مصطلح الحديث، وكتابه (علوم الحديث) المعروف باسم (مقدمة ابن الصلاح) يُعَد أشهرَ كتب هذا العلم. والسبب في ذلك أن هذا الإمام كان رائدَ تَحَوُّلٍ مهمٍ في تدوين علوم الحديث في كتابه هذا، الذي امتاز بما يلي:

أ - العملُ على استيعاب كل أنواع علوم الحديث في كتابٍ واحد، وقد جمع ابن الصلاح في هذا الكتاب ما تفرَّق في كتب السابقين، وبلغت أنواعُ علوم الحديث التي تناولها خمسةً وستين نوعا.

ب - حذْفُ الأسانيد التي امتلأتْ بها كتبُ السابقين والاكتفاءُ بذكرِ أقوالِ العلماءِ من غير إسنادٍ؛ تخفيفاً على القارئ.

ج - تهذيبُ العباراتِ المستخدمةِ وتحريرُ مسائلِ العلمِ بدقَّةٍ، حتى يسهُلَ على القارئ فهمُها ومعرفةُ المقصودِ بها.

د - الاستنباطُ الدقيق لمذاهب العلماء، من خلال أقوالهم وتطبيقاتهم المأثورة عنهم، سواء التي بثُّوها في كتبهم أو التي نُقِلَت عنهم.

هـ - ضبطُ التعاريف التي ذكرها السابقون، ووضع تعاريف لما لم يقوموا بتعريفه.

و - مناقشةُ أقوالِ العلماء السابقين بإنصافٍ وموضوعيةٍ، والتعقيبُ عليها بأسلوبٍ علميٍّ رصينٍ، وإضافةُ ما يراه من اجتهاداته في المسائل المختلفة.

لهذا عَدّ العلماءُ هذا الكتابَ فتحاً جديداً في باب التصنيف في علوم الحديث، وحَظِي باستحسانِ المحدثين والعلماء، ونال عندهم مكانةً رفيعةً وشهرةً ذائعةً، وساعد على ذلك أنَّ ابنَ الصلاح كان يلقيه على طلابه في دروسٍ منتظمةٍ في المدرسة الأشرفية في دمشق التي تولى التدريسَ بها، وكان الطلابُ يتابعون دروسَه شيئاً فشيئاً حتى اكتمل الكتاب على الصورة التي خرج عليها، فتلقَّفوه ونشروه في الآفاق، وبلغ من شهرة الكتاب أن صار صاحبُه يُعرَف به، فيقال: ابن الصلاح صاحب المقدمة أو صاحب علوم الحديث.

اهتمام العلماء بكتاب ابن الصلاح:

صار كتابُ ابن الصلاح عمدةَ علماءِ الحديثِ، فعوَّل عليه مَن جاء بعده، فمن العلماء من اختصره، ومنهم من شرحه، ومنهم من شرح مختصراته، ومنهم من اختصر شروحه، ومنهم من نظمه شعرا، ومنهم من شرح ذلك النظم، ومنهم من علّق على بعض مسائله:

فممن اختصره: الإمامُ أبو زكريا يحيى بن شرف النوويُّ (المتوفى سنة ٦٧٦) وسَمَّى مختصره (الإرشاد)، ثم اختصر النوويُّ هذا المختصر وسماه: (التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير)، وكذلك اختصر الإمامُ ابنُ كثير (المتوفى سنة ٧٧٤) كتابَ ابنِ الصلاح وسماه: (اختصار علوم الحديث).

وممن شرحه وعلّق عليه: الإمام زين الدين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦) في كتابه: (التقييد والإيضاح لما أُطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح).

وممن شرح المختصرات: الإمامُ جلالُ الدين السيوطيُّ (المتوفى سنة ٩١١) حيث شرح كتابَ التقريبِ للنوويِّ وسَمَّاه: (تدريبُ الراوي بشرحِ تقريبِ النواوي) والشيخُ أحمد شاكر الذي شرح اختصارَ ابنِ كثيرٍ في كتابه (الباعثُ الحثيثُ شرحُ اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير).

وممن نظمه شعراً: الإمامُ العراقي، نظمه في قصيدة سماها: (التبصرة والتذكرة) تتكون من ألف بيت عُرفت بألفية العراقي، ثم شرحها بعد ذلك في كتاب سماه: (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث)، كما شرحها أيضاً الحافظُ شمس الدين السخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢) في كتابه: (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) وهو نفس الاسم الذي جعله العراقي نفسه للشرح.

وكذلك نظمه الإمام السيوطي في ألف بيت سُمِّيت: (ألفية السيوطي).

وممن كتب عليه تعليقات ومراجعات: الحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢) في كتابه: (النكت على مقدمة ابن الصلاح).

وقد كثرت جداً الكتبُ التي دارتْ حول كتابِ ابنِ الصلاح ونَسَجَتْ على مِنْوَاله، وصار لقب (الشيخ) إذا أُطلق في أي كتاب من كتب علوم الحديث يكون المقصود به أبو عمرو ابن الصلاح رحمه الله.

هل كان هؤلاء العلماء مجرد تابعين لابن الصلاح:

يجب التنبيهُ على أمرٍ مهم جداً هنا، وهو أن هؤلاء العلماء الذين داروا في دراساتهم حول كتاب ابن الصلاح لم يكن عملُهم مجرَّدَ اختصارٍ وشرحٍ، ولم يكونوا مجرَّدَ مقلِّدين، بل كان بعضُهم أكثرَ حفظاً وأرسخَ قدماً في العلم من ابن الصلاح نفسه، ولهذا امتلأتْ كتبُهم بكثيرٍ من الفوائدِ العلميةِ العظيمة، وكَثُرَتْ مناقشاتُهم لأقوال ابن الصلاح وتَعَقُّبَاتُهم له، حتى عُدَّت هذه الفترة من القرن السابع إلى نهاية القرن العاشر **العصر الذهبي لعلوم الحديث**، ويتضح ذلك بأدنى تَأَمُّلٍ لمن طالعَ

أسماءَ العلماء الذين اهتموا بكتاب ابن الصلاح، كالنووي وابن كثير والعراقي والزركشي وابن حجر والبُلْقِينِي والسَّخَاوِي والسيوطي وغيرهم من الأعلام البارزين رحمهم الله أجمعين، لكنهم كانوا يقدِّرون لابن الصلاح سبْقَه في الميدان وابتداءَه هذا المنهج وتمهيدَه السبيلَ لمن بعده، وهذا هو الأدبُ اللائقُ بأهل العلم.

٤ – عمل ابن حجر في النخبة وأثره في التأليف من بعده:

الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢) هو أحدُ أبرزِ علماءِ المسلمين، وأحدُ كبارِ المشاهيرِ من العلماء، نبغ في علومِ الشريعةِ المختلفةِ، وخصوصاً في علم الحديث، وكتابُه (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) أشهر من أن يُعَرَّف به.

رأى الحافظُ ابنُ حجر أن ابنَ الصلاح رحمه الله لم يُرَتِّبْ كتابَه ترتيباً منهجيّاً متسلسلاً، وذلك لأنه – كما سبق – كان يلقيه دروساً على الطلاب، ويمليه عليهم درساً فدرساً من غير نظامٍ واضحٍ، فربّما كان أحدُ الدروس يتعلق بنوعٍ من أنواع علوم الحديث المتعلقة بالسند، يليه درسٌ في نوعٍ آخرَ من العلومِ المتعلقةِ بالمتن ولهذا ربما فصل بين الأنواعِ المتشابِهةِ أو المتقاربة.

كما رأى ابنُ حجر أن همَمَ طلابِ العلمِ ضعفتْ عن مطالعةِ الكتبِ الكبيرةِ مثل كتابِ ابنِ الصلاحِ وشروحِه، فأراد ابنُ حجر رحمه الله أن يؤلف كتاباً مختصراً يَسْهُلُ على الطلابِ حفظُه، ويكون مرتَّباً بطريقةٍ علميةٍ سهلةٍ، يجعل فيه الأنواعَ المتقاربةَ في موضعٍ واحدٍ، ويقسم فيه علومَ الحديث تقسيماً منطقياً يُسهِّل على أي دارسٍ استيعابَها، فألَّف كتابَه (نُخْبَة الفِكَرِ في مصطلحِ أهلِ الأثر) وهو عبارة عن ورقاتٍ قليلةٍ جمعت كلَّ علوم الحديث، ومع اختصارِه الشديدِ فقد امتاز بفوائدَ كثيرةٍ، أهمُّها الترتيبُ الجيدُ، والتحريرُ الدقيقُ للمصطلحات، والوضوحُ والسهولةُ في العبارات والألفاظ.

ثم قام الحافظُ ابنُ حجر نفسُه بشرح هذا المختصر شرحاً وجيزاً جداً، سماه (نُزْهَة النظر شرح نُخْبَةِ الفِكَر)، وفيما بعد قام الشيخ علي بن سلطان القاري (المتوفى سنة ١٠١٤) بشرح النزهة في كتاب أُطلق عليه اسم: (شرح الشرح)، كما شرحها الشيخ محمد أكرم النصربوري السِّنْدي في كتاب (إمعان النظر شرحُ شرحِ نخبة الفكر).

أثر كتاب ابن حجر فيمن بعده:

كان للطريقةِ المبتَكَرَة التي رتَّب على أساسها ابنُ حجر كتابه: (نُخْبَة الفِكَر) أثرٌ كبيرٌ فيمن جاء بعد ذلك من العلماء والباحثين، وقد أصبحتْ تلك الطريقةُ تستهوي أكثرَ الباحثين الذين يكتبون في علوم الحديث من شيوخنا وشيوخ شيوخنا جزاهم الله خيراً، وهي نفسُ الطريقة التي سندرس على ضوئها في هذه المحاضرات إن شاء الله تعالى.

٥ – فترة الركود العلمي ودور علماء الهند في تلك الفترة:

امتدت هذه الفترة منذ سنة (١٠٠٠) تقريبا إلى مطلع القرن الرابع عشر الهجري وقد كانت تلك الفترةُ فترةَ ركودٍ عامٍ في الأمة على كل مستوياتها وفي كل مجالاتها علميّاً وسياسيّاً وعسكريّاً واقتصاديّاً.

وكان أكثرُ التأليف في هذه الفترة عبارةً عن بعض المختصرات أو الشروح أو الحواشي والتعليقاتِ المتلثةِ بالمناقشاتِ اللفظيةِ والمماحكاتِ الجَدَلية، وقلَّ الاجتهادُ والتحقيقُ لكثيرٍ من مسائل العلم.

غير أنَّ هذا لم يمنع من وجودِ بعضِ العلماءِ الأفذاذِ الذين كتبوا كتباً قيمةً نافعةً في هذه الفترة وإن كانوا قِلَّة، منهم الأميرُ محمد بن إسماعيل الصنعاني (المتوفى سنة ١١٨٢) الذي ألف كتاب (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) وهو كتابٌ حافلٌ بالمناقشات الجيدة والأبحاث المفيدة في علم مصطلح الحديث، ومنهم الشيخ عمر بن

محمد بن فَتُّوح الْبَيْقُوني (المتوفى سنة ١٠٨٠) الذي نظم قصيدة مختصرة سماها (المنظومة البيقونية) بلغت بضعة وثلاثين بيتا، جمعت علومَ الحديث بعبارةٍ سهلةٍ مختصرةٍ يسهُلُ حفظُها وتداولُها، وقد شرحها عددٌ من العلماء.

النهضة الحديثية في بلاد الهند:

في هذه الفترة أقام الله تعالى للحديث وعلومه نهضةً طيبةً في بلاد الهند (التي هي الآن الهند والباكستان وبنجلاديش) وبدأ ذلك مع بداية القرن الحادي عشر الهجري، حيث ظهرت هذه النهضة في عصر الشيخ أحمد السرهندي (ت ١٠٣٤هـ)، ثم على يد الإمام العلامة المحدث الفقيه شاه ولي الله الدهلوي، وقويت في عهد أنجاله وتلاميذه، وبخاصة ابنه الكبير شاه عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي (١١٥٩ - ١٢٣٩هـ) حيث استفادوا من منهج الدهلوي في الدعوة والإرشاد والتدريس والإفادة والتأليف، ونبذ الجمود والتعصب المذهبي، وزادت قوتها وانتشارها في عهد حفيده الإمام إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي قائد الدعوة والجهاد وصاحب كتاب (تقوية الإيمان)، والمعروف باسم إسماعيل الشهيد حيث استشهد في معركة بالاكوت (١٢٤٣هـ)، ثم على يد تلاميذهم، حيث كان لهم دور بارز في إحياء ونشر الثقافة الإسلامية من خلال الاهتمام بمجال التأليف والتصنيف في القرآن وعلومه، وعلوم الحديث، وبيان السنة وشروحها، مع الدفاع عن العقيدة، والرد على المبتدعة وأهل الاعتقادات الباطلة، فكان منهم العلماء والمحدثون.

ومن أبرز العلماء في هذا المجال: العلامة صديق حسن خان البهوبالي (ت ١٣٠٧هـ) حاكم بوبهال، الذي اشتغل بالتصنيف والتأليف ونشر كتب الحديث ودواوين السنة فألَّف ما يقرب من ثلاثمائة كتاب، كما شكل مجلساً علمياً يقوم بمهمات التأليف والترجمة وإفادة المسلمين بالتدريس، وأنشأ لذلك عدة مطابع على حسابه الخاص لطبع ونشر وتوزيع كتب العلم.

ومن علماء الهند الكبار في تلك الفترة: الشيخ أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، صاحب (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل)، وشمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، مؤلف (عون المعبود شرح سنن أبي داود) والعلامة عبد الرحمن المباركفوري (ت١٣٥٣هـ)، صاحب (تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي)، ثم الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي، وغيرهم من العلماء الذين ألفوا كتباً كثيرةً في علم مصطلح الحديث تزخر بكثيرٍ من الفوائد النافعة، فضلاً عن جهودِهم العظيمةِ في شرحِ كتبِ السننِ والاعتناءِ بكتبِ الرجال.

وكان علماء الهند من أنشط الناس في إحياء كتب التراث وتحقيقها وطباعتها ونشرها من خلال دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، فجزاهم الله عن دينه وسنة نبيه ﷺ خير الجزاء.

٦ – النهضة الحديثة ودور العلماء في العصر الحديث:

مع مطلع القرن الهجري الرابع عشر بدأت الأمةُ الإسلاميةُ مرحلةَ النهوضِ واليقظةِ، والعملِ على التحرُّرِ من سَطْوَةِ الاستعمار، والانفلاتِ من سيطرة الجمودِ والركود، وأخذ العلماءُ يهتمون برد الشُّبُهاتِ التي أثارها المستشرقون وأَذْنَابُهم حول السنة المباركة وتسلُّلِ الوضع إليها وإثارةِ الغبار حول كتب السنة الصحيحة وحول بعض الأحاديث التي أُسيء فهمُها، وبدأ الكلامُ يكثر من أولئك الناس في رد الاحتجاج بالسنة والدعوة إلى نبذها. ومن ثَم رأى العلماءُ وجوبَ القيام بالرد على تلك الشبهات الزائفة، ورأوا أن من الأهمية بمكان إعادةَ النظر في التراثِ العلميِّ العظيم الذي كتبه العلماءُ في مصطلح الحديث، وإعادةَ كتابتِه بأسلوبٍ مناسبٍ للعصر يكشف مدى اهتمامِ المسلمين بالسنة وحمايتِها من كل دخيل، وحَمَل الجامعُ الأزهرُ في مصر لواءَ هذه النهضةِ العظيمة، وتتابعت جهودُ العلماءِ في كلياتٍ ومعاهدَ علميةٍ وجمعياتٍ إسلاميةٍ في أرجاء الوطن العربي

والإسلامي، وتمثلت جهود العلماء في عدة محاور على النحو التالي:

أ - **العكوفُ على كتب التراث وجمعُ المخطوطات وتحقيقُها وشرحُ غوامضِها وتقريبُها للباحثين**؛ ليسهل عليهم قراءتُها وفهمُها والتعاملُ معها. وقد طُبع من هذه الكتب مئاتٌ، بل ألوفٌ تمتلئ بها المكتبة الإسلامية، ولا يزال العمل في هذا المحور مستمراً ممتداً، يكشف كل يوم عن عظمة التراث الذي تزخر به المكتبة الإسلامية.

ب - **فهمُ هذه الكتب واستيعابُ مضامينها**، ثم إعادةُ صياغةِ تلك المضامين بأسلوبٍ سهلٍ يناسبُ العصرَ ويساعدُ الناشئةَ والباحثين على معرفة علوم الحديث. ومن أشهر الكتب في ذلك: كتاب (قواعد التحديث) للشيخ جمال الدين القاسمي، وكتاب (المنهج الحديث في علوم الحديث) للدكتور محمد محمد السماحي، وكتاب (توجيه النظر إلى أصول الأثر) للشيخ طاهر الجزائري، وكتاب (المنهل الحديث في علوم الحديث) للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني،وكتاب (منهج النقد في علوم الحديث) للدكتور نور الدين عتر، وكتاب (تيسير مصطلح الحديث) للدكتور محمود الطحان، ومئات الكتب التي ألفها أعضاء هيئات التدريس في أقسام الحديث بكليات أصول الدين وغيرهم من المشتغلين بهذا العلم الكريم، وإني لأرجو أن يكون لهذا الكتاب إن شاء الله مكان بين هذه الكتب القيمة.

ج - **مناقشةُ بعضِ مسائلِ هذا العلمِ وقضاياه بصورةٍ تفصيليةٍ دقيقةٍ فيها** عرضٌ ومناقشةٌ لأقوالِ أهلِ العلمِ وموازنةٌ بينها، وتحقيقٌ لها، وبيانٌ لوجه الحق فيها من خلال الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه) في الكليات المختلفة، ومن خلال البحوث والدراسات التي كتبها بعضُ المشتغلين بالسنة النبوية المباركة، مثل كتاب (التدليس وأثره في الحديث) للدكتور مسفر بن غرم الله الدميني، وكتاب (التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته) لأسطيري جمال، وكتاب (الحديث المرسل حجيته وأثره في الفقه الإسلامي) للدكتور محمد حسن هيتو، وغيرها من الكتب التي تناولت بعض

أنواع علوم الحديث بالبحث والدراسة بصورة دقيقة مُعَمَّقة.

د - الكتابة في علوم جديدة يحتاج المعاصرون إلى معرفتها، مثل:

١ - الكتابة في تاريخ هذا العلم وتطوره لكشف الحقيقة الثابتة، وهي أن المنهجيةَ العلميةَ قد ظهرت في أروع صورها في تعامل المسلمين مع السنة النبوية بدءاً من عهد النبي ﷺ، وهو ما يسمى بعلم تاريخ السنة. ومن أول من ألف في ذلك الأستاذ محمد عبد العزيز الخولي في كتاب (مفتاح السنة أو تاريخ فنون الحديث)، ثم الدكتور محمد محمد أبو زهو في كتابه (الحديث والمحدثون)، وكتب شيخنا الدكتور السيد نوح الجزء الأول من (شفاء الصدور في تاريخ السنة ومناهج المحدثين) ولا أدري هل أتم الكتاب أو لا. ثم كتب إخوانٌ أفاضلُ عددا من رسائل الماجستير والدكتوراه في التأريخ للسنة في عصورها المختلفة.

٢ - الكتابة في مناهج العلماء في جمع السنة وحفظها والتعامل معها، وهوْ ما يسمى بعلم مناهج المحدثين، مثل كتاب (السنة النبوية قبل التدوين) للشيخ الدكتور محمد عجاج الخطيب، وكتاب (أعلام الحديث) للدكتور محمد محمد أبي شهبة، وكتاب (منهج النقد عند المحدثين) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وكتاب (مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة) للدكتور مرتضى الزين أحمد، وكتاب (كيف نتعامل مع السنة النبوية) للدكتور يوسف القرضاوي. كما كتب عدد من الباحثين رسائل لدرجتي الماجستير والدكتوراه في مناهج بعض العلماء في كتبهم في الحديث أو المصطلح أو الرجال أو غيرها من علوم السنة المتعددة المتنوعة. وقد كشفت تلك الكتبُ والدراساتُ الجهودَ العظيمةَ التي بذلها علماءُ الإسلام لحماية السنة من تسرُّب الكذب والخطأ.

٣ - الكتابة في بيان حُجِّيَّة السنة والرد على المرجفين والمشكّكين، وبيان مكانة السنة في الإسلام، ودحْض الشبهاتِ التي أثارها أولئك المغرضون على السنة

النبوية، ومن ذلك كتاب (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي) للدكتور مصطفى السباعي، وكتاب (دفاع عن السنة) للدكتور محمد محمد أبي شهبة، وكتاب (حجية السنة) للشيخ عبد الغني عبد الخالق، وغير هذا كثير.

٤ - **الكتابة في طرق تخريج الأحاديث من كتب السنة المختلفة**، بما يمكن الباحث من الوصول إلى الحديث الذي يريد الوصول إليه بسهولة، وبيان كيفية وأصول دراسة الأسانيد للحكم على كل حديث بما يستحقه، وهو ما يسمى بعلم التخريج ودراسة الأسانيد، مثل كتاب (أصول التخريج ودراسة الأسانيد) للدكتور محمود الطحان، وكتاب (كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام) للدكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف، وكتاب (طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ) للدكتور عبد المهدي عبد القادر، وغير ذلك من الكتب الكثيرة التي ألفها عدد من أعضاء هيئات التدريس بجامعة الأزهر وغيرها من الجامعات.

وهكذا طال النشاط العلمي المتعلق بالسنة النبوية مختلف فروع علوم الحديث، ليكون ذلك برهاناً متجدداً على أن الله تعالى يحفظ هذا الدين بتوفيق العلماء إلى بذل الجهود في حمايته وتقريبه للناس، والله ولي التوفيق.

الفصل الثاني

المصطلحات العلمية وآداب طلب الحديث

وفيه مبحثان:

١ - تعريف بالمصطلحات العلمية في علم مصطلح الحديث.

٢ - آداب المحدِّث وآداب طالب الحديث.

أهداف دراسة الفصل الثاني

(المصطلحات العلمية وآداب طالب الحديث)

يتوقع منك أيها الدارس الكريم بعد دراسة هذا الموضوع ما يلي:

١ - أن تعرف معاني المصطلحات التي كثر استخدام العلماء لها في هذا العلم؛ حتى يسهل عليك فهم كلام العلماء ومعرفة مقاصدهم.

٢ - أن تعرف معاني الألقاب التي وضعها العلماء للمحدثين ودلالة كل لقب على المستوى العلمي لمن يُلَقَّب به.

٣ - أن تعرف معنى: (علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية، وعلم مصطلح الحديث) وأهمية هذا العلم في حفظ السنة والدين.

٤ - أن تعرف الآداب التي يلزم أن يتحلى بها طالب هذا العلم الشريف، حتى تلتزم بها في جميع أحوالك.

المبحث الأول

تعريف بالمصطلحات العلمية في علم مصطلح الحديث

كلمة (مصطلح) تعني: ما اتفق وتواطأ عليه جماعةٌ من الناس في إرادةِ معنى معيَّنٍ بلفظٍ معيَّنٍ، والكلمةُ الواحدةُ قد تختلف مدلولاتُها بحسب اختلاف الناس المستعملين لها، فيريد بها صنفٌ من الناس معنى معيناً، يختلف عما يريده بها صنف آخر.

ولهذا كان من اللازم قبل الدخول في علم من العلوم أن يعرفَ الدارسُ المصطلحاتِ التي يستخدمُها أهلُ هذا العلم، ومدلولاتِ كل مصطلح.

وفي هذه المحاضرة نتناول التعريفَ والبيانَ لأهم الكلمات المتداولة في هذا العلم ؛ لنحدد ماذا أراد العلماء بكل مصطلح منها، وذلك على النحو التالي:

١ - الحديث: في اللغة: الجديد، وكأنه في مقابلة كلام الله القديم، وهو القرآن، ويطلق الحديث كذلك على الخبر لأنه شيءٌ جديدٌ لم يكن قبل ذلك، وكأنه سُمي بذلك لأنه يتناول أخبارَ النبي ﷺ وأخباراً ذكرها النبيُّ ﷺ، ويطلق الحديث على مطلق الكلام، فكلُّ كلام يُسَمَّى حديثاً لأنه يَحْدُثُ شيئاً فشيئاً، ومن هذا المعنى وُصف القرآن بأنه حديث في قوله تعالى: **﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾** (الجاثية:٦).

وفي الاصطلاح: هو ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو وصفٍ خِلْقِي أو وصفٍ خُلُقي.

أ - **فالقول** مثل ما أخرجه أبو داود[١] عن عقبة بن عامر الجهني ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ لَيُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ الْجَنَّةَ ثَلَاثَةً: صَانِعَهُ يَحْتَسِبُ الْخَيْرَ فِي صَنْعَتِهِ، وَالرَّامِيَ بِهِ، وَمُنْبِلَهُ**». (مُنبله: يعني الذي يجهزه لمن يرمي به، ويروى

---

(١) كتاب الجهاد:باب في الرمي ٣/ ١٣ (٢٥١٣) .

(والمُمِد به). ويحتمل أن يكون المراد بقوله (مُنْبِله) أي الذي يعطيه للمجاهد ويجهزه من ماله إمداداً له وتقوية).

ب - **والفعل** مثل ما أخرجه الشيخان[(١)] عن سهل بن سعد ﷺ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ قام على المنبر، فاستقبل القبلةَ وكبَّر، وقام الناسُ خلفَه، فقرأ وركع وركع الناسُ خلفَه، ثم رفع رأسَه، ثم رجع القَهْقَرَى، فسجد على الأرض، ثم عاد إلى المنبر، ثم قرأ، ثم ركع، ثم رفع رأسه، ثم رجع القَهْقَرَى، حتى سجد بالأرض. فلما فرغ أقبل على الناس فقال: «**أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتَمُّوا بِي، ولِتَعَلَّمُوا** (أي لتتعلموا) **صَلَاتِي**».

ج - **والتقرير مثل**: تقريره لحكم سعد بن معاذ ﷺ في بني قريظة حين نقضوا العهد، فقد أخرج الشيخان[(٢)] عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: لما نزلت بنو قريظة على حكم سعد - هو ابن معاذ - بعث رسولُ الله ﷺ، وكان قريباً منه، فجاء على حمارٍ، فلما دنا قال رسول الله ﷺ: «**قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ**» فجاء، فجلس إلى رسول الله ﷺ فقال له: «**إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ**» قال: فإني أحكمُ أن تُقتَل المقاتِلَةُ، وأن تُسبَى الذريةُ. قال: «**لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ المَلِك**» وفي رواية: «**قَضَيْتَ بِحُكْمِ الله**».

والتقرير قد يكون بالاستحسان كالمثال السابق، وقد يكون بالسكوت، فإنه ﷺ لا يمكن أن يسكت على باطلٍ أو حرام.

ومثال التقرير بالسكوت: ما فعله حين أمر الصحابةَ بالتوجه إلى بني قريظة

---

(١) **البخاري** في كتاب الصلاة: باب الصلاة في السطوح و المنبر و الخشب ١/ ٤٨٦ (٣٧٧)، وفي كتاب الجمعة باب: الخطبة علي المنبر ٢/ ٣٩٧(٩١٧)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة:باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة ١/ ٣٨٦(٥٤٤)

(٢) **البخاري** في كتاب المغازي:باب مرجع النبيﷺ من الأحزاب ومخرجه إلي بني قريظة ومحاصرته إياهم ٧/ ٤١١(٤١٢١)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير: باب جواز قتال من نقض العهد ٣/ ١٣٨٨(١٧٦٨).

عقب غدرهم في غزوة الخندق، فقد أخرج الشيخان[١] عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: «**لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**» فَأَدْرَكَ بَعْضُهُمْ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي ؛ لَمْ يُرِدْ مِنَّا ذَلِكَ. فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يعَنِّفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ.

ففهم جماعةٌ من الصحابة أن صلاةَ العصر لا تجوز إلا إذا وصلوا بني قريظة، فلما أدركهم العصرُ وهم في الطريق لم يُصَلُّوا حتى وصلوا فصَلَّوْا هناك، وفَهِم آخرون أنه ﷺ إنما قصد بذلك أن يسرعوا في السَّيْر إلى بني قريظة، فلما أدركهم العصرُ بالطريق صلَّوْا ثم تابعوا سيرهم، وعلم النبيُّ ﷺ بما فعله كلٌّ من الفريقين، فلم يُعَنِّف أحداً منهم. فكان ذلك إقراراً منه بصحة التصرفين.

د - **وأما الصفة الخَلْقية** فهي التي تتعلق بهيئته ﷺ وأوصافه الخِلقية مثل ما أخرجه الترمذي بسند حسن صحيح[٢] عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: «لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ ، شَثْنَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ (أي أنهما يميلان إلى الغلَظ والقِصَر) ضَخْمَ الرَّأْسِ ضَخْمَ الْكَرَادِيسِ (هي رؤوس العظام) طَوِيلَ الْمَسْرُبَةِ (الشعر المستدق الذي يأخذ من الصدر إلى السُّرَّة) إِذَا مَشَى تَكَفَّأَ تَكَفُّؤًا (أي تمايل إلى قُدَّام) كَأَنَّمَا انْحَطَّ مِنْ صَبَبٍ (أي موضع منحدر من الأرض) لَمْ أَرَ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ مِثْلَهُ». ومن ذلك الأحاديث الواردة في أنه ﷺ كان أحسنَ الناس وجهاً، وألينَ الناس كفاً، وأطيبَ الناس ريحاً، ونحو ذلك.

هـ - **وأما الصفة الخُلُقية**: فهي التي تتعلق بأخلاقه الكريمة ﷺ، مثل حديث البخاري[٣] عن ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ، وَكَانَ

---

(١) البخاري كتاب المغازي: باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ٧/ ٤٠٧-٤٠٨(٤١١٩)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير: باب المبادرة بالغزو وتقديم أهم الأمرين ٣/ ١٣٩١(١٧٧٠).

(٢) كتاب المناقب ما جاء في صفة النبي ﷺ ٥/ ٥٥٨(٣٦٣٧).

(٣) كتاب الصوم: باب ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان ٤/ ١١٩(١٩٠٣).

أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ، وَكَانَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام يَلْقَاهُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي رَمَضَانَ حَتَّى يَنْسَلِخَ ، يَعْرِضُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ الْقُرْآنَ، فَإِذَا لَقِيَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام كَانَ أَجْوَدَ بِالْخَيْرِ مِنْ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ

وغير ذلك من الأحاديث المتعلقة بحلمه وصبره وشجاعته... إلخ.

٢ – الخبر: في اللغة: هو النبأ، وهو اسم لما يتناقله الناس من حديثٍ محتملٍ للصدق والكذب في ذاته بغض النظر عن قائله، وهو مفرد الأخبار.

وفي الاصطلاح: قيل: إنه بمعنى الحديث. وهذا هو الذي عليه أكثر العلماء والمحدِّثين.

وقيل: إنه ما جاء عن غير النبي ﷺ، أي عن الصحابة والتابعين.

وقيل: إنه يشمل ما جاء عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين.

وقيل: إنه خاص بما جاء عن الصحابة فقط، تمييزاً له عن الحديث والأثر.

على أن العلماء استعملوا في وصف المشتغل بالتاريخ عموماً لقب (أخبارِي)، في حين استخدموا لقب (مُحَدِّث) في المشتغل بالحديث خاصة.

٣ – الأثر: في اللغة: العلامة، وبقية الشيء الدالة عليه، ماديةً كانت أو معنوية. وأثرْتُ الحديث بمعنى رويتُه.

وفي الاصطلاح: قيل: إنه يعني الحديث. وهذا هو الذي عليه أكثر العلماء والمحدثين المتقدمين.

وقيل: إنه ما جاء عن الصحابة والتابعين. وهذا الذي عليه عملُ أكثرِ المعاصرين.

وقيل: إنه خاص بما جاء عن التابعين، تمييزاً له عن الحديث والخبر.

٤ – السنة: في اللغة: هي الطريقة والسيرة، حسنةً كانت أو قبيحةً، وإنما تُحمَد أو تُذَم بالوصف أو بالإضافة، فالسنة الحسنة محمودة، بخلاف السنة السيئة، وسنة

الإسلام محمودة، بخلاف سنة الجاهلية. أخرج مسلم(١) عن جرير بن عبد الله ﷺ عن النبي ﷺ قال: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ».

وسنة الله تعبير ورد في القرآن سبع عشرة مرة، بمعنى أوامره وأحكامه، وبمعنى طريقته الماضية في إهلاك المكذبين ونصر المؤمنين.

وفي الاصطلاح: لها تعريفات مختلفة بحسب العلوم المختلفة:

فهي عند المحدِّثين: بمعنى الحديث، أي ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خِلْقِي أو وصف خُلُقي. فهي في مقابلة القرآن. ويضيف بعض المحدِّثين إلى ذلك: ما أُضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال وأفعال.

ويرى بعض المحدِّثين: أن السنةَ أخصُّ من الحديث؛ لأنها تتناول الأحاديث العملية، أو الأحاديث التي تتعلق بالأحكام الشرعية العملية فقط.

وعند علماء أصول الفقه: هي ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير. فهم لا يَعُدُّون الصفات من السنة؛ لأنهم ينظرون إلى السنةِ باعتبارها دليلاً شرعيّاً أو مصدراً من مصادر الحكم الشرعي، والصفة لا يُستنبَط منها حكمٌ شرعيٌّ فالتشريع إنما يكون بالقول أو بالفعل أو بالتقرير.

وعند الفقهاء: هي ما يُثَاب فاعله ولا يُعَاقَب تاركه مما فعله النبي ﷺ أو حضَّ على فعله من غير افتراض ولا إيجاب، سواءٌ واظب على فِعْلِه أو فَعَلَه مرةً بعد مرة، ويُطْلَقُ عليها النافلة أو المندوب أو المستحب، وتكون في مقابلة الفرض أو الواجب فهي أحد الأحكام الشرعية.

---

(١) كتاب الزكاة، باب: الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة ٢/ ٧٠٤-٧٠٥(١٠١٧).

وفي العرف الإسلامي العام: هي ضد البدعة، وأهلُ السنة هم الفرقةُ الناجيةُ، في مقابلة الفرق المبتدعة، ومن ذلك ما أخرجه أحمد في الزهد والدارمي وصححه الحاكم(١) عن عبد الله بن مسعود ﷺ: «الاقتصاد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة».

وأخرج أحمد وغيره(٢) بسند ضعيف من حديث غُضَيْف بن الحارث الثُّمالي ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**مَا أَحْدَثَ قَوْمٌ بِدْعَةً إِلَّا رُفِعَ مِثْلُهَا مِنْ السُّنَّةِ، فَتَمَسُّكٌ بِسُنَّةٍ خَيْرٌ مِنْ إِحْدَاثِ بِدْعَةٍ**».

٥ - **المَتْن: في اللغة**: ما ظهر من الشيء أو ما صَلُب وارتفع من الأرض، ومَتُن كصَلُب وزناً ومعنى، أو هو مشتق من المتانة وهي القوة والشدة، وكأنه سُمِّي بذلك لتقوِّيه بالإسناد ولأنه أعلى السند، أو مشتق من المماتنة، وهي المباعدة في الغاية؛ لأن الراوي باعد ما بينه وبين النص بذكر السند.

وفي الاصطلاح: هو ما ينتهي إليه غايةُ السنَد من الكلام، أي هو النص الذي يُذكر بعد انتهاء سرد السند، سواء كان نصاً منسوباً إلى النبي ﷺ أو إلى غيره.

٦ - **السَّنَد: في اللغة**: ما ارتفع من الأرض، وما قابلك من الجبل وعلا عن السفح، ويُطلَق أيضا على انضمام الشيء إلى الشيء، ويقال: فلان سند، أي مُعْتَمَد، يُعتَمَد عليه.

وفي الاصطلاح: هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن. أي هو تلك السلسلة من الرواة الذين روى بعضهم عن بعض الحديث، حتى بلغوا به قائله، سواء كان هذا المرويُّ منسوباً إلى النبي ﷺ أو إلى غيره، وسواء كان قائلُه هو النبيَّ ﷺ أو غيرَه.

---

(١) أحمد في الزهد ١/ ١٥٩، والدارمي في المقدمة: باب في كراهية أخذ الرأي ١/ ٣٨(٢١٧).

(٢) أحمد في المسند ٤/ ١٠٥ (١٦٩٧٠)، وأورده الهيثمي في المجمع ١/ ١٨٨، وقال: وفيه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم وهو منكر الحديث.

وكأن هذه السلسلة سُمِّيت سنداً؛ لأن الراوي يذكرها يتدرج ويرتفع بالحديث إلى النبي ﷺ، ولأنه يُعْتَمَد في نقل الحديث وبيان صحته عليها.

مثال للسند والمتن: قال البخاري[1]: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الله، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قالت: ... قام رسول الله ﷺ على المنبر فقال: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ الله! مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ الله فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ**».

فكل ما تحته خط هو السند، وهم مجموعة الرواة الذين سمع بعضهم الحديث من بعض، وما بعده هو المتن، وهو يبدأ من قول عائشة: قام رسول الله ﷺ.

٧ – **الإسناد: في اللغة:** مصدر (أسند)، وهو إضافةُ الحديث إلى قائله ونسبتُه إليه، ففي المثال السابق أسند البخاريُّ الحديثَ إلى علي بن عبد الله، وأسنده عليٌّ إلى سفيانَ، وهكذا حتى أسندته عائشةُ إلى النبي ﷺ.

وفي الاصطلاح: استعمله المحدثون بمعنى السند، أي سلسلة الرواة، فتراهم يقولون: سنده صحيح، أو إسناده صحيح.

٨ – **المُسْنَد: في اللغة:** اسم مفعول من (أسند)، فهو الشيء الذي يسنده الراوي، وأسند فلانٌ الحديث: عزاه أو نسبه أو رفعه إلى قائله.

وفي الاصطلاح: له ثلاثة إطلاقات عند العلماء:

أ – أنه الحديث الذي اتصل سندُه ظاهراً من راويه إلى منتهاه، سواء كان مرفوعاً إلى النبي ﷺ، أو كان موقوفاً على الصحابي أو التابعي.

ب – أنه الحديث الذي اتصل سنده ظاهراً إلى النبي ﷺ فقط، مثل الحديث

---

(١) كتاب الشروط: باب المكاتب و ما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله ٥/ ٣٥٣ (٢٧٣٥).

الذي سبق ذكره. وهذا ما قصده البخاري حين سَمَّى كتابه (الجامع الصحيح المسند المختصر...).

ج – أنه الكتاب الذي جمع مصنِّفُه فيه مروياتِ كلِّ صحابي على حِدَةٍ، فيجمع أحاديثَ أبي بكر معاً، ثم أحاديثَ عمر، ثم أحاديث عثمان، وهكذا، مثل مسند الإمام أحمد بن حنبل، ومسند أبي داود الطيالسي، ومسند أبي يعلى الموصلي وغيرهم.

٩ – **المُسنِد: بكسر النون، وهو في اللغة**: اسم فاعل من (أسند) وهو الذي قام بإسناد الحديث إلى غيره، فكل راوٍ من الرواة في المثال السابق يُعَد في اللغة مُسنِداً؛ لأنه أسند الحديث إلى مَن بعده من الشيوخ.

وفي الاصطلاح: هو مَنْ روى الحديث بإسناده، سواءٌ كان من العلماء العارفين به، أو ليس له إلا مجردُ الروايةِ والنقل. ويُطلَق عليه الراوي، لكن قد يوصَف المُسنِد بوصفٍ يقتضي أنه عالمٌ متقدِّمٌ، كأن يُقَال: فلانٌ مُسنِد الدنيا، أو مُسنِد مصر، أو مُسنِد الشام، أو نحو هذا من الألفاظ الدالة على تميز هذا الراوي وتقدمه في الحديث على أقرانه أو معاصريه أو أهل بلده.

١٠ – **المُحَدِّث: في اللغة**: اسم فاعل من (حدَّث) ومعناه: كثير الرواية للحديث حسنُ السِّيَاق له، واسعُ المعرفة به.

وفي الاصطلاح: هو من له عنايةٌ بحديث رسول الله ﷺ روايةً ودرايةً ودراسةً وتعليماً وتصنيفاً، وله اطلاعٌ على كثيرٍ من الرواة والمرويات في عصره، حتى عُرِف بذلك واشتُهِر به بين أهل العلم.

وذكر بعضُ العلماء الحدَّ الأدنى لمن يُوصَف بهذا اللقب، فقال: «المحدِّث: مَن عَرف الأسانيدَ والعللَ، وأسماءَ الرجالِ، والعاليَ والنازلَ، وحفِظ مع ذلك جملةً مُسْتَكْثَرةً من المتون، وسمع الكتبَ الستةَ ومسندَ أحمد وسننَ البيهقي

ومعجمَ الطبراني، وضمَّ إلى هذا القدر ألفَ جزءٍ من الأجزاء الحديثية. هذا أقل درجاته.

فإذا سمع ما ذكرناه، وكتب الطِّبَاق، ودار على الشيوخ، وتكلم في العلل والوَفَيَات والمسانيد، كان في أول درجات المحدِّثين، ثم يزيد الله من شاء ما شاء».

١١ – الحافظ: في اللغة: اسم فاعل من (حفظ) وهو من يحفظ الكلام والمعاني.

وفي الاصطلاح: هو المحدّث الذي توسَّع في العلم والرواية ومعرفة الرواة طبقةً بعد طبقة، وصار حافظاً لمعظم الأحاديث عارفاً بأكثر الرواة، بحيث يكون ما يعرفه من المتون والأسانيد أكثرَ مما يجهله.

وجعل بعضُ العلماء الحدَّ الأدنى لمن يُوصَف بهذا اللقب: أن يحفظ مائةَ ألف حديثٍ بأسانيدها، ويكون ما يعرفه عن رواتِها أكثرَ مما يجهله.

وهذان اللقبان (المحدث والحافظ) هما أكثر الألقاب استعمالاً عند المحدثين. وقد ألَّف الإمامُ شمسُ الدين الذهبيُّ كتاباً فيمن بلغوا مرتبة الحافظ سماه (تذكرة الحفاظ) كما ألف الإمام السيوطي كتابا سماه (طبقات الحفاظ).

١٢ – الحجة: في اللغة: البرهان والدليل، وتطلق على من تبحَّر في معرفة الأدلة والعلوم حتى صار قولُه حجةً يُحْتَج به.

وفي الاصطلاح: هو من بلغ في الحفظ والإتقان للأحاديث مبلغاً صار به حجةً عند الناس في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف، وجعل بعضُ العلماء الحدَّ الأدنى لهذه المرتبة أن يحفظ ثلاثمائة ألفِ حديث على الأقل، بمتونها وأسانيدها. وهو أعلى مرتبة من الحافظ.

١٣ – الحاكم: في اللغة: اسم فاعل من (حكم) وهو مَنْ ينتهي العلماءُ إلى حكمه، ويحتكمون إلى رأيه ؛ لسَبْقِه في العلم، وتمام تَمَكُّنِه منه.

وفي الاصطلاح: هو من حفظ ثمانمائة ألف حديث بأسانيدها ومتونها، مع المعرفة بأحوال رواتها جرحاً وتعديلاً وقبولاً ورداً.

وممن وُصف بذلك الإمام الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن البَيِّع النَّيْسَابُوري الذي ألف كتاب (المستدرك على الصحيحين).

١٤ – أمير المؤمنين في الحديث: هو من أحاط بعلوم السنة المطهرة، وعرف المتونَ ومخارجَها ومعانيَها، والأسانيدَ وعللَها، والرجالَ وأحوالَهم، وتمكَّن من ذلك غايةَ التمكُّن، حتى صار إماماً في ذلك، يُرجَع إلى قوله في الرواة والروايات، ويُحتكم إلى رأيه عند التنازع ؛ لأنه لم يَفُتْهُ من السنة إلا ما لا بد أن يفوت البشر غير المعصومين.

وهذه مرتبةٌ لم يظفرْ بها إلا عددٌ قليلٌ من العلماء الأفذاذ، منهم:

أ – الإمام شُعبة بن الحجاج بن الوَرْد، أحد الأئمة من أتباع التابعين.

ب – الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة (المدينة) وصاحب المذهب المشهور ومصنف كتاب (الموطأ).

ج – الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مصنف الصحيح المعروف.

د – الإمام أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاَني، صاحب كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري).

وقد نظم الشيخ محمد حبيب الله الشِّنْقِيطِي قصيدةً سماها (هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث) وهي قصيدةٌ لطيفةٌ جمع فيها أسماءَ ستةَ عشرَ إماماً وُصِفوا بهذا اللقب، وزاد عليهم أربعةً رأى أنهم لا يَقْصُرون عن درجتهم، ثم ختمها ببيان ألقاب المحدثين التي سبق بيانها.

تنبيه: حين يسمعُ بعضُ الناس أو يقرأُ أن بعضَ العلماء حفظ مائةَ ألف

حديث أو ثلاثمائة ألف أو ثمانمائة ألف أو ألفَ ألفٍ أو أكثر تصيبه الدهشةُ والاستغرابُ، ويسأل: هل تبلغ الأحاديثُ الموجودةُ في الدنيا هذا القدرَ الكبير؟.

والحقيقة أن المقصود بهذه الأحاديث ليس عددَ المتون الواردة عن النبي ﷺ، ولكنها أعدادُ الطرق، فالحديث الواحد قد يَرِدُ بعشراتٍ وأحياناً بمئاتِ الطرق، كما يدخل في هذا العدد ما جاء عن الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم مِنْ أقوالٍ أو أفعال أو فتاوى، كما يدخل فيه أقوالُ العلماء في الرجال والجرح والتعديل، أو في قواعد الرواية ونحو ذلك. فأما نصوص الأحاديث النبوية فهي أقلُّ بكثير من هذا العدد، والله أعلم.

١٥ – **العدل: في اللغة**: مصدر (عَدَلَ)، ويطلق على الرجل المعروف بالعدالة مبالغةً في وصفه بذلك.

وفي الاصطلاح: هو المسلمُ البالغُ العاقلُ، السالمُ من أسبابِ الفِسْقِ وخوارمِ المروءة. وهو الذي يقبل العلماءُ روايتَه.

والمراد بأسباب الفسق: فعلُ الكبائر أو الإصرارُ على الصغائر من غير توبة.

والمراد بخوارم المروءة: فعلُ الأمورِ المستقبحةِ عُرْفاً، أو الأمور التي تدفع إلى إساءةِ الظن بفاعلها ولو لم يكن فعلُها مُحَرَّماً في ذاته، كالجلوس مع المتهمين في دينهم، أو دخول بعض البيوت أو الأماكن المتهمة، ونحو ذلك.

١٦ – **الضابط: في اللغة**: اسم فاعل من (ضبط) وهو الذي يُحْكِم الشيءَ ويُتقِنُه ويُحسنُ الإمساكَ به.

وفي الاصطلاح: هو الراوي الذي يحفظ الحديثَ من ساعة سَمَاعِه له إلى أن يؤديَه ويرويَه لغيره، سواءٌ كان هذا الحفظُ في الصدر، أو كان عن طريق كتابة الحديث وإحكامه وحماية الكتاب الذي كتبه فيه من الخلل والخطأ، فهو نوعان: ضبط صدر، وضبط كتاب.

ولا تُقْبَل روايةُ الراوي إلا إذا كان ضابطاً لما يرويه من حفظه أو من كتابه.

١٧ - **الثقة: في اللغة**: هو المؤتمن.

وفي الاصطلاح: هو الراوي الذي جمع بين العدالة والضبط التام، فصار موثوقاً بروايته، ويكون حديثُه صحيحاً مقبولا. وتتفاوت درجاتُ الثقات بحسب تفاوتِهم في قوةِ الحفظِ والضبطِ ومتانةِ الدينِ والخلُقِ، وكمالِ العلمِ والمعرفةِ بالحديثِ ورواتِه.

وقد ألَّف العلماءُ كتباً في الرواة الثقات، منها كتاب (تاريخ الثقات) لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلِي، وكتاب (الثقات) لابن حبان، وكتاب (تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم) لابن شاهين، وغيرهم.

١٨ - **التعديل: في اللغة**: التزكية، مصدر (عَدَّلَ) ومعناه الوصف بالعدالة.

وفي الاصطلاح: وصفُ الراوي بوصفٍ يقتضي قبولَ روايته، كأن يقال: فلانٌ ثقةٌ، أو فلانٌ صدوق، أو فلانٌ صالِحُ الحديث، ونحو ذلك.

وهذا التوثيق أو التعديل قد يكون قوليّاً، وقد يكون عمليّاً، فالرواة الذين خرَّج لهم البخاريُّ ومسلمٌ يُعَدُّ تخريجُ الشيخين لأحاديثهم توثيقاً وتعديلاً؛ لأنهما اشترطا ألاَّ يُخَرِّجَا إلا الصحيح.

وتتفاوت مراتبُ المُعَدَّلين أو المُوثَّقين بحسب تضافُرِ شروطِ قبول الرواية وقوتها لدى كل واحد منهم.

١٩ - **التجريح**: هو مصدر (جرَّح) ومعناه الوصف بالجرح.

وفي الاصطلاح: هو وصفُ الراوي بوصفٍ يقتضي ردَّ روايتِه أو تضعيفَها، كأن يقال: فلانٌ ضعيفٌ، أو فلانٌ غيرُ ثقة، أو فلانٌ كذابٌ أو وضَّاع، ونحو ذلك من أوصاف القدح التي تقتضي ردَّ الرواية.

وتتفاوت مراتبُ المجروحين بحسب السبب الذي جُرحوا من أجله، فمن جُرح بسبب فَقْدِه للعدالةِ أضعفُ ممن جُرح بسبب خطئِه أو عدم إتقانه للضبط.

ولا يُقْبَل التعديلُ أو التجريحُ إلا من العلماء العارفين بأصول القبول والرد وقواعد التعديل والجرح، من أمثال شعبة ومالك والبخاري وأبي حاتم الرازي وأحمد ابن حنبل ويحيى بن مَعِين وغيرهم من أئمة الجرح والتعديل.

٢٠ – التحمُّل: في اللغة: مصدر (تحمَّل)، وتحمَّل الشيء: أي تكلَّف حملَه ونقلَه من مكان إلى آخر أو من شخص إلى آخر، مع ما في ذلك من المشقة، وحُمِّل الشيء: أي كُلِّف أن يحمله، وحَمَلَة الحديث: أي رواته الذين تحملوه وأخذوه عن أهله.

وفي الاصطلاح: هو أخذُ الحديث ممن أُضيف إليه مباشرةً أو بواسطةٍ، بطريقٍ من طرق الأخذ الثمانية، وهي: السماعُ من لفظ الشيخ، والقراءةُ على الشيخ، والإجازةُ، والمناوَلةُ، والكتابةُ، والإعلامُ، والوصيةُ، والوِجَادَةُ. وأفضلُ تلك الطرقِ وأعلاها: السماعُ من لفظ الشيخ والقراءةُ عليه.

فالصحابة تحملوا عن النبي ﷺ مباشرة، أو بواسطة غيرهم من الصحابة الذين سمعوا من النبي ﷺ ما لم يسمعوه، ثم تحمل التابعون عن الصحابة، ثم تحمل أتباع التابعين عن التابعين، وهلم جرا.

٢١ – الأداء: في اللغة: اسم من (أدّى تَأْدِيَةً) أي قضى أو أوصل، فالراوي بتبليغه الحديثَ لغيره قضى الذي عليه من أمانة التبليغ وبَرِئَ من إثم الكتم، وأوصل الخبَرَ إلى مَنْ يلزمه من الناس.

وفي الاصطلاح: روايةُ الحديثِ بعد تَحَمُّله، بلفظٍ دالٍّ على طريقة التحمُّل، كأن يقول: سمعت أو حدثني أو أخبرني أو عن، أو قرأت على الشيخ، أو أجازني الشيخ، أو ناولني، أو كتب إليّ، ونحو ذلك من الألفاظ.

٢٢ – علم الحديث رواية: هو العلمُ بأقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته، وكذلك أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم، وضبطُها، وروايتُها ونقلُها

نقلاً دقيقاً مُحْكَماً، وتحريرُ ألفاظها بكل دقةٍ وأمانة.

وغاية هذا العلم: صيانةُ الأحاديث والمرويات من الخلل والخطأ، ومن ثَمَّ تحقيقُ الاقتداء الصحيح برسول الله ﷺ في كل مجالات الحياة، الأمرُ الذي يوصِّل إلى الفوز بسعادة الدارين إن شاء الله تعالى.

٢٣ – علم الحديث دراية: هو العلم بقوانين أو قواعد يُعْرَف بها أحوالُ السند وأحوالُ المتن، ويُتَوصَّل بها إلى معرفة الصحيح والحسن والضعيف وأقسام كلٍّ منها.

والمقصود بأحوال السند: ما يطرأ عليه من اتصالٍ أو انقطاعٍ أو تدليسٍ، أو عُلُوٍّ أو نزولٍ، ونحو ذلك، وما يطرأ على رواتِه من تضعيفٍ أو توثيق.

والمقصود بأحوال المتن: ما يطرأ عليه من رفعٍ أو وقفٍ أو قطعٍ، أو شذوذٍ أو علةٍ، أو صحةٍ أو ضعفٍ، أو نسخٍ، ونحو ذلك.

وغاية هذا العلم: التمكنُ من معرفة المقبول من المردود، وتمييزُ الصحيح من الضعيف، وما يصلح للاحتجاج به مما لا يصلح.

وربما دخل في علم الدراية: العلمُ بفقهِ الحديثِ وكيفيةِ استنباطِ الأحكامِ الشرعيةِ منه، وذلك أنَّ معرفةَ معاني متونِ الأحاديثِ إحدى أهمِّ مقاصدِ العلم.

والكَمَلَة من العلماء هم الذين يجمعون بين علمي الرواية والدراية، أو بين الحفظ للحديث والمعرفة به والفهم لمعانيه والقدرة على استنباط الأحكام منه، كأئمة المذاهب الأربعة المشهورين والبخاري والبيهقي وغيرهم.

٢٤ – علم مصطلح الحديث: هو علم يشتمل على العلمين السابقين، أي علم الحديث رواية وعلم الحديث دراية، وهو إلى علم الدراية أقرب وألصق. ويسمى (علم علوم الحديث) أو (علم أصول الحديث).

وهذا العلم خَصِيصَة اختص اللهُ بها المسلمين، لم يُعرَف مثلُه في الأمم

السابقة. قال الإمام أبو محمد بن حزم: «نقل الثقة عن الثقة مع الاتصال حتى يبلغ النبي ﷺ خصَّ اللهُ به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها، وأبقاه عندهم غَضّاً جديداً على قديم الدهور».

وقد اهتم بهذا العلم ألوفُ الحفاظِ من العلماءِ الذين درسوا مئاتِ الألوف من الروايات وأحوالَ مئاتِ الألوف من الرواة، وميَّزوا بين الصحيح وغير الصحيح مما نُسِب إلى النبي ﷺ وإلى الصحابة والتابعين، مما يُعَدُّ مَفْخَرَةً عظيمةً لهذه الأمة.

وكان هذا العلم من صور حفظ الله لهذا الدين الذي وعد به في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩).

المبحث الثاني

آداب المحدِّث وآداب طالب الحديث

هذه جملةٌ مختصرةٌ جداً من الآداب التي يجب أن يتحلَّى بها المحدِّثُ وطالبُ علم الحديث الذين يَشْرُفون بحملِ حديثِ رسول الله ﷺ، ويقومون مقامَه في التبليغ، والذين اصطفاهم الله لهذه المهمة التي هي أشرف المهمات. وقد تركتُ ذكرَ الأدلة على كل خُلُقٍ منها من باب الاختصار.

وهذه الأخلاق منها ما هو مشترك بين الشيخ والطالب، ومنها ما يختص به كل منهما، وسأذكر عشرة في كل ناحية منها:

أ – فمن الأخلاق المشتركة بين الشيخ المحدث وطالب الحديث:

١ – **الإخلاص لله رب العالمين**: الذي هو روحُ كلِّ عملٍ، والذي لا يقبلُ اللهُ عملاً بدونه لا سيما هذا العملَ الذي هو من أعظم العبادات، وهو تعلُّم العلم الشريف وتعليمه.

٢ – **حفظ القرآن الكريم**: إذ السنةُ بيانٌ لهذا الكتاب العزيز، ولا بد من معرفة المُبَيَّن قبل البيان، وقد كان السلفُ يمتنعون من تعليم الطلابِ الحديثَ إلا إذا حفظوا القرآن أو بدؤوا في حفظه، ليجمعوا لهم بين الخيرين.

٣ – **التخلق بالأخلاق الفاضلة**، والتمسك بالآداب الرفيعة، حتى يكونَ الشيخُ والطالبُ نماذجَ مثاليةً للعلمِ الذي يحملونه ويتحمَّلونه.

٤ - **التأدب مع الله تعالى، ومع رسوله ﷺ، ومع الصحابة والتابعين والأئمة من العلماء**، وذلك بالثناء على الله تعالى كلما ورد ذكرُه جلَّ ذكره، وبالصلاة على النبي ﷺ كلما ذُكر باسمه الشريف أو بلقب النبوة أو الرسالة، وبالترضِّي على الصحابة إذا ذُكر اسمُ أحدهم، وعدم الخوض فيما حصل بين بعضهم من خلاف، وبالترحُّم على الأئمةِ والعلماءِ من التابعين وتابعي التابعين ومَنْ بعدَهم من أهلِ

العلمِ حتى ولو لم يكن شيءٌ من ذلك مكتوباً في الكتاب، فينبغي عند القراءة أو التحديث أن يُفعَل ذلك كله.

٥ – **التحلي بالصبر في تعلم الحديث وتعليمه**، فيصبر الشيخُ على جفاءِ التلميذِ وسوءِ أخذه، كما يصبر التلميذُ على شدَّةِ الشيخِ ومرارةِ التعلُّم.

٦ – **التواضع**: فينبغي للشيخ أن يخفض جناحه لمن يتعلم منه، كما ينبغي للطالب أن يتواضع لشيخه وإن كان أصغرَ منه سِناً أو أقلَّ وجاهةً أو أدنى منزلة.

٧ – **اجتناب الذنوب والمعاصي**: لأنها تذهب ببركة العلم، وخصوصاً الذنوبَ القلبيةَ من مثل الكِبْرِ أو الإعجابِ بالنفسِ واحتقارِ الغير، أو نحو ذلك.

٨ – **ملازمة الصالحين واجتناب مجالس اللهو والعبث**، احتراماً للعلم الذي يُعَلِّمه أو يتَعَلَّمه، ورغبةً في حماية عرضه من سوء الظن به.

٩ – **الالتزام بالأمانة العلمية**: وذلك بنسبة الفضل لأهله وعَزْو الكلام لقائله، وعدم تغيير كلام العلماء إلى ما يخدم رأيَه أو مذهبَه، وعدم تفسيره على وجه الخطأ وصولاً إلى الاستدلالِ به على ما يميل إليه من الآراء، ونحو ذلك.

١٠ – **عدم انتقاص العلماء أو الطلاب الآخرين**، سواء كانوا من علماء الحديث أم من غيرهم من علماء الفقه أو اللغة أو نحوها، فلا ينبغي للاقتناع بالرأي أو بالشيخ أن يحملَ على احتقارِ أو انتقاصِ الأقوالِ الأخرى أو العلماءِ الآخرين ممن يخالفونه أو يخالفون شيخَه في الرأي أو في المذهب، فذلك من التعصب المذموم، والإنصافُ أولى بأهل العلم.

ب – من الأخلاق المميزة للشيخ المحدث إضافة إلى ما سبق:

١ – **الحرص على نشر العلم** وإرشاد الطلاب إليه ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

٢ – **حض الطلاب على تعلم العلوم الأخرى** التي تخدم الدينَ والملة، باعتبار أن العَلاقةَ بين الحديث وغيره من العلوم هي عَلاقةُ تتميمٍ وتكامُلٍ، لا عَلاقةُ

تَضَادٌّ، بل إنَّ بعضَها يتوقف فهمُه على معرفةِ البعضِ الآخر، ومن ثَمَّ لا ينبغي للشيخ أن يهوِّن من قيمة أيِّ علمٍ في نفوس طلابه ومُحِبِّيه.

٣ - **مراعاة الأهم فالمهم في تعليمه لطلابه**، فيبدأ في تعليمهم بالسهل قبل الصعب، وبالأصول قبل الفروع، وبالفرائض قبل النوافل، ويعلمهم الميزانَ السليمَ في تناول الأمور.

٤ - **الترحيب بطلاب العلم وتشجيعهم والرفق بهم**، وخصوصاً الذين يَفِدُون من بلادٍ بعيدةٍ أو يتحملون تكاليفَ شاقةً في سبيل التعلم.

٥ - **مراعاة أوقات نشاط الطلاب وعدم إملالهم**، ويفضل أن يتفق معهم على مواعيد الدروس ليتهيؤوا ويستعدوا لها.

٦ - **تشجيع الطلاب على السؤال وعدم التهيُّب أو التردد**، وألا يمتنع من إجابة أسئلتهم متى كان عنده علمٌ بما يسألون عنه.

٧ - **تفويض العلم إلى الله فيما لا يعلمه**، فذلك من كمال الورع وتمام الأدب.

٨ - **الاجتهاد في التوضيح للطلاب قدر الإمكان**، ولو اقتضى ذلك استخدامَ وسائلَ توضيحيةٍ لإقناعِ الطلابِ وإيصالِ العلمِ إلى عقولهم.

٩ - **مراعاة حال الطلاب الذين يعلمهم**، ومراعاة الفروق الفردية بين هؤلاء الطلاب، فيحدث كلاً منهم بما يليق بحاله ويسهل عليه فهمُه وإدراكُه.

١٠ - **مراعاة أنه قدوة يَقْتَدِي به طلابُه**، فلا يُحْدِث في مجلسه من الأفعال أو الأقوال ما لا ينبغي، وإذا اقتضى الأمرُ حكايةَ كلامٍ قبيحٍ فلا بأس أن يُغَيِّرَ ضمائر الكلام، حتى لا يسيء لنفسه ولا لطلابه.

ج - من الأخلاق المميزة لطالب الحديث إضافة إلى ما سبق:

١ - **احترام الشيوخ وتوقيرهم وطلب رضاهم والحذر مما يُسْخِطهم**، وعدم مناداتِهم بأسمائِهم مجردةً، بل ينبغي مناداة الشيخ بلقبه أو بكنيته أو بما يجب أن

يُنَادَى به.

٢ – **الرفق بالشيوخ وعدم الإلحاح عليهم** حتى لا يَمَلُّوا أو يستثقلوا الطالب، أو يحملهم الملل على الإساءة أو الكتم أو غير ذلك من الشر.

٣ – **عدم امتحان الشيخ أو التعالم عليه أو سؤاله على جهة التعنت**، فإن ذلك مما يفسد شيخَه عليه، وربما حبس عنه كثيراً من العلم، وحَرَمَه من كثيرٍ من الفوائد، فضلاً عن أنَّ هذا التصرفَ ينطوي على فسادِ نفسٍ ومرضِ قلبٍ ينبغي أن يتنَزّه عنه طالب الحديث.

٤ – **إحسان الظن بشيخه والتماس العذر له إذا أخطأ**، وعدم تَتَبُّع هفواتِه أو أخطائِه أو إشاعتِها بين الناس، فذلك من سوء الأدب، ومن نكران الجميل.

٥ – **استنصاح الشيخ واستشارته في أموره التي تعرض له**، سواءٌ كانت أموراً علميّةً أو أموراً شخصيّةً، فإن الشيخَ كالأب للطالب.

٦ – **مصارحة الشيخ ومراجعته فيما لم يفهمه الطالب من كلامه**، وعرض ما يشتبه من الأمور عليه لبيان وجه الحق فيها.

٧ – **الاجتهاد في طلب العلم وأخذ الأمر بجد وبقوة**، وبذل المال والوقت في سبيل تحصيله، وعدم إضاعة الوقت فيما لا ينفع ؛ فإن العلم لا يُنَال بالراحة.

٨ – **البدء المبكر في طلب العلم كلما أمكن**، والانشغال بتحصيله في مقتبل العمر قبل حصول الشواغل وقلة النشاط وضعف البدن وكَلاَل الذهن.

٩ – **أن لا يقتصر على الأخذ من عالم واحد أو علماء بلد واحدة**، بل يجتهد في أخذ العلم عن كل مَن تَمَكَّن من الأخذ عنه، سواء رحل هو إلى هؤلاء العلماء، أو قدم العلماء إلى البلد الذي يسكنه، فينبغي أن لا يُفَوِّت هذه الفرصة.

١٠ – **عدم المبادرة إلى التَّصَدُّر للتعليم والإفتاء قبل أن يستكمل مؤهلات ذلك**، فلا ينبغي أن يحمل حبُّ الشهرةِ والظهورِ طالبَ الحديث على أن يدعوَ

الطلابَ إلى السماعِ منه أو الأخذِ عنه قبل أن يستكملَ تكوينَه العلميَّ، وقبل أن يُجِيزَه الشيوخ للقيامِ بذلك.

تلك كانت أهمَّ الآداب التي يجب أن يتحلَّى بها الشيخُ المُحدِّثُ وطالبُ الحديث.

وعلى وجه الإجمال فالمتعاملِ مع هذا العلم الشريف يجب أن يجمع محاسنَ الأخلاق وأن يتأدَّب بكريم الفضائل، حتى ينال بركةَ هذا العلم، ويستحق الأجرَ والمثوبةَ من الله عز وجل، والقربَ يوم القيامة من النبي ﷺ، والحشرَ -إن شاء الله- مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا. ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليما.



الفصل الثالث

أقسام الحديث باعتبار من أضيف إليه

وفيه أربعة مباحث:

١ - الحديث القدسي .

٢ - الحديث المرفوع.

٣ - الحديث الموقوف .

٤ - الحديث المقطوع .

أهداف دراسة الفصل الثالث

(أقسام الحديث باعتبار من أضيف إليه)

يتوقع منك أيها الدارس الكريم بعد دراسة هذا الفصل ما يلي:

١ – أن تعرف معنى الحديث القدسي وما يميزه عن كل من القرآن والحديث النبوي، وكيف تلقاه النبي ﷺ.

٢ – أن تعرف الفرق بين الحديث المرفوع والحديث الموقوف والحديث المقطوع وأن تعرف مدى حجية كل منها.

٣ – أن تقف على الأمور التي يصير بها الحديث الموقوف له حكم الرفع.

٤ – أن تدرك مدى الجهد الذي بذله علماء السلف في تمييز الأحاديث ومعرفة ما يُحتَج به منها وما لا يُحتَج به.

المبحث الأول
الحديث القُـدُسي

١- تعريفه:

في اللغـة: القُـدُسِيُّ: بضـم القـاف والـدال، نسـبة إلى القـدُس، اسـم ومصـدر بمعنى الطُّهْر، **والتقديس**: التطهير الإلهي، ومنه قوله تعالى على لسان الملائكة: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ (البقرة:٣٠) أي نَصِفُك بالتقديس، ومن أسماء الله (القُـدُّوس) أي الطاهر أو المبارك، أو المنَـزَّه عن الأضداد والأنداد ومشابهة المخلوقات، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُواْ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل:١٠٢) ويعني بروح القدس في الآية جبريل من حيث إنه ينزل بالقدُس من الله، أي بما يطهِّر به نفوسَنا من القرآن والحكمة والفيض الإلهي، **والبيت المقدَّس**: أي المطهَّر من الشرك.

فالحديث القُدُسي على هذا منسوب إلى القُدُس، لأنه مضاف إلى الذات القُدُسية أي إلى الله تعالى.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي يرويه أوثقُ الكائنات وأكملُ المخلوقات محمد ﷺ عن ربه تبارك وتعالى، غير القرآن الكريم، سواء رواه عن ربه مباشرة، أو عن جبريل عليه السلام، عن رب العزة والجلال.

وتسميته حديثاً لكونه من إخبار الرسول ﷺ، ولهذا فهو داخل ضمن الحديث النبوي من هذه الناحية.

وسُمِّي قُدُسِيّاً لكونه مسنَداً إلى الرب تبارك وتعالى وتقدس.

٢- لفظ الحديث القُدُسي:

لا خلافَ بين العلماء على أن معنى الحديث القُدُسي من عند الله تبارك وتعالى، لكن اختلف العلماء في لفظه، هل هو من عند الله، أي أن الله تعالى أوْحاه

إلى نبيه ﷺ بلفظه، أو هو من إنشاء النبي ﷺ؟

أ – فيرى فريقٌ من العلماء أنَّ الحديثَ القُدُسيَّ من كلام الله تعالى، أوْحاه الله إلى نبيه ﷺ بلفظه ومعناه، وليس لرسول الله ﷺ فيه إلا حكايتُه عن ربه عز وجل، ولذلك يسمى حديثاً قُدُسياً أو ربَّانياً أو إلهياً، ويدل على ذلك أن ضمائر المتكلِّم الواردةَ في الأحاديث القدسية كلها خاصةٌ بالله تعالى ولا يليق أن تضاف إلى غيره، كما أن هذه الأحاديث تُروَى منسوبة إلى الله تعالى، فيقول النبي ﷺ: قال الله تعالى كذا، أو قال ربكم كذا، أو يقول الراوي: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى، ونحو ذلك، فلو لم تكن ألفاظها من عند الله لما كان هناك معنى لتخصيصها بنسبتها إلى الله تعالى.

ب – ويرى أكثرُ العلماء أن معنى الحديث القدسي من عند الله أوْحاه إلى نبيه ﷺ إلهاماً أو مناماً أو أنزل به جبريل عليه السلام، أما لفظُ الحديث القدسي فهو من إنشاء رسول الله ﷺ وليس من عند الله، وأن اللفظ المنَزَّل من عند الله هو القرآن الكريم فقط المعجزُ بلفظه المتعَبَّدُ بتلاوته.

وهذا القول هو الراجح ؛ لأنه لو كان لفظُ الحديث القُدُسي من عند الله لثبت له كل ما ثبت للقرآن من أحكام ؛ إذ لا وجهَ للتفريق بين لفظين مُنَزَّلَيْن من عند الله وإذاً لما جازت روايتُه بالمعنى، ولَصحَّ التعبدُ بتلاوته، ولَصحَّت الصلاةُ به، ولامتنع على الجنب والحائض مسُّه، ولأمر النبيُّ ﷺ بكتابته كما أمر بكتابة القرآن، ولكان لفظُه معجزاً متحَدى به، وهذا كله لم يقُلْ به أحدٌ من أهل العلم، بل هم مجمعون على التفريق بين القرآن والحديث القدسي كما سيأتي.

أما كون الحديث القدسي مضافاً إلى الله تعالى، فإن المقصودَ نسبةُ مضمونِه إلى الحق جل وعلا ؛ لا نسبةُ ألفاظِه، وهذه نسبة صحيحة.

٣ - الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي:

القرآن الكريم هو كلامُ الله عز وجل المُنَزَّل على رسوله سيدنا محمد ﷺ بواسطة جبريل عليه السلام، المعجزُ بلفظه، المتعبَّدُ بتلاوته، المتحَدَّى بأقصرِ سورةٍ منه، المنقولُ إلينا تواتراً، المجموعُ بين دفتي المصحف، من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس.

وقد تميز القرآن الكريم عن الحديث القدسي بوجوهٍ متعددة، من أهمها:

١ - القرآن الكريم نزل به جبريل على قلب رسول الله ﷺ بلفظه ومعناه يقظةً، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ. نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ. عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ. بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ (الشعراء: ١٩٥:١٩٢).

أما الحديث القدسي فمعناه من عند الله، ولفظه - على الراجح - من عند رسول الله ﷺ، تلقاه رسول الله ﷺ بواسطة جبريل أو في منامه أو بإلهام الله إياه.

٢ - لهذا كان القرآن معجزاً بلفظه، محفوظاً من التغيير والتبديل في ألفاظه، ممنوعاً من روايته بالمعنى، متحَدَّى بأقصر سورة منه إلى قيام الساعة، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩) وقال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ (الإسراء: ٨٨).

أما الحديث القدسي فليس كذلك، بل روايتُه بالمعنى صحيحةٌ بشروطها.

٣ - القرآن الكريم تتعين قراءتُه في الصلاة، ولا تصح الصلاةُ بدونه للقادر عليها، بخلاف الحديث القدسي فإنه لا تصحُّ الصلاة به، وإذا قرأه المصلي مكانَ القرآن بَطَلَتْ صلاتُه.

٤ - القرآن الكريم مُتَعَبَّدٌ بتلاوته، وأجرُ تلاوته مضاعَفٌ، للقارئ بكل حرف عشرُ حسنات، ويَحْرُم على الحائض والجنُب مسُّه عند جمهور العلماء كما

يحرم عليهم قراءتُه عند كثيرٍ من أهل العلم، بخلاف الحديث القُدُسي، فإن الله لم يتعبَّدْنا بتلاوته، ولم يجعل ثوابَ قراءته كثواب قراءة القرآن الكريم، ولا يحرم على الحائض والجنب مسُّه أو تلاوتُه.

٥ – القرآن الكريم نُقِل إلينا بهيئته وترتيبه وجميع كلماته وحروفه بالتواتر، بل بما هو أعلى من التواتر، إذ نقله جيلٌ عن جيلٍ في كل عصرٍ من العصور، وبلغ كلَّ المسلمين في كلِّ مكان، عرباً وعجماً، وحفظه في كل جيل ما لا يحصى من الحفاظ، فهو قطعي الثبوت، ولذلك يكفر جاحدُه أو جاحدُ آيةٍ منه، ولا يلزم الإسناد عند تلاوته أو تعليمه.

أما الحديث القدسي، فقد نُقل إلينا في مجموعه بطريق الآحاد، ولذلك لا يكفر منكرُ شيءٍ منه ما لم يكن متواتراً، ويلزم فيه ذكرُ الإسناد للتحقق من صحة الرواية ونحو ذلك.

٦ – القرآن لا يُضاف إلا إلى الله تعالى، فلا يقال فيه: (قال رسول الله ﷺ فيما يروي عن ربه) مثلا، ويُسمَّى قرآنا، وتسمى الجملة أو بعض الجُمَل منه آية، ويُسمى مقدارٌ مخصوصٌ من آياته سورة، وكل ذلك بتوقيف لا مجال فيه للاجتهاد.

أما الحديث القُدُسي فليس كذلك، بل يقال له: حديثٌ قُدُسي أو إلهي أو رباني، وتتعدد صيغ روايته، وقد يضاف إلى النبي ﷺ من جهة كونه المخبِرَ به عن ربه تبارك وتعالى، وقد أورده العلماء ضمن كتب الحديث النبوي.

تلك هي أهم الفروق بين القرآن وبين الحديث القدسي باختصار.

٤ – الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي:

فرَّق العلماء بين الحديث القدسي والحديث النبوي بعدة أمور:

١ – الحديث القدسي لا يكون إلا بوحي، جليّاً كان (بواسطة جبريل) أو غير جلي (إلهاماً أو مناماً)، أما الحديث النبوي فمنه ما كان وحياً، ومنه ما كان اجتهاداً

واستنباطاً من رسول الله ﷺ، مع العلم بأن هذا الاجتهاد في معنى الوحي ؛ إذ لو كان اجتهاداً غير موافق لمراد الله عز وجل ما أقرَّه الله عليه، ولا سكت عنه أبداً، بل كان يصحح له ويُصوِّبه.

٢ –الحديث القدسي يضيفه النبيُّ ﷺ إلى الله تعالى، بخلاف الحديث النبوي فإنه ﷺ ينطق به مباشرة من غير أن يضيفَه إلى أحد.

٣ – غالباً ما تتعلق الأحاديث القُدُسية بتنزيه ذات الحق سبحانه وتعالى، وبيان صفات جلاله وكماله وعظمته وقدرته، والتنبيه على عدله ورحمته، والحديث عن سعة عطائه وعفوه ومغفرته لعباده، ونحو ذلك من أسباب ترقيق القلوب وتهذيب الضمائر والنفوس، والحث على فعل الطاعات والخيرات وترك المعاصي والمنكرات.

أما الأحاديث النبوية فهي تشمل كل ما يهم المسلم من أمر دنياه وآخرته، وتتناول كل ما يصلحه نفسياً وروحياً وبدنياً وعقلياً، وتعالج كل ما يشغله من أمور المعاش والمعاد.

حوار لطيف:

هذا حوار لطيف دار بين الشيخ وتلميذه حول القرآن والحديث القدسي والحديث النبوي، نقله الشيخ جمال الدين القاسمي في (قواعد التحديث) أنقله هنا لنفاسته. قال رحمه الله:

«قال العلامة السيد أحمد بن المبارك رحمه اله تعالى في (الإبريز): وسألته – يعني أستاذَه نجم العرفان السيد عبد العزيز الدَّبَّاغ قُدِّس سره – الفرق بين هذه الثلاثة يعني القرآن والحديث القدسي وغير القدسي؟ فقال قُدِّس سِرُّه:

الفرق بين هذه الثلاثة وإن كانت كلُّها خرجت من بين شفتيه وكلها معها أنوارٌ من أنواره: أن النورَ الذي في القرآن قديمٌ من ذات الحق سبحانه ؛ لأن

كلامه تعالى قديم، والنور الذي في الحديث القدسي من روحه، وليس هو مثلَ نور القرآن فإن نورَ القرآن قديمٌ ونورَ هذا ليس بقديم، والنور الذي في الحديث الذي ليس بقدسي من ذاته.

فهي أنوار ثلاثة اختلفت بالإضافة، فنور القرآن من ذات الحق سبحانه، ونور الحديث القدسي من روحه، ونور ما ليس بقدسي من ذاته.

فقلت: ما الفرق بين نور الروح ونور الذات؟

فقال رضي الله عنه: الذات خُلقت من تراب ومن التراب خُلق سائر العباد، والروحُ من الملأ الأعلى، وهم أعرف الخلق بالحق سبحانه، وكل واحدٍ يَحِنُّ إلى أصله، فكان نور الروح متعلقاً بالحق سبحانه ونورُ الذات متعلقاً بالخلق، فلذلك ترى الأحاديثَ القدسيةَ تتعلق بالحق سبحانه وتعالى بتبيين عظمته أو لإظهار رحمته أو بالتنبيه على سعة ملكه وكثرة عطائه.

فمن الأول (أي المتعلق ببيان عظمته): حديث: «**يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ**» إلى آخره، وهو حديث أبي ذر في مسلم[1].

ومن الثاني (أي المتعلق بإظهار رحمته): حديث: «**أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ**»[2] الحديث.

ومن الثالث (أي المتعلق بالتنبيه على سعة ملكه وكثرة عطائه): حديث[3] «**يَدُ اللهِ مَلْأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ سَحَّاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**» الخ.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب باب: تحريم الظلم ٤/ ١٩٩٤(٥٥/ ٢٥٧٧)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة ٦/ ٣١٨ (٣٢٤٤)، وأرقام (٤٧٧٩، ٤٧٨٠، ٧٤٩٨)، ومسلم في كتاب: صفة الجنة وصفة نعيمها وأهلها ٤/ ٢١٧٤(٢٨٢٤/ ٢).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب: وكان عرشه علي الماء ٨/ ٣٥٢(٤٦٨٤)، ومسلم في كتاب الزكاة باب: الحث علي النفقة وتبشير المنفق بالخلف ٢/ ٦٩٠(٣٦/ ٩٩٣).

وهذه من علوم الروح في الحق سبحانه.

وترى الأحاديث التي ليست بقدسية تتكلم على ما يصلح البلاد والعباد بذكر الحلال والحرام والحث على الامتثال بذكر الوعد والوعيد.

هذا بعضُ ما فهمتُ من كلامه رضي الله عنه، والحق أني لم أوف به ولم آت بجميع المعنى الذي أشار إليه.

فقلت: الحديث القدسي من كلام الله عز وجل أم لا؟

فقال: ليس هو من كلامه وإنما هو من كلام النبي ﷺ.

فقلت: فلم أضيف للرب سبحانه، فقيل فيه (حديث قدسي) وقيل فيه: (فيما يرويه عن ربه)؟ وإذا كان من كلامه عليه السلام فأي رواية له فيه عن ربه؟ وكيف نعمل مع هذه الضمائر في قوله: «**يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ**» الخ وقوله: «**أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ**» وقوله: «**أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ**»[1] فإن هذه الضمائر لا تليق إلا بالله؟ فتكون الأحاديث القدسية من كلام الله تعالى وإن لم تكن ألفاظها للإعجاز ولا تعبدنا بتلاوتها.

فقال رضي الله عنه مرة: إن الأنوار من الحق سبحانه تَهُبُّ على ذات النبي ﷺ حتى تحصل له مشاهدةٌ خاصة - وإن كان دائماً في المشاهدة - فإن سمع من الأنوار كلامَ الحق سبحانه أو نزل عليه ملَكٌ فذلك هو القرآن، وإن لم يسمع كلاماً ولا نزل عليه مَلَكٌ فذلك وقتُ الحديث القدسي، فيتكلم عليه الصلاة والسلام ولا يتكلم حينئذٍ إلا في شأن الربوبية بتعظيمها وذكر حقوقها.

ووجه إضافة هذا الكلام إلى الرب سبحانه أنه كان مع هذه المشاهدة التي اختلطتْ فيها الأمورُ حتى رجع الغيبُ شهادةً والباطنُ ظاهراً، فأضيف إلى الرب

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزوة الحديبية ٧/ ٤٣٩(٤١٤٧).

وقيل فيه: (حديث رباني) وقيل فيه: (فيما يرويه عن ربه عز وجل).

ووجه الضمائر أن كلامه عليه السلام خرج على حكاية لسان الحال التي شاهدها من ربه عز وجل.

وأما الحديث الذي ليس بقدسي فإنه يخرج مع النور الساكن في ذاته عليه السلام الذي لا يغيب عنها أبداً، وذلك أنه عز وجل أَمَدَّ ذاته عليه السلام بأنوار الحق، كما أمد جرم الشمس بالأنوار المحسوسة، فالنورُ لازمٌ للذَّاتِ الشريفة لزومَ نور الشمس لها

وقال مرة أخرى: وإذا فرضنا محموماً دامتْ عليه الحمَّى على قدرٍ معلوم، وفرضناها تارةً تقوى حتى يخرج بها عن حسِّه ويتكلم بما لا يدري، وفرضناها مرةً أخرى تقوى ولا تخرجه عن حِسِّه ويبقي على عقله ويتكلم بما يدري، فصار لهذه الحمى ثلاثة أحوال قدرها المعلوم، وقوَّتُها المخرجةُ عن الحس، وقُوَّتُها التي لا تخرج عن الحس، فكذا الأنوار في ذاته عليه السلام، فإن كانت على القدر المعلوم فما كان من الكلام حينئذٍ فهو الحديث الذي ليس بقُدُسي، وإن سطعت الأنوارُ وشغلت في الذات حتى خرج بها عليه السلام عن حالته المعلومة، فما كان من الكلام حينئذٍ فهو كلام الله سبحانه، وهذه كانت حالتَه عليه السلام عند نزول القرآن عليه، وإن سطعت الأنوارُ ولم تخرجه عن حالته عليه السلام فما كان من الكلام حينئذٍ قيل فيه حديث قدسي.

وقال مرة: إذا تكلم النبيُّ ﷺ وكان الكلامُ بغير اختياره فهو القرآن، وإن كان باختياره فإن سطعتْ حينئذٍ أنوارٌ عارضةٌ فهو الحديثُ القدسي، وإن كانت الأنوار الدائمة فهو الحديث الذي ليس بقدسي، ولأجل أن كلامَه لا بد أن تكون معه أنوارُ الحق سبحانه كان جميعُ ما يتكلم به وحياً يوحي، وباختلاف أحوال الأنوار افترق إلى الأقسام الثلاثة، والله أعلم.

قال السيد أحمد بن المبارك: فقلت هذا كلام في غاية الحسن، ولكن ما الدليل على أن الحديث القدسي ليس من كلامه عز وجل؟

فقال رضي الله عنه: كلامه تعالى لا يخفي.

فقلت: بِكَشْفٍ؟

فقال رضي الله عنه: بكشفٍ وبغير كشف، ولذلك مَنْ له عقلٌ وأنصتَ للقرآن ثم أنصتَ لغيره أدرك الفرقَ لا محالة، والصحابةُ ﷺ أعقلُ الناس، وما تركوا دينَهم الذي كانت عليه الآباءُ إلا بما وضح من كلامه تعالى، ولو لم يكن عند النبي ﷺ إلا ما يشبه الأحاديثَ القُدُسية ما آمن من الناس أحدٌ، ولكن الذي ظَلَّتْ له الأعناقُ خاضعةً هو القرآنُ العزيزُ الذي هو كلامُ الرب سبحانه وتعالى.

فقلت له: ومن أين لهم أنه كلام الرب تعالى، وإنما كانوا على عبادة الأوثان ولم تسبِقْ لهم معرفةٌ بالله عز وجل حتى يعلموا أنه كلامُه؟ وغاية ما أدركوه أنه كلامٌ خارجٌ عن طَوْق البشر، فلعله من عند الملائكة مثلاً.

فقال رضي الله عنه: كل من استمع القرآن وأجرى معانِيَه على قلبه علم علماً ضرورياً أنه كلامُ الرب سبحانه. فإن العظمةَ التي فيه والسطوةَ التي عليه ليست إلا عظمةَ الربوبية وسطوةَ الألوهية. والعاقلُ الكيِّس إذا استمع لكلام السلطان الحادث ثم استمع لكلام رعيَّته وجد لكلام السلطان نَفَساً به يُعْرَف، حتى إن فرضناه أعمى وجاء إلى جماعةٍ يتكلمون والسلطانُ مغمورٌ فيهم وهم يتناوبون الكلام لَمَيَّز كلامَ السلطان من غيره، بحيث لا تدخله في ذلك ريبة. هذا في الحادث مع الحادث فكيف بكلام القديم؟ وقد عرف الصحابة ﷺ من القرآن ربَّهم عز وجل، وعرفوا صفاته وما يستحقه من ربوبيته، وقام لهم سماعُ القرآن في إفادة العلم القطعي به عز وجل مقامَ المعاينة والمشاهدة، وحتى صار الحق سبحانه عندهم بمنزلة الجليس ولا يخفي على أحدٍ جليسُه». انتهى.

٥ - صور رواية الحديث القدسي وأمثلته:

هناك عدة صِيَغٍ أو صور رُويت بها الأحاديث القدسية، أذكر منها ثمانياً على النحو التالي:

الصورة الأولى: أن يقول راوي الحديث: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه - أو فيما يحكيه - عن ربه تبارك وتعالى، أو يقول الراوي: قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله ﷺ وهاتان الصيغتان بمعنى واحد.

مثال ذلك: ما أخرجه أحمد والنسائي بسند صحيح(١) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَحْكِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي خَرَجَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللهِ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي ضَمِنْتُ لَهُ أَنْ أَرْجِعَهُ إِنْ أَرْجَعْتُهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، وَإِنْ قَبَضْتُهُ غَفَرْتُ لَهُ وَرَحِمْتُهُ».

وما أخرجه مسلم(٢) عَنْ أَبِي ذَرٍّ الغفاري رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا رَوَى عَنْ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي

(١) أحمد ٢/ ١١٧ (٥٩٧٩)، والنسائي في كتاب: الجهاد، بَاب ثَوَابِ السَّرِيَّةِ الَّتِي تُخْفِقُ ٦/ ١٨.

(٢) سبق تخريجه.

فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ، يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدْ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ».

الصورة الثانية: أن يقول الراوي: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى، أو إن الله تعالى قال، أو قال ربكم عز وجل، ونحو ذلك.

مثال ذلك: ما أخرجه مسلم[1] عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَأَزِيدُ، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَجَزَاؤُهُ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا أَوْ أَغْفِرُ، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً، وَمَنْ لَقِيَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطِيئَةً لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا لَقِيتُهُ بِمِثْلِهَا مَغْفِرَةً».

وما أخرجه أحمد عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ[2]: «قَالَ رَبُّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ: عَبْدِي تَرَكَ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي، وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ».

وما أخرجه البخاري[3] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللهُ: إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ».

الصورة الثالثة: أن يقول الراوي: قال رسول الله ﷺ، ثم يذكر الحديث القدسي، من غير أن ينسبه إلى الله عز وجل.

مثال ذلك: ما أخرجه البخاري[4] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْتِ ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ قَدْ قَدَّرْتُهُ، وَلَكِنْ يُلْقِيهِ الْقَدَرُ وَقَدْ قَدَّرْتُهُ لَهُ، أَسْتَخْرِجُ بِهِ مِنْ الْبَخِيلِ».

---

(١) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ٤/ ٢٠٦٨(٢٦٨٧).

(٢) المسند ٢/ ٣٩٥ (٩١٣٨).

(٣) كتاب التوحيد باب: قول الله تعالي (يريدون أن يبدلوا كلام الله) ١٣/ ٤٦٦ (٧٥٠٤).

(٤) كتاب القدر باب: إلقاء العبد النذر إلى القدر ١١/ ٤٩٩(٦٦٠٩).

فهذا النص واضح تماماً أنه ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من روايته عن ربه تبارك وتعالى، وضمائر الكلام واضحة في المراد.

الصورة الرابعة: ربما كان الحديث القدسي جزءاً من حديث بعضه نبوي وبعضه قدسي، ولا ينص النبي ﷺ على الجزء القدسي أنه من عند الله، ولكن سياق الكلام وضمائر المتكلم تقطع برفعه إلى رب العزة تبارك وتعالى.

مثال ذلك: ما أخرجه البخاري[1] عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**انْتَدَبَ اللهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيمَانٌ بِي وَتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي أَنْ أُرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ. وَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ، وَلَوَدِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ**»

فقوله: «لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيمَانٌ بِي وَتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي أَنْ أُرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ» ليس من كلام النبي ﷺ، بل هو من كلام الله تعالى، وهذا واضح لا يحتاج إلى بيان، وإن لم ينص النبي ﷺ على ذلك.

وجاء في إحدى روايات البخاري[2] في فضل الصوم، عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**الصِّيَامُ جُنَّةٌ فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَجْهَلْ، وَإِنِ امْرُؤٌ قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ**، مرتين، **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، يَتْرُكُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِي، الصِّيَامُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا**».

فقوله (**يترك طعامه**) إلى آخر الحديث هو حديث قدسي، أخبر به النبي ﷺ عن ربه تبارك وتعالى، من غير أن يكون في الكلام نصٌ على ذلك، لكن لا يُتصوَّر في العقل أن يكون ذلك من كلام النبي ﷺ، وقد جاء هذا منسوبا إلى الله تعالى

---

(١) كتاب الإيمان باب:الجهاد من الإيمان ١/ ٩٢ (٣٦).

(٢) البخاري كتاب الصوم باب:فضل الصوم ٤/ ١٠٣ (١٨٩٤).

صراحة في روايات أخرى كثيرة للحديث[١] منها النص المتفق عليه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «قَالَ اللهُ: كُلُّ عَمَلِ ابنِ آدَمَ لَهُ إلا الصِّيَامَ، فَإِنَّهُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِه...» الحديث.

ومن ذلك ما أخرجه مسلم[٢] عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ : «أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا: كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلَالٌ (المراد: إنكار ما حرَّموا على أنفسهم من السائبة والوصيلة والبحيرة والحامي وغير ذلك، وأنها لم تَصِرْ حراماً بتحريمهم، وكل مال ملكه العبد فهو له حلالٌ حتى يتعلق به حق) وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ (أي مسلمين طاهرين من المعاصي) كُلَّهُمْ وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ (أي أزالوهم) عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا.

وَإِنَّ اللهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَمَقَتَهُمْ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ إِلَّا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ (هم الذين بقوا على دين الحق) وَقَالَ: إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيَكَ وَأَبْتَلِيَ بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ (لكونه محفوظا في الصدور) تَقْرَؤُهُ نَائِمًا وَيَقْظَانَ.

وَإِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أُحَرِّقَ قُرَيْشًا ، فَقُلْتُ: رَبِّ إِذًا يَثْلَغُوا رَأْسِي (أي يشدخوه) فَيَدَعُوهُ خُبْزَةً. قَالَ: اسْتَخْرِجْهُمْ كَمَا اسْتَخْرَجُوكَ، وَاغْزُهُمْ نُغْزِكَ (أي ننصرك عليهم) وَأَنْفِقْ فَسَنُنْفِقَ عَلَيْكَ، وَابْعَثْ جَيْشًا نَبْعَثْ خَمْسَةً مِثْلَهُ، وَقَاتِلْ بِمَنْ أَطَاعَكَ مَنْ عَصَاكَ.

قَالَ: وَأَهْلُ الْجَنَّةِ ثَلَاثَةٌ: ذُو سُلْطَانٍ مُقْسِطٌ (أي عادل) مُتَصَدِّقٌ مُوَفَّقٌ، وَرَجُلٌ

---

(١) البخاري كتاب الصوم باب:هل يقول إني صائم إذا شتم ٤ /١١٨(١٩٠٤)، ومسلم كتاب الصوم باب:فضل الصيام ٢/ ٨٠٧(١٦٣).

(٢) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب:الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار ٤/ ٢١٩٧(٢٨٦٥).

رَحِيمٌ رَقِيقُ الْقَلْبِ لِكُلِّ ذِي قُرْبَى وَمُسْلِمٍ ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ ذُو عِيَالٍ.

قَالَ: وَأَهْلُ النَّارِ خَمْسَةٌ: الضَّعِيفُ الَّذِي لَا زَبْرَ لَهُ (أي لا عقل له يمنعه مما لا ينبغي) الَّذِينَ هُمْ فِيكُمْ تَبَعًا لَا يَبْتَغُونَ أَهْلًا وَلَا مَالًا، وَالْخَائِنُ الَّذِي لَا يَخْفَى (يخفى بمعنى يظهر) لَهُ طَمَعٌ وَإِنْ دَقَّ إِلَّا خَانَهُ، وَرَجُلٌ لَا يُصْبِحُ وَلَا يُمْسِي إِلَّا وَهُوَ يُخَادِعُكَ عَنْ أَهْلِكَ وَمَالِكَ، وَذَكَرَ الْبُخْلَ أَوْ الْكَذِبَ، وَالشِّنْظِيرُ الْفَحَّاشُ».

وَزَادَ في رواية عند مسلم في نفس الموضع: «وَإِنَّ اللهَ أَوْحَى إِلَيَّ: أَنْ تَوَاضَعُوا حَتَّى لَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَبْغِ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ».

فأنت ترى بعض هذا الحديث قدسيا وبعضه نبوياً، وإن لم يبدأ النبي ﷺ القدسي بقوله: قال الله، ونحو ذلك.

الصورة الخامسة: من الصيغ أيضاً: حكايةُ رسول الله ﷺ بعضَ ما يدور من حوار بين الله تعالى وبين خلقه يوم القيامة، مثل ما أخرجه النسائي بسند صحيح[1] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مُجَادَلَةُ أَحَدِكُمْ فِي الْحَقِّ يَكُونُ لَهُ فِي الدُّنْيَا بِأَشَدَّ مُجَادَلَةً مِنْ الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ فِي إِخْوَانِهِمْ الَّذِينَ أُدْخِلُوا النَّارَ. قَالَ: يَقُولُونَ: رَبَّنَا إِخْوَانُنَا، كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَنَا وَيَصُومُونَ مَعَنَا وَيَحُجُّونَ مَعَنَا، فَأَدْخَلْتَهُمْ النَّارَ! قَالَ: فَيَقُولُ : اذْهَبُوا فَأَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ مِنْهُمْ. قَالَ: فَيَأْتُونَهُمْ فَيَعْرِفُونَهُمْ بِصُوَرِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ النَّارُ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ إِلَى كَعْبَيْهِ، فَيُخْرِجُونَهُمْ، فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا قَدْ أَخْرَجْنَا مَنْ أَمَرْتَنَا. قَالَ: وَيَقُولُ: أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ وَزْنُ دِينَارٍ مِنْ الْإِيمَانِ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ وَزْنُ نِصْفِ دِينَارٍ، حَتَّى يَقُولَ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ فَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْ فَلْيَقْرَأْ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ (النساء: ١١٦).

---

(١)سنن النسائي كتاب الإيمان وشرائعه ج٨/ ص٩٣ (٥٠١٠).

وأخرج مسلم[1] عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ فَهْوَ يَمْشِي مَرَّةً وَيَكْبُو مَرَّةً وَتَسْفَعُهُ النَّارُ مَرَّةً، فَإِذَا مَا جَاوَزَهَا الْتَفَتَ إِلَيْهَا فَقَالَ: تَبَارَكَ الَّذِي نَجَّانِي مِنْكِ، لَقَدْ أَعْطَانِي اللهُ شَيْئًا مَا أَعْطَاهُ أَحَدًا مِنْ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ. فَتُرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَدْنِنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلِأَسْتَظِلَّ بِظِلِّهَا وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا. فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا ابْنَ آدَمَ لَعَلِّي إِنَّ أَعْطَيْتُكَهَا سَأَلْتَنِي غَيْرَهَا! فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ. وَيُعَاهِدُهُ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيُدْنِيهِ مِنْهَا فَيَسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا، ثُمَّ تُرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ هِيَ أَحْسَنُ مِنْ الْأُولَى فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَدْنِنِي مِنْ هَذِهِ لِأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا وَأَسْتَظِلَّ بِظِلِّهَا لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا. فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ أَلَمْ تُعَاهِدْنِي أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا؟ فَيَقُولُ: لَعَلِّي إِنْ أَدْنَيْتُكَ مِنْهَا تَسْأَلُنِي غَيْرَهَا! فَيُعَاهِدُهُ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيُدْنِيهِ مِنْهَا فَيَسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا، ثُمَّ تُرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ هِيَ أَحْسَنُ مِنْ الْأُولَيَيْنِ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَدْنِنِي مِنْ هَذِهِ لِأَسْتَظِلَّ بِظِلِّهَا وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا. فَيَقُولُ يَا ابْنَ آدَمَ: أَلَمْ تُعَاهِدْنِي أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا؟ قَالَ: بَلَى يَا رَبِّ هَذِهِ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا. وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهَا، فَيُدْنِيهِ مِنْهَا، فَإِذَا أَدْنَاهُ مِنْهَا فَيَسْمَعُ أَصْوَاتَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَدْخِلْنِيهَا. فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ مَا يَصْرِينِي مِنْكَ، أَيُرْضِيكَ أَنْ أُعْطِيَكَ الدُّنْيَا وَمِثْلَهَا مَعَهَا؟ قَالَ: يَا رَبِّ أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟»

فَضَحِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ فَقَالَ: أَلَا تَسْأَلُونِي مِمَّ أَضْحَكُ؟ فَقَالُوا: مِمَّ تَضْحَكُ؟ قَالَ: هَكَذَا ضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالُوا: مِمَّ تَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ:

«مِنْ ضِحْكِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حِينَ قَالَ أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ فَيَقُولُ: إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ مِنْكَ، وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ».

---

(١) كتاب الإيمان باب: آخر أهل النار خروجا ١/ ١٧٤-١٧٥(٣١٠).

الصورة السادسة: حكاية رسول الله ﷺ ما كان من بعض السابقين من الأمم وما قاله الله في شأنهم، مثل ما أخرجه أبو داود بسند حسن[١] عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺيَقُولُ: «كَانَ رَجُلَانِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَوَاخِيَيْنِ فَكَانَ أَحَدُهُمَا يُذْنِبُ وَالْآخَرُ مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، فَكَانَ لَا يَزَالُ الْمُجْتَهِدُ يَرَى الْآخَرَ عَلَى الذَّنْبِ فَيَقُولُ: أَقْصِرْ . فَوَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْ . فَقَالَ: خَلِّنِي وَرَبِّي، أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيبًا؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ! أَوْ لَا يُدْخِلُكَ اللَّهُ الْجَنَّةَ! فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَا عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَقَالَ لِهَذَا الْمُجْتَهِدِ: أَكُنْتَ بِي عَالِمًا أَوْ كُنْتَ عَلَى مَا فِي يَدِي قَادِرًا؟! وَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ فَادْخُلْ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي. وَقَالَ لِلْآخَرِ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ».

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ.

الصورة السابعة: ما يحكيه النبي ﷺ من كلام الله للملائكة، مثل ما أخرجه أحمد- واللفظ له - وأبو داود وصححه ابن حبان والحاكم والذهبي[٢] عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَجِبَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ مِنْ رَجُلَيْنِ :رَجُلٍ ثَارَ عَنْ وِطَائِهِ وَلِحَافِهِ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ وَحَيِّهِ إِلَى صَلَاتِهِ، فَيَقُولُ رَبُّنَا: أَيَا مَلَائِكَتِي انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي ثَارَ مِنْ فِرَاشِهِ وَوِطَائِهِ وَمِنْ بَيْنِ حَيِّهِ وَأَهْلِهِ إِلَى صَلَاتِهِ ؛ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي وَشَفَقَةً مِمَّا عِنْدِي! وَرَجُلٍ غَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَانْهَزَمُوا فَعَلِمَ مَا عَلَيْهِ مِنْ الْفِرَارِ وَمَا لَهُ فِي الرُّجُوعِ، فَرَجَعَ حَتَّى أُهَرِيقَ دَمُهُ ؛ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي وَشَفَقَةً مِمَّا عِنْدِي! فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلْمَلَائِكَتِهِ: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي رَجَعَ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي وَرَهْبَةً مِمَّا عِنْدِي حَتَّى أُهَرِيقَ دَمُهُ!».

وأخرج أحمد بسند صححه ابن حبان وغيره[٣] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ

(١) سنن أبي داود كتاب: الأدب، باب في النهي عن البغي ج٤/ ص٢٧٥ (٤٩٠١).

(٢) أحمد ١/ ٤١٦(٣٩٤٩)، وأبو داود في كتاب الجهاد، باب: الرجل يشري نفسه ٣/ (٢٥٣٦)، وابن حبان / (٢٥٥٧-٢٥٥٨٩)، والحاكم ٢/ ١١٢.

(٣) المسند ٢/ ١٦٨(٦٥٧٠)، بسند جيد، وابن حبان ١٦/ ٤٣٨ (٧٤٢١).

العَاصِ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ الْفُقَرَاءُ وَالْمُهَاجِرُونَ الَّذِينَ تُسَدُّ بِهِمْ الثُّغُورُ، وَيُتَّقَى بِهِمْ الْمَكَارِهُ، وَيَمُوتُ أَحَدُهُمْ وَحَاجَتُهُ فِي صَدْرِهِ لَا يَسْتَطِيعُ لَهَا قَضَاءً، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ مَلَائِكَتِهِ: ائْتُوهُمْ فَحَيُّوهُمْ. فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: نَحْنُ سُكَّانُ سَمَائِكَ وَخِيرَتُكَ مِنْ خَلْقِكَ أَفَتَأْمُرُنَا أَنْ نَأْتِيَ هَؤُلَاءِ فَنُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ كَانُوا عِبَادًا يَعْبُدُونِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا، وَتُسَدُّ بِهِمْ الثُّغُورُ، وَيُتَّقَى بِهِمْ الْمَكَارِهُ، وَيَمُوتُ أَحَدُهُمْ وَحَاجَتُهُ فِي صَدْرِهِ لَا يَسْتَطِيعُ لَهَا قَضَاءً! قَالَ: فَتَأْتِيهِمُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ ذَلِكَ فَيَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ (الرعد: ٢٤).

الصورة الثامنة: حكاية ما أوحى الله إلى بعض أنبيائه، مثل ما أخرجه أحمد بسند صحيح[١] عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ قَالَ: انْتَسَبَ رَجُلَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، فَمَنْ أَنْتَ لَا أُمَّ لَكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْتَسَبَ رَجُلَانِ عَلَى عَهْدِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، حَتَّى عَدَّ تِسْعَةً، مَنْ أَنْتَ لَا أُمَّ لَكَ؟ قَالَ: أَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ ابْنُ الْإِسْلَامِ. قَالَ: فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام: أَنَّ هَذَيْنِ الْمُنْتَسِبَيْنِ، أَمَّا أَنْتَ أَيُّهَا الْمُنْتَمِي أَوْ الْمُنْتَسِبُ إِلَى تِسْعَةٍ فِي النَّارِ، فَأَنْتَ عَاشِرُهُمْ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا هَذَا الْمُنْتَسِبُ إِلَى اثْنَيْنِ فِي الْجَنَّةِ فَأَنْتَ ثَالِثُهُمَا فِي الْجَنَّةِ».

ولعلك لاحظتَ أن الحديثَ القدسيَّ قد يكون قدسياً خالصاً، وقد يكون قُدُسياً نبوياً، وقد يكون النبي ﷺ رواه عن ربه تبارك وتعالى على هيئة الرواية، أو روى ﷺ قصة في أثنائها كلامٌ لرب العزة تبارك وتعالى، ولعلك لاحظتَ أن الحديث القدسي هو الألفاظُ المنسوبةُ إلى الله تعالى أنه قالها، وأما الأفعالُ المنسوبةُ إلى رب العزة تبارك وتعالى فلا تدخل في مسمى الأحاديث القدسية.

---

(١) المسند ٥/ ١٢٩ (٢١١٧٩).

٦ – حكم الحديث القدسي:

هو مثل الحديث النبوي منه الصحيح والحسن والضعيف، فيلزم معرفة درجته من القبول أو الرد قبل روايته والعمل به، فما توفرت فيه شروط القبول وجب العمل به، وما فقد شروط القبول لم يعمل به.

على أني أنبه إلى أمر مهم، وهو أن كثيراً من الوعاظ أو الخطباء ومن العامة يوردون أحاديث قدسية في كلامهم في الوعظ أو الرقائق لا أصل لها، اغترارا بكونها من الرقائق، ورغبة في استجلاب استحسان السامعين، وغير ذلك من الأغراض. وهذا مزلق خطير يجب التنبه له والحذر منه، وسيأتي – إن شاء الله – الحديث عن شروط العمل بالضعيف في فضائل الأعمال عند الكلام على الحديث الضعيف، كما يجب الحذر من رواية الأحاديث الموضوعات من غير بيان كونها موضوعة مكذوبة، فإن الكذب على رسول الله ﷺ من أعظم الكبائر، والله أعلم.

٧ – المصنفات في الأحاديث القدسية:

فيما أعلم فإنه لم يفرد أحد من العلماء في عصر الرواية تصنيفاً في الأحاديث القدسية، إنما أوردوها ضمن كتب السنة في الأبواب المختلفة باعتبارها مما أخبر به رسول الله ﷺ، ثم أفرد بعض العلماء فيما بعد الأحاديث القدسية بالتصنيف، ومن أهم تلك المصنفات:

أ – مشكاة الأنوار فيما روي عن الله سبحانه من الأخبار: لأبي عبد الله محمد ابن علي بن العربي الطائي (المتوفى سنة ٦٣٨).

ب – **الأحاديث القدسية الأربعينية**: للعلامة نور الدين علي بن محمد بن سلطان المعروف بالملا علي القاري (المتوفى سنة ١٠١٤) جمع فيه أربعين حديثاً قدسياً، وعزاها إلى من أخرجها من أصحاب الكتب الستة.

ج – الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية: للشيخ محمد بن محمود بن

صالح المدني (المتوفى سنة ١٢٠٠)، وهو أوسع كتاب جمع الأحاديث القدسية،فقد احتوى (٨٦٤) حديثا أخذ معظمها من (جمع الجوامع) للسيوطي.

د - **الأحاديث القدسية**: قامت بوضعه لجنة القرآن الكريم والحديث بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، وجُمعت مادته من الكتب الستة وموطأ الإمام مالك، كما أضافت في الهامش بعض الشروح والتعليقات، وبلغ عدد أحاديثه (٤٠٠) حديث.

هـ - **الصحيح المسند من الأحاديث القدسية**: للأخ الشيخ مصطفى بن العدوي، جمع فيه (١٨٥) حديثاً دائرة بين الصحيح والحسن، لذاته أو لغيره.

المبحث الثاني

الحديث المرفوع

١ - تعريفه:

في اللغة: اسم مفعول من (رفع) ضد (وضع)، ورَفُع رِفْعَةً: شرُف وعلا قدرُه.

وفي الاصطلاح: هو ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو وصفٍ خِلْقِي أو خُلُقي، سواءٌ كان السندُ إليه ﷺ متصلاً أو منقطعاً، وسواء كان الذي أضافه إلى النبي ﷺ صحابياً أو تابعياً أو مَنْ دونهما.

فعلى هذا يدخل في المرفوع: المسند والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق والمدلس والمرسل الخفي، وما كان صحيحاً وما كان غير صحيح، ما دام كله منسوباً إلى رسول الله ﷺ.

وإنما سُمِّي مرفوعاً لأنه لما أضيف إلى النبي ﷺ فقد شَرُف وعلا وعظُم قدرُه.

وهو المقصود غالبا حين يطلق مصطلح (حديث).

ويرى الخطيب البغدادي في (الكفاية) أن المرفوع: هو ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله. فعلى هذا الرأي يخرج المرسل من التعريف؛ لسقوط الصحابي منه.

لكن الحافظ ابن حجر جوَّز أن يكون الخطيب أورد ذلك على سبيل المثال، لا على سبيل التقييد، فلا يخرج المرسل ولا غيره، لأن الرفع إنما يُنظر فيه إلى المتن، لا إلى الإسناد، وإنما خرج كلامُ الخطيب مخرج الغالب، فإن غالب ما يُضاف إلى النبي ﷺ إنما يضيفه الصحابة. وعلى هذا فإذا قال بعض المحدثين عن حديث: رفعه فلان وأرسله فلان، فمقصودهم بالمرفوع عندئذ: المتصل

٢ - أنواع الحديث المرفوع وأمثلته:

الحديث المرفوع - قولاً أو فعلاً أو تقريراً- قد يكون صريحاً في الرفع، وقد لا يكون صريحاً لكنه مرفوع حكماً، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المرفوع الصريح: ما صرح الراوي بإضافته إلى النبي ﷺ من قوله أو فعله أو تقريره ﷺ.

١ - **فمثال القول المرفوع الصريح**: ما أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان[١]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**».

٢ - **ومثال المرفوع صراحة من فعله ﷺ**: ما أخرجه الشيخان[٢] عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَلَقَّنَنِي: **فِيمَا اسْتَطَعْتَ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ**.

وما أخرجه مسلم في كتاب الصلاة[٣]، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ مَعَ أُمِّهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَقْرَأُ بِالسُّورَةِ الْخَفِيفَةِ أَوْ بِالسُّورَةِ الْقَصِيرَةِ.

٣ - ومن المرفوع صراحة ما اتصل بشيء مس سيرته ﷺ ولو لم يذكر الصحابي

---

(١) باب:كون النهي عن المنكر من الإيمان...١/ ٧٠(٥٠/ ٨٠).

(٢) أخرجه **البخاري** في كتاب: الأحكام، باب: كيف يبايع الإمام الناس ١٣/ ١٩٣ (٧٢٠٤)، **ومسلم** في كتاب: الإيمان، باب: بيان أن الدين النصيحة ١/ ٧٥(٥٦/ ٩٩).

(٣) باب: أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام ١/ ٣٤٢(٤٧٠/ ١٩١).

أنه أخذه عنه ﷺ، مثل ما أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان[1] عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَتَاهُ جِبْرِيلُ ﷺ وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ الْغِلْمَانِ، فَأَخَذَهُ فَصَرَعَهُ فَشَقَّ عَنْ قَلْبِهِ فَاسْتَخْرَجَ الْقَلْبَ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ عَلَقَةً، فَقَالَ:هَذَا حَظُّ الشَّيْطَانِ مِنْكَ. ثُمَّ غَسَلَهُ فِي طَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ بِمَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ لأَمَهُ، ثُمَّ أَعَادَهُ فِي مَكَانِهِ، وَجَاءَ الْغِلْمَانُ يَسْعَوْنَ إِلَى أُمِّهِ - يَعْنِي ظِئْرَهُ - فَقَالُوا: إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ. فَاسْتَقْبَلُوهُ وَهُوَ مُنْتَقِعُ اللَّوْنِ. قَالَ أَنَسٌ : وَقَدْ كُنْتُ أَرْئِي أَثَرَ ذَلِكَ الْمِخْيَطِ فِي صَدْرِهِ ﷺ.

٤ - **ويدخل في المرفوع صراحة** مثلُ ما أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين[2] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: فَرَضَ اللهُ الصَّلاَةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا، وَفِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ، وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً.

ثانياً: المرفوع حكماً: هو ما كانت صورته صورة الموقوف أو المقطوع، لكنه يُحكَم له بالرفع، وله صور منها:

١ - **أن يقول الصحابي: كنا نقول كذا، أو نفعل كذا، أو نرى كذا، مع إضافته إلى زمن النبي ﷺ**، لأن ظاهر ذلك مُشعِرٌ بأن رسول الله ﷺ اطَّلع على ذلك وأقرَّهم عليه ؛ لتوفر دواعيهم على سؤالهم عن أمور دينهم، ولأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي، فلا يقع من الصحابة فعل شيء ويستمرون عليه إلا وهو غير ممنوع الفعل، وعدم الإنكار تقرير، والتقرير هو أحد وجوه الحديث المرفوع، ومن ذلك: ما أخرجه البخاري في كتاب: فضائل الصحابة[3]، عن ابن عمر ﷺ قال: كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لاَ نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَداً، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ لاَ نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ.

---

(١) باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات ١/ ١٤٧(١٦٢/ ٢٦١).

(٢) باب. صلاة المسافرين وقصرها ١/ ٤٧٩(٦٨٧/ ٥).

(٣) باب ساقب عثمان بن عفان ﷺ ٧/ ٥٣-٥٤ (٣٦٩٧).

وقد جاء في رواية عند أبي يعلى والطبراني وغيره أن النبي ﷺ كان يسمع ذلك ولا ينكره[١].

ويلحق بذلك قول الصحابي: كنا لا نرى بأساً بكذا في حياة رسول الله ﷺ أو وهو فينا، أو وهو بين أظهرنا، أو كانوا يقولون أو يفعلون أو لا يرون بأساً بكذا في حياته ﷺ، فكله مرفوع مخرج في كتب المسانيد.

ومنه ما أخرجه الحاكم في (معرفة علوم الحديث)[٢] ومن طريقه البيهقي في المدخل عن المغيرة بن شعبة ﷺ قال: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ الله ﷺ يَقْرَعُونَ بَابَهُ بِالْأَظَافِيرِ. يعني كانوا يفعلون ذلك تأدُّباً مع رسول الله ﷺ ورفقاً به. وقد اعتبر الحاكم والخطيب هذا من الموقوف، والجمهور على أنه من المرفوع.

٢ – قول الصحابي: أُمِرْنا بكذا، أو نُهِينا عن كذا، أو أُمر فلانٌ بكذا، أو من السنة كذا، أو أُحل لنا كذا أو حُرِّم علينا كذا، إذ الآمر لهم في الأصل هو النبي ﷺ، والذي يُحل ويُحرِّم هو ﷺ، والسنة يُقصَد بها سنته ﷺ.

ومثال ذلك: ما أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة[٣]، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: أُمِرْنَا أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَمَا تَيَسَّرَ.

وأخرج البخاري في كتاب: العيدين[٤] عن أُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها قَالَتْ: أُمِرْنَا أَنْ نَخْرُجَ فَنُخْرِجَ الْحُيَّضَ وَالْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ . قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: أَوْ الْعَوَاتِقَ ذَوَاتِ الْخُدُورِ، فَأَمَّا الْحُيَّضُ فَيَشْهَدْنَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَدَعْوَتَهُمْ، وَيَعْتَزِلْنَ مُصَلَّاهُمْ.

---

(١) مسند أبي يعلى ٩/ ٤٥٦ (٥٦٠٤)، والمعجم الكبير ج١٢/ ص٢٨٥(١٣١٣٢).

(٢) ص١٩، وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٧/ ٥٦.

(٣) باب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ١/ ٢١٦(٨١٨)، وصححه ابن حبان ٥/ ٩٢ (١٧٩٠).

(٤) باب: اعتزال الحيض المصلي ٢/ ٤٧٠ (٩٨١).

فالذي أمرهم بقراءة الفاتحة وما تيسر في الصلاة، والذي أمرهم بإخراج النساء من العواتق والحُيَّض إلى مصلى العيد هو النبي ﷺ.

ومن ذلك ما أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب[١]، عن عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ ﷺ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: أَنْعَمَ اللهُ بِكَ عَيْنًا، وَأَنْعِمْ صَبَاحًا، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ نُهِينَا عَنْ ذَلِكَ.

وأخرج البخاري في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة[٢] عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ ﷺ فَقَالَ: نُهِينَا عَنْ التَّكَلُّفِ.

وأخرج أبو داود في كتاب: الأدب[٣]، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: أُتِيَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ فَقِيلَ: هَذَا فُلَانٌ تَقْطُرُ لِحْيَتُهُ خَمْرًا! فَقَالَ عَبْدُ اللهِ ﷺ: إِنَّا قَدْ نُهِينَا عَنْ التَّجَسُّسِ، وَلَكِنْ إِنْ يَظْهَرْ لَنَا شَيْءٌ نَأْخُذْ بِهِ.

ولا ريب أن النبي ﷺ هو الذي نهاهم عن تحية الجاهلية واستبدل بها تحية الإسلام وهو الذي نهاهم عن التكلف وعن التجسس.

ومن ذلك ما أخرجه البخاري في كتاب: النكاح[٤] عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: مِنْ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ.

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ إِنَّ أَنَسًا ﷺ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وأخرج الترمذي في كتاب: العيدين[٥] عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: مِنْ

---

(١) باب: في الرجل يقول أنعم الله بك عينا ٤/ ٣٥٤ (٥٢٢٧).

(٢) باب: ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه ١٣/ ٢٦٤(٧٢٩٣).

(٣) باب: في النهي عن التجسس ٤/ ٢٧٢(٤٨٩٠).

(٤) باب: إذا تزوج الثيب على البكر ٩/ ٣١٤(٥٢١٤).

(٥) باب: ما جاء في المشي يوم العيد ٢/ ٤١٠ (٥٣٠) .

السُّنَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا، وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا، وَأَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ لِصَلَاةِ الْفِطْرِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَرْكَبَ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ.

فلا معنى لقولهم (من السنة) فيما ذُكر إلا أنها سنة النبي ﷺ.

٣ – ما قاله الصحابي مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا يُقال من قِبَل الرأي، وليس صحابيُّه ممن عُرف بالأخذ عن أهل الكتاب، وذلك كأن يخبر عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء والسابقين، وعن الأمور الآتية كالملاحم والفتن وأشراط الساعة وأحوال القيامة، أو يخبر عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو يترتب على فعله عقاب مخصوص، ونحو ذلك من الأخبار مما لا مجال فيه للاجتهاد ولا يتعلق ببيان لغة أو شرح غريب.

ومن ذلك ما أخرجه مالك في الموطأ في كتاب: حسن الخلق[1]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: تُعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ كُلَّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ، يَوْمَ الاثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا عَبْدًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيُقَالُ: اتْرُكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا. أَوِ ارْكُوا (يعني أخّروا) هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا.

وأخرج أيضا في كتاب: الكلام[2]، أن أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يَهْوِي بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يَرْفَعُهُ اللهُ بِهَا فِي الْجَنَّةِ.

وأخرج أيضا في كتاب: جهنم[3]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (في وصف

---

(١) باب: ما جاء في المهاجرة ٢/ ٩٠٨(١٧).

(٢) باب: ما يؤمر به من التحفظ في الكلام ٢/ ٩٨٥(٦).

(٣) باب: ما جاء في صفة جهنم ٢/ ٩٩٤(٢).

جهنم): أَتُرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ؟ لَهِيَ أَسْوَدُ مِنْ الْقَارِ. وَالْقَارُ: الزِّفْتُ.

فهذا كله عن أبي هريرة ﷺ في حكم المرفوع ؛ لأنه مما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، وقد أخرج مسلم[١] الحديث الأول عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً صريحاً، وأخرج البخاري الحديث الثاني في كتاب الرقاق[٢] مرفوعا، وقال الباجي عن الحديث الثالث: مثل هذا لا يعلمه أبو هريرة ﷺ إلا بتوقيف، يعني لأنه إخبار عن مغيب، فحكمه الرفع.

٤ – أن يقول راوي الحديث عند ذكر الصحابي: يرفعه أو يَنْمِيه، أو يبلغ به النبي ﷺ أو رواية، ونحو ذلك من صيغ الكناية.

مثاله: ما أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء[٣] عن أنس ﷺ يرفعه: «**أَنَّ اللهَ يَقُولُ لِأَهْوَنِ أَهْلِ النَّارِ عَذَاباً: لَوْ أَنَّ لَكَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ كُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَقَدْ سَأَلْتُكَ مَا هُوَ أَهْوَنُ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ ؛ أَنْ لاَ تُشْرِكَ بِي، فَأَبَيْتَ إِلاَّ الشِّرْكَ**».

ومنه ما أخرجه مسلم في كتاب الإمارة[٤] قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير ابن حرب وابن نمير قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو يعني ابن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عبد الله بن عمرو ﷺ – قال ابن نمير وأبو بكر: يبلغ به النبي ﷺ، وفي حديث زهير قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وُلُّوا**».

---

(١) في كتاب: البر والصلة والآداب، باب: النهي عن الشحناء والتهاجر ٤/ ١٩٨٩(٢٥٦٥/ ٣٥).
(٢) باب: حفظ اللسان ١١/ ٣٠٨(٦٤٧٨).
(٣) باب: خلق آدم وذريته ٦/ ٣٦٣(٣٣٣٤).
(٤) باب: فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر...٣/ ١٤٥٨(١٨/ ١٨٢٧).

وأخرج البخاري في كتاب: اللباس[١]، عن أبي هريرة ﷺ رواية: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ أَوْ خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: الْخِتَانُ، وَالاسْتِحْدَادُ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ».

فإذا قيل عند التابعي: يرفعه ونحو ذلك من الألفاظ السابقة فالحديث مرفوع مرسل، وذلك مثل ما أخرجه مالك في كتاب الاستئذان[٢] عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ يَرْفَعُهُ: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيَرْضَى بِهِ وَيُعِينُ عَلَيْهِ مَا لَا يُعِينُ عَلَى الْعُنْفِ، فَإِذَا رَكِبْتُمْ هَذِهِ الدَّوَابَّ الْعُجْمَ فَأَنْزِلُوهَا مَنَازِلَهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ جَدْبَةً فَانْجُوا عَلَيْهَا بِنِقْيِهَا (أي أسرعوا بالسير بها ما دامت بشحمها قبل أن تضعف) وَعَلَيْكُمْ بِسَيْرِ اللَّيْلِ؛ فَإِنَّ الْأَرْضَ تُطْوَى بِاللَّيْلِ مَا لَا تُطْوَى بِالنَّهَارِ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِيسَ (أي النزول في آخر الليل للنوم ونحوه) عَلَى الطَّرِيقِ فَإِنَّهَا طُرُقُ الدَّوَابِّ وَمَأْوَى الْحَيَّاتِ».

فهذا حديث مرسل، وقد أخرجه مسلم مسنداً عن أبي هريرة ﷺ في كتاب الإمارة.

٥ - تفسير الصحابي المتعلق بسبب نزول آية ونحو ذلك مما لا يمكن أن يؤخذ إلا من الوحي؛ لأن الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل إذا أخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا فهو يرفع الكلام إلى عصر نزول القرآن، فحديثه مرفوع، وكذلك إذا فسَّر آية من القرآن بما لا يدخل تحت الاجتهاد أو لا يتعلق بمعنى لغوي أو شرح غريب ونحو ذلك، فإن تفسيره هذا إنما أخذه عن النبي ﷺ.

مثال ذلك: ما أخرجه البخاري في كتاب: الحج[٣]، عن ابن عباس ﷺ قال:

(١) باب: قص الشارب ١٠/ ٣٣٤(٥٨٨٩).
(٢) باب: ما يؤمر به من العمل في السفر٢/ ٩٧٩(٣٨).
(٣) باب قوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ ٣/ ٣٨٣-٣٨٤(١٥٢٣).

كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحُجُّونَ وَلاَ يَتَزَوَّدُونَ وَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ، فَإِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ سَأَلُوا النَّاسَ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿**وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى**﴾.

ومنه ما أخرجه البخاري[1] في تفسير سورة البقرة عن حذيفة ﷺ: ﴿**وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾ قَالَ: نَزَلَتْ فِي النَّفَقَةِ.

ومنه ما أخرجه في التفسير أيضا[2] عن الشيباني قال: سألت زِرًّا عن قوله تعالى: ﴿**فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى. فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى**﴾ قال: أخبرنا عبد الله (ابن مسعود) ﷺ أَنَّ مُحَمَّداً ﷺ رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ.

وعن علقمة عن عبد الله ﷺ:[3] ﴿**لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى**﴾ قال: رَأَى رَفْرَفاً أَخْضَرَ قَدْ سَدَّ الْأُفُقَ.

فهذا التفسير من ابن مسعود ﷺ مما لا يدخل تحت قواعد اللغة أو يُعرف بالاستنباط بل لا بد أنه سمعه من النبي ﷺ، فهو مرفوع حكما.

٦ – أن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله ورسوله، أو بأنه معصية لله ورسوله ﷺ، لأن الظاهر أن هذا مما تلقاه عن النبي ﷺ.

مثال ذلك: ما أخرجه الشيخان[4] عن أبي هريرة ﷺ أنه كان يقول: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ، وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ ﷺ». وقد أخرجه مسلم[5] مرفوعاً صريحاً عن أبي هريرة ﷺ.

---

(١) باب: قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ ٨/ ١٨٥ (٤٥١٦).

(٢) باب: قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ ٨/ ٦١٠ (٤٨٥٧).

(٣) باب: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ ٨/ ٦١١ (٤٥٨٥).

(٤) **البخاري** في كتاب: النكاح باب: من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ٩/ ٢٤٤ (٥١٧٧)، **ومسلم** في كتاب النكاح باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ٢/ ١٠٥٤ (١٠٧/ ١٤٣٢).

(٥) في كتاب النكاح باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ٢/ ١٠٥٥ (١١٠/ ١٤٣٢).

تنبيه: قد يقول البعض: إذا كان كل ما سبق مرفوعاً إلى النبي ﷺ فما الحكمة في عدول التابعي عن قول الصحابي: سمعت رسول الله ﷺ، أو قال رسول الله ﷺ صراحة على هذه الألفاظ؟

والجواب: أنهم تركوا الجزم تورُّعاً واحتياطاً للشك في ثبوت الحديث عن النبي ﷺ، أو لكون التابعي شك في الصيغة التي سمع بها الحديث، وخشي أن يستبدل لفظ الأداء بلفظ غير موافق لطريقة التحمل ونحو ذلك، فأتى بمثل هذه الألفاظ الدالة على الرفع، من غير أن يذكر الرفع صراحة، ويدل على ذلك: ما سبق في رقم (٢) من قول أبي قِلابة: وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ إِنَّ أَنَسًا ﷺ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

٣ - حكم الحديث المرفوع:

الرفع صفة من صفات المتن لا دخل لها في الحكم على صحة الحديث أو عدم صحته، وعلى هذا فالمرفوع منه الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، وإنما يُحكَم على كل حديثٍ بما يليق بحاله بعد النظر في طرقه ومتونه، فمتى توفرت شروط الصحة أو الحسن حُكم عليه بالصحة أو الحسن، ومتى تخلف شرط منها فالحديث ضعيف بحسبه، والله أعلم.

المبحث الثالث

الحديث الموقوف

١ - تعريفه:

في اللغة: اسم مفعول من (وقف)، وكأنه سُمِّي بذلك لأن الراوي وقف به عند الصحابي، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ.

وفي الاصطلاح: هو ما أُضيف إلى الصحابة من أقوالهم وأفعالهم، متصلاً كان السند أو منقطعاً، وخَلاَ عن قرينةٍ تدل على أن حكمَه الرفعُ، ويسميه كثير من المحدثين أثرا.

واختلف العلماء في تقرير الصحابي هل يدخل في الموقوف أو لا يدخل، والراجح دخوله، قال الحافظ ابن حجر: والحكم فيه أنه إذا نُقل في مثل ذلك حضورُ أهل الإجماع فيكون نقلاً للإجماع، وإن لم يكن فإن خلا عن سببٍ مانعٍ من السكوت والإنكار فحكمُه حكمُ الموقوف، والله أعلم.

واشترط الإمام الحاكمُ أن يكون السندُ متصلاً إلى الصحابي، من غير إرسالٍ ولا إعضالٍ. وهو شرطٌ لم يوافقه عليه أحدٌ من العلماء.

فالعبرة - إذاً - بكونه منسوباً إلى الصحابي، سواء اتصل السند إليه أو انقطع، فإذا أُريد استعمالُ الموقوف فيما أضيف لغير الصحابة وجب تقييدُه، فيقال مثلا: هذا الحديث موقوفٌ على سعيد بن المسيَّب أو وقفه مالك على الزهري، ونحو ذلك

وإذا وُجدت قرينةٌ تدل على الرفع فهو مرفوع حكما كما سبق بيانه في المبحث السابق.

٢ - أمثلة الحديث الموقوف:

من الموقوف القولي: أخرج أحمد والبزار والطبراني بسند حسن[١] عن ابن مسعود ﷺ قال: «عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺقَالَ: إِنَّ اللهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللهِ سَيِّئٌ».

وأخرج أبو نعيم في الحلية[٢] عنه ﷺ قال: «ينبغي لحامل القرآن أن يُعْرَف بليلِه إذا الناسُ نائمون، وبنهارِه (يعني بصيام نهاره) إذا الناسُ يفطرون، وبِحُزْنِه إذا الناسُ يفرحون، وببكائِه إذا الناسُ يضحكون، وبصَمْتِه إذا الناسُ يخلطون، وبخُشُوعِه إذا الناسُ يَختالون، وينبغي لحاملِ القرآنِ أن يكونَ باكياً محزوناً حكيماً حليماً عليماً سِكِّيتاً، وينبغي لحاملِ القرآنِ أن لا يكونَ جافياً ولا غافلاً ولا صخَّاباً ولا صيَّاحاً ولا حَدِيداً».

وأخرج في الحلية[٣] أيضا عنه ﷺ قال: «أنتم أكثرُ صياماً وأكثرُ صلاةً وأكثرُ اجتهاداً من أصحاب رسول الله ﷺ، وهم كانوا خيراً منكم» قالوا: لِمَ يا أبا عبد الرحمن؟ قال: «هم كانوا أزهدَ في الدنيا وأَرْغَبَ في الآخرة».

ومن الموقوف الفعلي: ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه[٤] عن الشعبي قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يتصافحون، وإذا قدم أحدهم من سفر عانق صاحبه.

---

(١) في المسند ١/ ٣٧٩(٣٦٠٠)، والبزار (كشف الأستار) ١/ ٨١(١٣٠)، والطبراني في الكبير ٩/ ١١٨(٨٥٨٢).

(٢) ١/ ١٣٠.

(٣) ١/ ١٣٦.

(٤) في كتاب الأدب باب: الرجل يسلم على الرجل كلما لقيه.

وأخرج أبو نعيم في حلية الأولياء[1] عن عبد الله بن بريدة أن سلمان (الفارسي) كان يعمل بيديه فإذا أصاب شيئاً اشترى به لحماً أو سمكاً ثم يدعو المُجْذَمين (أي الذين ابتلوا بمرض الجُذام) فيأكلون معه.

وإنما كان سلمان يفعل ذلك تأنيساً لهم وتطييبا لخواطرهم.

٣ - حكم الحديث الموقوف:

الحديث الموقوف يدور بين الصحة والحسن والضعف، بحسب حال إسناده إلى الصحابي الجليل الذي أُضيف إليه.

٤ - حكم الاحتجاج بالموقوف في الأحكام الشرعية:

لما كان الصحابة ﷺ هم الذين عايشوا الوحي وشاهدوا التنزيل وعرفوا أسبابَ نزول الآيات وأسبابَ ورود الحديث، وكانوا أعلمَ باللغة وأدرى بمقاصد الشريعة، لما كان الأمر كذلك فإن لأقوالهم وأفعالهم أهميةً تفوق أهميةَ أقوال من تلاهم من التابعين والعلماء، ولهذا فإذا اتفق ملأ الصحابة على حكمٍ ما فهو إجماع يُحْتَج به عند سائر أهل العلم، ولا خلاف في ذلك.

لكن إذا انفرد أحدُ الصحابة بتقرير حكمٍ شرعي، ولم يخالفه غيرُه من الصحابة فقد اختلف العلماء في حُجِّيَّته، ومال الشافعي في (الرسالة) إلى الأخذ به، وذكر ابنُ القيم في (إعلام الموقعين) أن الإمام أحمد إذا وجد فتوى لبعض الصحابة لا يُعرَف له مخالف منهم لم يعْدُها إلى غيرهم ولا يقول: إن هذا إجماع، وإن اختلف الصحابة تخيَّر من أقوالهم ما كان أقربَها إلى الكتاب والسنة ولم يخرج من أقوالهم، فإن لم يتبين له أيها أقوى حكى الخلافَ في المسألة، وهو في كل ذلك يقدم أقوال الصحابة على الحديث الضعيف وعلى القياس.

---

(١) ١/ ٢٠٠.

بينما ذهب بعض العلماء إلى أن أقوالَ الصحابة وأفعالَهم ليست حجةً لاحتمال أن يكون ما قاله الصحابيُّ اجتهاداً خاصاً به أو سمعه من غيره وهم غير معصومين.

وقد ذهب الإمام ابن القيم في (إعلام الموقعين) إلى حجية قول الصحابي وفتواه وذكر ثلاثةً وأربعين وجها لوجوب إتباع أقوال الصحابة، ثم قال في خاتمتها: «فتلك الفتوى التي يفتي بها أحدُهم لا تخرج عن ستة أوجه: أحدها: أن يكون سمعها من النبي ﷺ، الثاني: أن يكون سمعها ممن سمعها منه، الثالث: أن يكون فهمها من آية من كتاب الله فهماً خَفِيَ علينا، الرابع: أن يكون قد اتفق عليها ملؤُهم ولم يُنْقَل إلينا إلا قول المفتي بها وحده، الخامس: أن يكون لكمال علمه باللغة ودلالة اللفظ على الوجه الذي انفرد به عنا أو لقرائن حالية اقترنت بالخطاب أو لمجموع أمور فهموها على طول الزمان من رؤية النبي ﷺومشاهدة أفعاله وأحواله وسيرته وسماع كلامه والعلم بمقاصده وشهود تنزيل الوحي ومشاهدة تأويله بالفعل، فيكون فهم ما لا نفهمه نحن.

وعلى هذه التقادير الخمسة تكون فتواه حجةً يجب إتباعها.

السادس: أن يكون فهم ما لم يُرِدْهُ النبي ﷺ وأخطأ في فهمه، والمرادُ غيرُ ما فهمه، وعلى هذا التقدير لا يكون قولُه حجةً. ومعلومٌ قطعاً أن وقوعَ احتمال من خمسةٍ أغلب على الظن من وقوع احتمال واحد معين...» إلخ.

وعلى كل حال فالذي تميل إليه النفس هو الاحتجاج بأقوال الصحابة ما لم يختلفوا، فإذا اختلفوا أُخذ برأي أعلمهم وأقربهم إلى الكتاب والسنة أو إلى القياس الصحيح، لكن لا نجعل قيمةَ الموقوف هي نفسَ قيمة المرفوع، والله أعلم.

المبحث الرابع

الحديث المقطوع

١ - تعريفه:

في اللغة: عكس الموصول، وهو اسم مفعول من القطع، ويُجمع على مقاطع ومقاطيع، بحذف الياء وإثباتها.

وفي الاصطلاح: ما أضيف إلى التابعين من أقوالهم وأفعالهم، وخلا عن قرينة تدل على رفعه أو وقفه. وألحق ابن حجر بذلك: ما أُضيف إلى مَن بعد التابعين أيضا، فكل ذلك يسمى مقطوعا، ويمكن أن يقال فيه: موقوف على فلان.

فإذا وُجدت فيه قرينةٌ تدل على رفعه فهو مرفوعٌ مرسل، وإن وُجدت قرينةٌ تدل على وقفه فهو في حكم الموقوف.

٢ - الفرق بينه وبين المنقطع:

سوّى بعضُ الأئمة كالشافعي والطبراني والحميدي والدارقطني بين المقطوع والمنقطع، وعرفوه بأنه ما لم يتصل إسناده، وفرق جمهور العلماء بينهما: بأن المقطوع من مباحث المتن، والمنقطع من مباحث السند، فيقال متن مقطوع،ولا يقال: سند مقطوع، ويقال: سند منقطع، ولا يقال: سند مقطوع.

وقد اعتذر العلماء للشافعي في هذا الاستعمال بأنه كان قبل استقرار الاصطلاح على التفريق بينهما، وأما صنيع مَنْ بعده في التسوية فمحمول على التجوّز في الاصطلاح.

٣ - أمثلته:

من المقطوع القولي: ما أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء[1] عن أبي مسلم

---

(١) ٢/١٢٦.

الخَوْلاَني أنه نادى معاوية بن أبي سفيان ﷺ، وهو جالس على منبر دمشق فقال: يَا معاويةُ، إنما أنت قبرٌ من القبور إن جئتَ بشيءٍ كان لك شيءٌ، وإن لم تَجِيءْ بشيءٍ فلا شيءَ لك. يا معاوية، لا تحسبنَّ الخلافةَ جمعَ المال وتفريقَه، ولكن الخلافةَ العملُ بالحق، والقولُ بالمَعْدَلة، وأخذُ الناس في ذات الله عز وجل. يا معاويةُ، إنا لا نبالي بكَدَر الأنهار ما صَفَتْ لنا رأسُ عيننا، وإنك رأسُ عيننا. يا معاويةُ إياك أن تَحيفَ على قبيلةٍ من قبائل العرب فيذهبَ حَيْفُك بعَدْلِك.

فلما قضى أبو مسلم مقالته أقبل عليه معاوية فقال: يرحمك الله.

وأخرج عبد الرزاق في مصنفه[1] عن إبراهيم النخَعِي قال: إذا دخلتَ المسجدَ فسلِّم على رسول الله ﷺ، وإذا دخلتَ على أهلك قل: السلام عليكم، و إذا دخلتَ بيتاً ليس فيه أحدٌ فقل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين.

ومن المقطوع الفعلي: ما أخرجه عبد الرزاق المصنف[2] عن أيوب السَّخْتِياني قال: كان ابنُ سيرين يصلي والمصحف إلى جنبه فإذا تردَّد نظر فيه.

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه[3] عن داود بن قيس قال: رأيت القاسم (ابن محمد) قميصُه إلى الكعب. وعن مغيرة قال: كان إبراهيم (النخَعي) قميصُه على ظهر القدم.

٤ - حكمه وحجيته:

الحديث المقطوع إذا صحت نسبته إلى التابعي فمَن دونه فقد اختلف العلماء في الاحتجاج به، والصواب إن شاء الله: أنه يكون حجة إذا كانت فيه قرينة تدل على رفعه، وعندئذ يكون من المرفوع المرسل، أما ما كان اجتهادا من التابعين فمَن

---

(١) ١/٤٢٧ (١٦٦٨).

(٢) ٢/٤٢٠ (٣٩٣١).

(٣) في كتاب: اللباس، باب في طول القميص كم هو وإلى أين هو في جره.

دونهم فليس بحجة يجب اتباعها، بل إن بعض العلماء كالزركشي لم يعتبره من أنواع الحديث أصلا، واعتبر أن في إدخاله في أنواع الحديث تسامحاً كبيرا.

٥ - مظان الموقوف والمنقطع:

الموقوفات والمقاطيع موجودة في كثير من كتب الحديث، ومن أهم الكتب التي استكثرت منها: مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، وسنن سعيد بن منصور، وتفسير عبد الرزاق، وتفسير ابن جرير، وتفسير ابن أبي حاتم، وحلية الأولياء لأبي نعيم، وغيرها.

تنبيه: أورد بعض مصنفي كتب الحديث الموضوع أحاديث موقوفة أو مقطوعة ضمن مصنفاتهم، باعتبار أنها لا تصح عن النبي ﷺ، وهذا من الخطأ الذي يجب التنبه إليه، فقد لا يصح الحديث عن النبي ﷺ، لكنه صحيح النسبة إلى الصحابي أو التابعي، فعندئذ يقال: إنه موقوف أو مقطوع ولا يقال: إنه موضوع.

قال السيوطي في تدريب الراوي في آخر الكلام على الحديث الموقوف[1]: «جمع أبو حفص بن بدر الموصلي كتابا سماه (معرفة الوقوف على الموقوف) أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في مؤلفاتهم فيها وهو صحيح عن غير النبيﷺ، إما عن صحابي أو تابعي فمَن بعده، وقال: إن إيراده في الموضوعات غلطٌ، فبَيْنَ الموضوعِ والموقوفِ فرقٌ».

---

(١) ١/١٩٥.



الفصل الرابع

أقسام الحديث من حيث عدد رواته وطرقه

وفيه مبحثان :

١ – الحديث المتواتـــر .

٢ – حديـــث الآحـــاد .

أهداف دراسة الفصل الرابع

(أقسام الحديث من حيث عدد رواته وطرقه)

يتوقع منك أيها الدارس الكريم بعد دراسة هذا الفصل ما يلي:

١ - أن تعرف أقسام الحديث بحسب عدد الرواة الذين رووه وحكم كل قسم من حيث القبول والرد، والكتب المصنفة في كل قسم.

٢ - أن تعرف معاني كل من الحديث المتواتر والمشهور والعزيز والغريب.

٣ - أن تدرك أن اصطلاح (حديث الآحاد) لا يعني بالضرورة أنه قد انفرد بروايته واحد فقط من العلماء.

٤ - أن تدرك أن وصف الحديث بالمشهور لا يعني بالضرورة أنه حديث صحيح، كما أن وصفه بالغريب لا يعني بالضرورة أنه حديث ضعيف.

٥ - أن تدرك مدى الجهد العظيم الذي بذله العلماء في تتبع طرق الحديث، حتى ميزوا ما تعددت طرقه مما لم تتعدد طرقه، وتمكنوا من خلال ذلك من معرفة ما أخطأ فيه الثقات من أهل العلم، وما لم يخطئوا فيه.

تمهيد

ينقسم الحديث من حيث عدد الرواة الذين رووه والطرق والأسانيد التي رُوِي بها إلى قسمين أساسيين:

١ – قسم كان العلم به عاماً ذائعاً بين العدد الكبير من الصحابة، ونقلوه إلى جموع التابعين، ثم تناقلته الأجيالُ جمعاً عن جمع، ويقال له: المتواتر، وكان الإمام الشافعي يسميه (علم العامة) أي العلم الذي يعرفه عامة الناس لكثرة ناقليه، ككون الصلوات المفروضة خمسا، وكون الظهر أربعا والفجر ركعتين، ونحو ذلك مما يستوي في العلم به العلماءُ وغير العلماء.

٢ – وقسم كان نقله محصوراً في صحابي أو اثنين أو ثلاثة وتناقله الرواة بأعداد محصورة ويسمى خبر الآحاد أو خبر الواحد.

وهذا التقسيم لم يكن شائعاً بين الصحابة والتابعين والعلماء المتقدمين، لكن كان مصطلح خبر الواحد شائعاً عندهم، حتى إن الإمام البخاري في صحيحه وضع كتاباً سماه (كتاب أخبار الآحاد)، وقبله اجتهد الإمام الشافعي في تقرير حجية خبر الآحاد في كتابه العظيم (الرسالة)، ثم اشتهر عند العلماء تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد بعد القرن الرابع، واستقر الأمر على ذلك.

ولذلك كان من المناسب دراسة هذا الموضوع في هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول

الحديث المتواتر

١- تعريفه:

في اللغة: التواتر في اللغة: التتابع، يقال: تواتر المطر أي تتابع نزوله، وتواتر المصلون إلى المسجد، أي تتابع مجيئهم بعضُهم في إثْر بعض.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي رواه جَمعٌ كثيرٌ يُؤْمَن تواطؤُهم (أي اتفاقهم) على الكذب، عن جمع كثير، من أول السند إلى منتهاه، ويكون مستندُهم الحس.

بمعنى أن الحديثَ لكي يكون متواتراً لا بد أن ينقلَه جمعٌ من الصحابة لا يُتَصوَّر اتفاقُهم على الكذب على النبي ﷺ أنهم سمعوا النبي ﷺ يقول قولاً، أو رأوه يفعل فعلاً، ثم ينقله عن هذا الجمع من الصحابة جمعٌ آخرُ كثيرٌ من التابعين، ثم يرويه عن هؤلاء التابعين جمعٌ آخر كثيرٌ من تابعي التابعين، وهكذا إلى أن دُوِّن الحديث في كتب السنة المعتبرة.

وعلى هذا فشروط الحديث المتواتر أربعة:

١ - أن يكون عددُ رواته من الصحابة كثيراً، بحيث لا يقلُّ عددهم بأي حال من الأحوال عن أربعةٍ ممن يحصل العلم بصدقهم قطعاً عن رسول الله ﷺ سماعاً من فيه، ثم يسمع من هؤلاء الجمع جمعٌ ثانٍ كثير، ثم يسمع منهم جمعٌ كثيرٌ، وهكذا في كل الطبقات. والضابطُ في العدد أن يكون عدداً يفيد خبرُهم العلم.

٢ - أن تحيل العادةُ توافقَ هؤلاء الرواة في كل الطبقات على الكذب، كأن يكونوا من الأئمة الكبار المشهورين بالعدالة والثقة، أو يكونوا من بلاد مختلفة، أو من مذاهبَ متعددة، بحيث لا يكون هناك سببٌ يجعل من الممكن أن يتفق هؤلاء الرواةُ على تأليف خبر وروايته في الناس، كما أنه يستحيلُ أن يحصل منهم جميعاً التوافق على الكذب مصادفةً أو سهوا.

فالعبرة - إذاً - ليست برواية عددٍ معينٍ للحديث، بل العبرةُ بعدم إمكان اتفاقهم على الكذب، فالأربعة الذين يتوفر فيهم هذا الشرط يكون حديثُهم متواتراً والمائة الذين يمكن اتفاقُهم على الكذب لا يُعَدّ حديثُهم متواترا.

٣ - أن يكون مستندُ هؤلاء الرواة الحسَّ، بمعنى أنهم سمعوا النبي ﷺ يقول، أو رأوه يفعل، فلا يدخل في ذلك القضايا التي تستند إلى العقل، فلو اتفق مئات العقلاء بعد البحث والنظر العقلي في النفس والكون على أن الله واحد فإن ذلك لا يدخل في باب التواتر، لأنه ليس خبرا.

٤ - أن يفيد خبرُهم العلمَ اليقينيَّ لسامعه. وحصولُ العلم لا يتوقف على عددٍ معيَّنٍ، بل هو يحصل أحياناً بكثرة الرواة، وأحياناً بتحقُّق أوصافٍ معينةٍ في الرواة، وأحيانا بقرائنَ وأماراتٍ تَحُفُّ بالخبر، وأحياناً بالقبول العام من الأمة للخبر.

٢ - أقسام المتواتر:

قسَّم العلماء الحديث المتواتر قسمين:

الأول: المتواتر اللفظي: هو الحديث الذي تواترت روايتُه على لفظٍ واحدٍ، وإن اختلفت بعض الكلمات بين الرواة بما لا يؤثر في تغيير المعنى.

ومن أمثلته:

أ - حديث «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[١]

رواه عن النبي ﷺ أكثر من سبعين صحابيا منهم العشرة المبشرون بالجنة، ورواه عنهم الجم الكثير من الرواه جيلا بعد جيل، ولا يكاد يخلو منه كتاب من كتب السنة الأصول.

---

(١) سبق تخريجه في الفصل الأول.

ب – حديث:[١] «**نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ**» رواه سبعة وعشرون صحابيا.

ج – حديث:[٢] «**نَضَّرَ اللهُ امْرَءاً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثاً، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَإِنَّهُ رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ. ثَلاثُ خِصَالٍ لا يَغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ أَبَداً: إِخْلاصُ الْعَمَلِ للهِ، وَمُنَاصَحَةُ وُلاةِ الأَمْرِ، وَلُزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ**».

رواه أكثر من عشرين صحابيا منهم عمر وعثمان وعلي ﷺ، وهذا أحد روايات حديث زيد بن ثابت ﷺ.

قال القاضي الرامهرمزي في المحدث الفاصل: « قوله ﷺ: نضر الله امرأ، مخفف، وأكثر المحدثين يقوله بالتثقيل إلا من ضبط منهم، والصواب التخفيف، ويحتمل معناه وجهين: أحدهما: يكون في معنى ألبسه الله النضرة وهي الحسن وخلوص اللون، فيكون تقديره: جمَّله الله وزيَّنه، والوجه الثاني: أن يكون في معنى أوصله الله إلى نضرة الجنة وهي نعمتها ونضارتها، قال الله عز وجل: ﴿**تعرف في وجوههم نضرة النعيم**﴾، وقال: ﴿**ولقاهم نضرة وسرورا**﴾».

ومعنى (ثَلاثُ خِصَالٍ لا يَغِلُّ...): أن هذه الخصال الثلاث تُسْتَصْلَح بها

---

(١) الحديث مروي عن عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وابن عباس، وحذيفة، وسمرة، وأبي بكرة، وعمرو بن العاص، وأم أيوب، وغيرهم ﷺ

انظر: البخاري في كتاب: الخصومات، باب: كلام الخصوم بعضهم في بعض ٥/ ٧٣ (٢٤١٩)، وأرقام (٤٩٩٢، ٥٠٤١، ٦٩٣٦، ٧٥٥٠).

ومسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف ١/ ٥٦٠ (٨١٨، ٨٢١).

وأبو داود في كتاب: الصلة، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف ٢/ ٧٥ (١٤٧٨:١٤٧٥).

والترمذي في كتاب: القراءات، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف ٥/ ١٧٧ (٢٩٤٣-٢٩٤٤).

والنسائي في كتاب: الافتتاح، باب: جامع ما جاء في القرآن ٢/ ١٥٠- ١٥٣.

وأحمد ١/ ٢٤، ٤٠، ٤٢، ٤٤٥ و ٢/ ٣٠٠، ٣٣٢، ٤٤٠ و ٤/ ١٦٩، ٢٠٤، ٢٠٥ و ٥/ ١٦، ٤١، ١١٤، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٢، ٣٨٥، ٣٩١، ٤٠٠، ٤٠٥ و٦/ ٤٣٣، ٤٦٢.

(٢) سبق تخريجه في الفصل الأول.

القلوب، فمن تمسك بها طَهُرَ قلبُه من الخيانة والحقد والشر. وكلمة (يَغِل) بتشديد اللام وتخفيفها، فبالتشديد من الغل وهو الحقد والشحناء، وبالتخفيف من الوغول وهو الدخول في الشر.

الثاني: المتواتر المعنوي: هو أن يروي جمعٌ كبيرٌ يستحيل تواطؤهم على الكذب أحاديثَ في موضوعاتٍ مختلفةٍ لم يبلغ أيٌّ منها درجةَ التواتر في نفسه، لكن بينها قدراً مشتركاً أو معلومةً مشتركةً، بمعنى أن كلاً منهم يروي حادثةً أو حديثاً يختلف عما يرويه غيره، لكن أحاديثَهم جميعاً تتضمَّن أمراً مشتَركاً، فهذا القدر المشترك يسمي: (المتواتر المعنوي).

ومن أمثلته:

أ – رفع اليدين في الدعاء؛ فقد ورد في أكثر من مائة حديث أنه ﷺ رفع يديه في الدعاء، وكل حديث منها في ذاته حديث آحاد، ويتناول قصة غير ما تناوله الحديث الآخر، لكنها جميعاً تتضمن أن النبيَّ ﷺ رفع يديه حين دعا. فالرفعُ متواترٌ باعتبار المجموع.

ب – المسح على الخفين: فقد روى أكثر من أربعين صحابيا أحاديثَ متعددةً يتضمن كلٌّ منها شيئاً في المسح على الخفين، فمشروعيةُ المسح متواترةٌ باعتبار مجموع تلك الروايات.

ج – المسيح الدجال: فقد رُوِيَت أحاديثُ كثيرة في التحذير من فتنته، وفي بيان أوصافه وفي التعوُّذ منه، وفي أحوالٍ تتعلق به، وفي خروجه، وكونه علامةً من علامات الساعة، إلى غير ذلك، وهي كلُّها أحاديثُ آحاد، لكنها تشترك في إثبات شخصية الدجال. فخروج الدجال متواتر باعتبار مجموع الروايات.

٣ - حكم الحديث المتواتر:

الحديث المتواتر - لفظيّاً كان أو معنويّاً - يفيد العلمَ اليقينيَّ القطعيَّ،

ويسميه العلماء (العلم الضروري) أي الذي يُضطَر الإنسان إلى تصديقه بحيث لا يمكنه دفعُه أو ردُّه. ومن ثَـمّ يجب العملُ بما فيه من أحكامٍ شرعيةٍ، والاعتقادُ بصحةِ ما ورد فيه كالاعتقاد بصحة ما جاء في القرآن الكريم، كما أن إنكارَه وجحودَه ممن علم بتواتره يؤدي إلى الكفر؛ وذلك لأنه قطعيُّ الثبوت عن رسول الله ﷺ، فالذي يرده - عالماً بتواتره - يكون قد ردّ على رسول الله ﷺ ما جاء به فيكون كافراً، بخلاف الذي يتأوَّله، أو يفهمُه على غير وجهه، أو يجهل كونَه متواتراً، أو يجهل حكمَ منكر المتواتر، فهذا لا يدخل في باب الكفر، لكن يجب أن يُبَيَّن له الصواب ويُدعَى إلى الحق، والله أعلم.

٤ - هل توجد أحاديث متواترة؟

يرى بعض العلماء أن الحديث المتواتر بالتعريف الذي سبق في أول الفصل لا وجودَ له أصلاً. فلا يوجد حديثٌ سمعه عددٌ كبيرٌ من الصحابة في مجلسٍ واحدٍ من النبي ﷺ ثم سمعه منهم عددٌ كبيرٌ من التابعين، وهكذا. وقالوا: إن الأمثلة المضروبة هي عبارة عن أحاديث آحاد رويت من طرق متعددة. وقالوا: إن التعريف المذكور يخرج به عن علوم المصطلح أصلاً، إذ لا حاجةَ إلى البحث عن رواته أو التحقق من وجود شروط الصحة والقبول فيه.

ويرى هذا الفريق أن هناك ما يسمى: (خبر العامة) وهو ما عرفه الناس جميعاً لا من طريق الرواية، بل من نقل الأجيال بعضها عن بعض، ككون الصلوات خمساً، ومواقيت الصلوات وهيأة الصلاة، وألفاظ الأذان، وغير ذلك مما اشتهر بين العامة والخاصة ولم يلتفت العامة فيه إلى كونه ورد في حديث أو في أكثر من حديث.

وذهب فريق آخر: إلى أن المتواترَ موجودٌ، ولكنه قليلٌ ونادرٌ، ولا يتجاوز الأمثلة المذكورة من قبل. واعتبره بعضهم كابن الصلاح من الحديث المشهور، الذي سيأتي الحديث عنه فيما بعد.

وأكثر العلماء على أنه موجودٌ بكثرة، فإن أحاديثَ كثيرةً مما يتعلق بالعبادات كوضوئه ﷺ وصلاته وصومه وحجه وغير ذلك هي مما نقله الناسُ جمعاً عن جمع.

قال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر: «ومن أحسن ما يُقَرَّر به كونُ المتواتر موجوداً وجودَ كثرةٍ في الأحاديث أن الكتبَ المشهورةَ المتداوَلَةَ بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوعَ عندهم بصحةِ نسبتِها إلى مصنِّفِيها إذا اجتمعتْ على إخراجِ حديثٍ وتعددتْ طرقُه تعدداً تُحِيل العادةُ تواطؤَهم على الكذب إلى آخر الشروط أفاد العلمَ اليقينيَّ بصحتِه إلى قائله، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير».

ولعل الحافظ ابن حجر -رحمه الله- قصد بذلك المتواترَ المعنويَّ فإنه كثير، وأما المتواترُ اللفظيُّ فليس بنفس الكثرة، والله أعلم.

٥ - الكتب المصنفة في المتواتر:

ألف بعض العلماء كتباً جمعوا فيها الأحاديثَ التي تُعد متواترةً تواتراً لفظيّاً أو معنويّاً، ومنها:

أ - كتاب (الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة) للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وقد اختصره في كتاب سماه: (الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة)، ثم اختصر الأزهار في جزء صغير سماه: (قطف الأزهار).

ب - كتاب: (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) لأبي عبد الله محمد بن جعفر الإدريسي الكتاني.

ج - كتاب: (إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة على الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة) للشيخ المحدث عبد العزيز الغماري.

المبحث الثاني

حديث الآحاد

١ - تعريفه:

في اللغة: الآحاد جمع أحد وهو بمعنى الواحد.

وفي الاصطلاح: هو ما لم يجمع شروط المتواتر، أو هو ما رواه عدد محصور من الرواة لم يبلغوا حد التواتر. بمعنى أنهم عدد قليل واحد أو اثنين أو ثلاثة في كل طبقة أو أنهم أكثر من ذلك ولكن لا تمنع العادةُ اتفاقَهم على الكذب.

٢ - أمثلته:

أكثر السنة هي من هذا القسم، وهاك أمثلةً له:

١ – **قال الإمام أبو داود**[1]: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّمْلِيُّ وَابْنُ عَوْفٍ -وَهَذَا لَفْظُه- قَالَا: حَدَّثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَن ثَوْرٍ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّكَ إِنْ اتَّبَعْتَ عَوْرَاتِ النَّاسِ أَفْسَدْتَهُمْ أَوْ كِدْتَ أَنْ تُفْسِدَهُمْ**». فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: كَلِمَةٌ سَمِعَهَا مُعَاوِيَةُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ نَفَعَهُ اللهُ تَعَالَى بِهَا.

وقال أبو داود أيضا: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْحَضْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا ضَمْضَمُ بْنُ زُرْعَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، وَكَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، وَعَمْرِو بْنِ الْأَسْوَدِ، وَالْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ، وَأَبِي أُمَامَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الْأَمِيرَ إِذَا ابْتَغَى الرِّيبَةَ فِي النَّاسِ أَفْسَدَهُمْ**».

فهذا حديثٌ مرويٌّ عن عددٍ من الصحابة، وهم الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ، وَأَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِي، وَمُعَاوِيَةُ بنُ أَبِي سُفْيَانَ، وعن عدد من كبار التابعين مرسلا

---

(١) أبو داود في كتاب: الأدب، باب: في النهي عن التجسس ٤/ ٢٧٢(٤٨٨٨-٤٨٨٩).

وهم جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، وَكَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، وَعَمْرِو بْنِ الْأَسْوَدِ، ولكنه لا يبلغ درجة التواتر، فهو حديث آحاد.

٢ – قال الإمام مسلم في الصحيح:[١] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: مَرَّ بِالشَّامِ عَلَى أُنَاسٍ وَقَدْ أُقِيمُوا فِي الشَّمْسِ وَصُبَّ عَلَى رُءُوسِهِمْ الزَّيْتُ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قِيلَ: يُعَذَّبُونَ فِي الْخَرَاجِ. فَقَالَ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ فِي الدُّنْيَا**».

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَرَّ هِشَامُ بْنُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ عَلَى أُنَاسٍ مِنْ الْأَنْبَاطِ بِالشَّامِ قَدْ أُقِيمُوا فِي الشَّمْسِ، فَقَالَ: مَا شَأْنُهُمْ؟ قَالُوا: حُبِسُوا فِي الْجِزْيَةِ. فَقَالَ هِشَامٌ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا**».

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ (ح) وحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ قَالَ: وَأَمِيرُهُمْ يَوْمَئِذٍ عُمَيْرُ بْنُ سَعْدٍ عَلَى فِلَسْطِينَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَحَدَّثَهُ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَخُلُّوا.

حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ وَجَدَ رَجُلاً وَهُوَ عَلَى حِمْصٍ يُشَمِّسُ نَاساً مِنَ النَّبَطِ فِي أَدَاءِ الْجِزْيَةِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ يعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا**».

وقال الإمام أحمد في المسند[٢]: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عِيَاضَ بْنَ غَنْمٍ رَأَى نَبَطًا يُشَمَّسُونَ فِي

---

(١) كتاب البر والصلة والآداب باب الوعيد الشديد لمن عذب الناس بغير حق ٤/ ٢٠١٧(٢٦١٣).
(٢) المسند ٣/ ٤٠٤(١٥٣٣٤).

الجِزْيَةِ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا».

وفي رواية قال أحمد[1]: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ، حَدَّثَنِي شُرَيْحُ بْنُ عُبَيْدٍ الْحَضْرَمِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ: جَلَدَ عِيَاضُ بْنُ غَنْمٍ صَاحِبَ دَارِيَا حِينَ فُتِحَتْ، فَأَغْلَظَ لَهُ هِشَامُ بْنُ حَكِيمٍ الْقَوْلَ حَتَّى غَضِبَ عِيَاضٌ، ثُمَّ مَكَثَ لَيَالِيَ، فَأَتَاهُ هِشَامُ ابْنُ حَكِيمٍ، فَاعْتَذَرَ إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ هِشَامٌ لِعِيَاضٍ: أَلَمْ تَسْمَعْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا أَشَدَّهُمْ عَذَابًا فِي الدُّنْيَا لِلنَّاسِ»؟ فَقَالَ عِيَاضُ بْنُ غَنْمٍ: يَا هِشَامُ ابْنَ حَكِيمٍ، قَدْ سَمِعْنَا مَا سَمِعْتَ، وَرَأَيْنَا مَا رَأَيْتَ، أَوَ لَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِسُلْطَانٍ بِأَمْرٍ فَلَا يُبْدِ لَهُ عَلَانِيَةً، وَلَكِنْ لِيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَيَخْلُوَ بِهِ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَذَاكَ، وَإِلَّا كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ لَهُ»؟.

وفي رواية قال أحمد[2]: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عِيَاضَ بْنَ غَنْمٍ وَهِشَامَ بْنَ حَكِيمِ ابْنِ حِزَامٍ مَرَّا بِعَامِلِ حِمْصَ وَهُوَ يُشَمِّسُ أَنْبَاطًا فِي الشَّمْسِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْعَامِلِ: مَا هَذَا يَا فُلَانُ؟ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا».

فهذه كلها روايات تبين أن الحديث قد سمعه كل من هشام بن حكيم بن حزام وعياض بن غنم من النبي ﷺ، لكنها لا تبلغ التواتر.

٣ - حكم حديث الآحاد وحجيته:

يرى جمهور العلماء أن حديث الآحاد يفيد العلم النظري، أي يتوقف على النظر والاستدلال على صحته والتأكد من صدق الناقلين له، وسلامته من

(١) نفسه (١٥٣٣٣).

(٢) نفسه (١٥٣٣٦)

الأخطاء والعلل، فإذا تبين بعد البحث صحتُه أو حُسْنُه فإنه يفيد الظنَّ الغالب، ويجب العمل به، ولا يُعَدُّ منكرُه أو جاحدُه كافرا.

ويرى فريقٌ من العلماء أن حديث الآحاد إذا توافرت فيه شروط القبول أفاد العلم اليقيني، وليس الظن الراجح، وإن كان منكرُه لا يكفر.

وعلى كل حال فلا خلاف بين العلماء الذين يُعْتَدُّ بقولهم على وجوب العمل به متى ثبت قبوله.

وقد توسع الإمام الشافعي في بيان حجية خبر الواحد الصحيح، وردّ على من أنكر حجيته، في كتابه القيم (الرسالة)، وكثرتْ ردودُ العلماء على من ادعى عدمَ وجوب العمل بخبر الواحد قديماً من المعتزلة وحديثاً من معتزلة العصر العلمانيين وأتباع المستشرقين ومن يسمون أنفسهم (التنويريين) ومن يدعون أنفسهم (القرآنيين).

ومن باب الإشارة فقط أنقل هنا كلمة للإمام الشافعي وأخرى للبخاري في بيان حجية خبر الواحد:

أ- قال الشافعي -رحمه الله- في كتابه (أحكام القرآن) بعد أن ذكر أن الله أرسل الرسل - وهم أفراد - إلى الخلق وجعلهم حجةً عليهم، وذكر بعض الآيات في ذلك، قال: «فأقام جل ثناؤه حجتَه على خلقه في أنبيائه بالأعلام التي باينوا بها خلقَه سواهم، وكانت الحجةُ على مَنْ شاهد أمورَ الأنبياء دلائلَهم التي باينوا بها غيرَهم وعلى من بعدهم، وكان الواحدُ في ذلك وأكثرُ منه سواءً، تقوم الحجة بالواحد منهم قيامَها بالأكثر، قال تعالى: ﴿**وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ. إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ**﴾ (يس: ١٤)، قال فظاهَر الحجةَ عليهم باثنين ثم ثالث، وكذا أقام الحجة على الأمم بواحد، وليس الزيادةُ في التأكيد مانعةً من أن تقومَ الحجة

بالواحد، إذا أعطاه الله ما يباين به الخلقَ غير النبيين».

واحتج الشافعي بالآيات التي وردت في القرآن: «في فرض الله طاعة رسوله ﷺ ومن بعده إلى يوم القيامة واحداً واحداً في أن على كل واحدٍ طاعتَه، ولم يكن أحدٌ غاب عن رؤية رسول الله ﷺ يعلم أمر رسول الله ﷺ وشرَّف وكرَّم إلا بالخبر عنه» وبسط الكلام فيه.

ب – **أما الإمام البخاري -رحمه الله-** فقد أورد في صحيحه كتاباً بعنوان: (أخبار الآحاد)، ابتدأه بقوله (باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام) أورد فيه بعض دلائل حجية خبر الواحد، وسأنقل هذا الباب كاملا للإفادة والبركة، ولترى كيف حشد البخاري رحمه الله في هذا الباب الأدلةَ المُقْنِعَةَ لِحُجِّيَّة خبر الآحاد.

قال الإمام -رحمه الله-:[1] «بَاب: مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَبَرِ الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ فِي الْأَذَانِ والصلاة وَالصَّوْمِ وَالْفَرَائِضِ وَالْأَحْكَامِ وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿**فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**﴾ (التوبة:١٢٢)، وَيُسَمَّى الرَّجُلُ طَائِفَةً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا**﴾ (الحجرات:٩) فَلَو اقْتَتَلَ رَجُلَانِ دَخَلَ فِي مَعْنَى الْآيَةِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا**﴾ (الحجرات:٦)، وَكَيْفَ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَرَاءَهُ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، فَإِنْ سَهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ رُدَّ إِلَى السُّنَّةِ.

١ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ ﷺ قَالَ: أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَفِيقًا، فَلَمَّا ظَنَّ أَنَّا قَدْ اشْتَهَيْنَا أَهْلَنَا أَوْ قَدْ اشْتَقْنَا سَأَلَنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا، فَأَخْبَرْنَاهُ، قَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ فَأَقِيمُوا

---

(١) ج١٣ من ص ٢٣١ إلى ص ٢٣٣ (٧٢٤٦: ٧٢٦٠).

فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ، وَمُرُوهُمْ - وذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا أَوْ لَا أَحْفَظُهَا - وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتْ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ، فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ - أَوْ قَالَ يُنَادِي - لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ وَيُنَبِّهَ نَائِمَكُمْ، وَلَيْسَ الْفَجْرُ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا**» وَجَمَعَ يَحْيَى كَفَّيْهِ «حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا» وَمَدَّ يَحْيَى إِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَتَيْنِ.

٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ دِينَارٍ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ بِلَالاً يُنَادِي بِلَيْلٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ**».

٤ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «**وَمَا ذَاكَ؟**» قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا. فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ

٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقَصُرَتْ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ: «**أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟**» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ. فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ ثُمَّ رَفَعَ.

٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: بَيْنَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ، فَاسْتَقْبِلُوهَا. وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّأْمِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ.

٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ

ﷺ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمَدِينَةَ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ (البقرة: ١٤٤) فَوُجِّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، وَصَلَّى مَعَهُ رَجُلٌ الْعَصْرَ ثُمَّ خَرَجَ فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَّهُ قَدْ وُجِّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ. فَانْحَرَفُوا وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ.

٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ،حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ وَأَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ ﷺ شَرَابًا مِنْ فَضِيخٍ وَهُوَ تَمْرٌ، فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ. فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أَنَسُ، قُمْ إِلَى هَذِهِ الْجِرَارِ فَاكْسِرْهَا. قَالَ أَنَسٌ: فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى انْكَسَرَتْ.

(المهراس: صخرة منقورة تسع كثيرا من الماء، وقد يُعمَل منها حياض للماء).

٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ صِلَةَ، عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَهْلِ نَجْرَانَ: «لَأَبْعَثَنَّ إِلَيْكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ» فَاسْتَشْرَفَ لَهَا أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ ، فَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ ﷺ.

١٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ،حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ».

١١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا غَابَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَشَهِدْتُهُ أَتَيْتُهُ بِمَا يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَإِذَا غِبْتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَشَهِدَهُ أَتَانِي بِمَا يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ جَيْشًا وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا،

فَأَوْقَدَ نَارًا وَقَالَ: ادْخُلُوهَا. فَأَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا فَرَرْنَا مِنْهَا. فَذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: «**لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»، وَقَالَ لِلآخَرِينَ: «**لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ**».

١٣ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ ﷺ أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ قَامَ رَجُلٌ مِنْ الْأَعْرَابِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ اقْضِ لِي بِكِتَابِ اللهِ. فَقَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللهِ، اقْضِ لَهُ بِكِتَابِ اللهِ، وَأْذَنْ لِي. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**قُلْ**» فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا - وَالْعَسِيفُ: الْأَجِيرُ - فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةٍ مِنْ الْغَنَمِ وَوَلِيدَةٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى امْرَأَتِهِ الرَّجْمَ، وَأَنَّمَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ. فَقَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ، أَمَّا الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ فَرُدُّوهَا، وَأَمَّا ابْنُكَ فَعَلَيْهِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ - لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ - فَاغْدُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا**» فَغَدَا عَلَيْهَا أُنَيْسٌ، فَاعْتَرَفَتْ، فَرَجَمَهَا». انتهى الباب بطوله.

فأنت ترى كيف استدل البخاري بالآيات والأحاديث وبعمل الصحابة ﷺ على قبول خبر الواحد والعمل به في العبادات والأحكام، فاستدل ببعثه ﷺ الواحد بعد الواحد إلى أقوام مختلفين، لأن إصابة الظن بخبر الصدوق غالبة ووقوع الخطأ نادر، فلا تُتْرَك المصلحةُ الغالبةُ خشيةَ المفسدةِ النادرة. ولذلك عمل النبي ﷺ بخبر الواحد في السهو في الصلاة، وفي الحكم بين الناس، وعمل الصحابة ﷺ بخبر الواحد في التحول عن القبلة، وفي تحريم الخمر، وفي النقل عن رسول الله ﷺ، وقد جاء في بعض طرق حديث أنس في تبليغ الصحابة بتحريم

الخمر أنه قال: «فو الله ما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل»، فانظر كيف كانت استجابة الصحابة الكرام ﷺ حين بلغهم خبر الواحد الصدوق!.

٤ - أقسام حديث الآحاد:

قسم العلماء أحاديث الآحاد ثلاثة أقسام بحسب عدد الرواة في كل طبقة، فإذا كان عدد الرواة في كل طبقات السند ثلاثة فأكثر سموه (المشهور) أو (المستفيض) وإذا كان عدد الرواة في إحدى الطبقات اثنين وفي بقيتها اثنين فأكثر سموه (العزيز) فإذا انفرد بروايته واحد في أي طبقة من طبقات السند فهو عندهم (الغريب). وهاك بياناً لكلِّ قسمٍ من هذه الأقسام:

أولاً: الحديث المشهور (أو المستفيض)

١ - تعريفه:

في اللغة: المنتشر الذائع.

وفي الاصطلاح: ما رواه ثلاثةٌ فأكثر في كلِّ طبقةٍ من طبقات السند ما لم يبلغ حدَّ التواتر.

فإذا قلّ العددُ عن ثلاثةٍ في أي طبقة خرج عن حد الشهرة.

٢ - حكم الحديث المشهور:

منه ما هو صحيحٌ، ومنه ما هو حسنٌ، ومنه ما هو ضعيفٌ، فلا يُحكَم عليه إلا بعد النظر في إسناده وأحوال رواته، ولا يعني كونُه مشهوراً أنه صحيح، لكن الحديثَ إذا جمع بين الصحة والشهرة كان أكثرَ قبولاً، وقُدِّم على غيره عند التعارض.

٣ - أمثلته:

أ - مثال المشهور الصحيح: حديث الاغتسال لصلاة الجمعة، فقد رُوِي عن عدد من الصحابة من طرق متعددة، منهم عمر، وابن عمر، وابن عباس ﷺ، وهاك رواياتِهم:

١ - قال البخاري[1]: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ عُمَرَ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: لِمَ تَحْتَبِسُونَ عَنِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النِّدَاءَ تَوَضَّأْتُ. فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعُوا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ».

---

(١) كتاب الجمعة باب: قول عمر لم تحتبسون عن الصلاة ٢/ ٣٧٠ (٨٨٢).

٢ – وقال البخاري أيضا[١]: حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ (عبد الله بن عمر) قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ».

٣ – قال الإمام ابن ماجه في السنن[٢]: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ غُرَابٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي الْأَخْضَرِ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ هَذَا يَوْمُ عِيدٍ جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ، فَمَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ، وَإِنْ كَانَ طِيبٌ فَلْيَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ**».

ب – **مثال المشهور الحسن**: حديث « **لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ**»، فقد روي من طرق متعددة عن يحيى المازني مرسلا، وعن عبادة بن الصامت، وابن عباس ﷺ، وفيها ضعف، لكنها تتقوى بانضمام بعضها إلى بعض، ولذلك حسَّنه النووي في الأربعين النووية، وهاك بعض طرقه التي يبلغ بها حدَّ الشهرة عند المحدثين:

١ – قال الإمام مالك في الموطأ[٣]: عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « **لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ**».

٢ – قال الإمام ابن ماجه[٤]: حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ خَالِدٍ النُّمَيْرِيُّ أَبُو الْمُغَلِّسِ، حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى «**أَنْ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ**».

٣ – وقال ابن ماجه أيضا[٥]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « **لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ**».

---

(١) كتاب الجمعة باب:فضل الغسل يوم الجمعة ٢/ ٣٥٦(٨٧٧).

(٢) كتاب إقامة الصلاة و السنة فيها باب:ما جاء في الزينة يوم الجمعة ١/ ٣٤٩(١٠٩٨).

(٣) كتاب الأقضية باب:القضاء في المرفق٢/ ٧٤٥(٣١).

(٤) كتاب الأحكام باب:من بني في حقه ما يضر بجاره ٢/ ٧٨٤(٢٣٤٠).

(٥) نفسه (٢٣٤١).

فالحديث الأول مرسل، والثاني منقطع لأنه من رواية إسحاق بن يحيى بن الوليد ابن عبادة عن جد أبيه عبادة وهو لم يسمع منه، فضلاً عن أن إسحاقَ مجهولُ الحال وفُضَيْلَ بنَ سليمان كثيرُ الخطأ، وأما الحديث الثالث فهو ضعيفٌ لأن فيه جابرَ بنَ يزيد الجُعْفِي وهو ضعيف. لكن هذه الطرق بانضمام بعضها إلى بعض تجعل الحديث حسناً، ولذلك احتج به العلماء، بل بَنَوْا عليه بعضَ القواعد الأصولية.

ج - **مثال المشهور الضعيف:** حديث « **الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ**» فقد ورد من طرقٍ كلُّها ضعيفةٌ ولا يُقَوِّي بعضُها بعضا، وذلك من حديث عبد الله بن زيد وأبي أُمامة وأبي هريرة ﷺ، وقد أخرج الأحاديثَ الثلاثةَ الإمامُ ابن ماجه[1]، فقال:

١ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ :« **الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ**» في إسناده سُوَيْدُ بنُ سَعيدٍ تكلّم فيه يحيى بنُ مَعِين والبخاريُّ والنَّسائيُّ، وكان عَمِيَ فصار يَتَلَقَّنُ ما ليس من حديثه وتغيَّر حفظُه، وقال البوصيري في زوائد ابن ماجه: «هذا إسنادٌ حسنٌ إن كان سويدٌ حفظه»، وذكر الترمذي في العلل الكبير أنه سأل البخاري عن هذا الحديث فضعَّف سُوَيْداً. ورجّح ابن حجر في (النكت على كتاب ابن الصلاح) أن هذا من كلام عبد الله ابن زيد موقوفا.

٢ - **وقال ابن ماجه أيضا:** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، أَنْبَأَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ**». رواه أيضا الترمذي وقال بعد روايته: «هذا حديث ليس إسناده بذاك القائم». قلت: فيه سِنَانُ بن ربيعة وشَهْرُ بنُ حَوْشَب وهما ضعيفان.

(١) كتاب الطهارة وسننها باب: الأذنان من الرأس ١/ ١٥٢(٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥).

٣ - **وقال**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُلَاثَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ**».

قال البوصيري في الزوائد: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعف محمد بن عبد الله بن عُلاثة وعمرو بن الحصين».

لهذا رأى بعضُ العلماء أن الحديث مع هذه الطرق المتعددة باقٍ على ضعفه، بينما رأى بعضُهم أنها طرقٌ يُقَوِّي بعضُها بعضا، والله أعلم.

٤ - المشهور عند علماء الحنفية:

خالف علماءُ المذهب الحنفي جمهورَ العلماء في تعريف الحديث المشهور وفي حكمه، فالمشهور عندهم: هو ما كان في أصله آحاداً لكنه اشتُهر بعد ذلك في عصر التابعين أو أتباع التابعين، وهو عندهم يفيد الاطمئنانَ القلبِيَّ، وهو درجةٌ دون العلم اليقيني، وفوق الظن الراجح، وتثبت به الأحكامُ العمليةُ دون العقائد، ويجب العمل به ولا يكفر جاحده، وهو الذي يخصص عامَ القرآن ويقيِّد مطلقَه ويفصِّل مُجْمَلَه.

مثال المشهور عند الحنفية: ما أخرجه البخاري[١] قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

فهذا الحديث رواه عن أبي هريرة عددٌ من الرواة منهم: عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج كما في هذه الرواية، ومنهم هَمَّامُ بن مُنَبِّه، وطاوس بن كَيْسَان اليماني كما عند البخاري في مواضع أخرى، ومنهم أبو سلمة بنُ عبد الرحمن وزيادٌ المخزوميُّ

---

(١) كتاب التوحيد باب: قوله تعالى: (يريدون أن يبدلوا كلام الله) ١٣/ ٤٦٤ (٧٤٩٥).

وأبو صالح كما عند أحمد في المسند، فهؤلاء ستة رووه عن أبي هريرة، فعده الحنفيةُ مشهوراً.

وهذا الذي قاله الحنفية لا يوافقهم عليه جمهورُ العلماء، وقد ترتب على ذلك اختلافٌ في كثير من مسائل الفقه بين الحنفية وغيرهم بسبب ذلك.

٥ - المشهور عند غير المحدثين:

ربما اشتهرت بعض الأحاديث عند بعض العلماء من غير المحدثين أو عند العامَّة من الناس، مع أنها لم تُرْوَ من ثلاثة طرق فأكثر، بل منها ما قد يكون له إسنادان، ومنها ما قد يكون له إسناد واحد، ومنها ما قد يكون باطلاً لا أصلَ له، وهذه شهرةٌ لغويةٌ، بمعنى الذيوع والانتشار، لا بمعنى الشهرة التي يذكرها المحدثون، وهاك أمثلةً لما اشتُهر عند غير المحدثين ولم يَرْوِهِ ثلاثة فأكثر:

١ - عند الأصوليين:

اشتهر عندهم هذا الحديث الذي أخرجه البخاري[1] فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**». قَالَ (القائل يزيد بن عبد الله): فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَبَا بَكْرِ ابْنَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، فَقَالَ: هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ الْمُطَّلِبِ: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

فهذا الحديث مروي عن عمرو بن العاص وأبي هريرة ﷺ، لكنه اشتهر عند علماء أصول الفقه لكثرة استخدامهم له.

---

(١) كتاب الاعتصام بالكتاب بالسنة باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ١٣/ ٣١٨ (٧٣٥٢).

٢ – عند الفقهاء:

اشتهر عندهم هذا الحديثُ الذي أخرجه أبو داود[١] بسنده عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ**».

فهم يستدلون به كثيراً مع أنه ضعيفٌ موصولاً، والصواب أنه مرسَلٌ عن مُحَارِبٍ عن النبي ﷺ، رواه أبو داود قبل الموصول مباشرة، ورجَّحه ابنُ أبي حاتم والدَّارَقُطْنِيُّ والْخَطَّابِيُّ والبَيْهَقِيُّ وغيرُهم.

٣ – عند علماء النحو:

قيل إنه اشتهر عندهم حديث:[٢] «**نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ**» وهو حديثٌ لا أصلَ له ولا إسنادَ له، ولكنهم يستدلون به في كتبهم. وقد ذكره بعض العلماء وبعض اللغويين والنحاة من كلام عمر ﷺ، وقال العجلوني في كشف الخفاء: «اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر، وبعضهم يرفعه إلى النبي ﷺ. وذكر البهاء السُّبْكِي أنه لم يظفر به بعد البحث، وكذا كثيرٌ من أهل اللغة، لكن نقل في المقاصد (الحسنة للسخاوي) عن الحافظ ابن حجر أنه ظفر به في مشكل الحديث لابن قتيبة من غير إسناد. وقال (السيوطي) في اللآلئ (المصنوعة في الأحاديث الموضوعة): منهم من يجعله من كلام عمر، وقد كثر السؤال عنه ولم أقف له على أصل، وسئل بعضُ شيوخِنا الحفاظ عنه فلم يعرفْه».

وقال الملا علي القاري في (الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة): «قال العراقي: لا أصل لهذا الحديث، ولم أَقِفْ له على إسنادٍ قطُّ في شيءٍ من كتب الحديث، وبعض النحاة ينسبه إلى عمر بن الخطاب ﷺ من قوله، ولم أَرَ إسناداً إلى عمر ﷺ».

---

(١) كتاب الطلاق باب: في كراهية الطلاق ١/ ٢٥٥(٢١٧٨).

(٢) كشف الخفاء ٢/ ٣٢٣(٢٨٣١)، المقاصد الحسنة ٤٤٩/ ١٢٥٩.

٤ - عند العامة:

هناك أحاديثُ كثيرةٌ تدور وتشتهر على ألسنة الناس، منها ما هو صحيح ومنها ما هو غير صحيح، وهاك أمثلةً لذلك:

أ – حديث[1]: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»، فهو حديث صحيح روي عن عدد من الصحابة في كتب الصحاح والسنن.

ب – حديث[2]: « الْمُؤْمِنُ مِرْآةُ أَخِيهِ»، فهذا الحديث قد رواه أبو داود والترمذي بألفاظٍ أخري، وفيه ضعفٌ، لكن حسَّنَه العراقي.

ج – حديث[3] :«أَدَّبَنِي رَبِّي فَأَحْسَنَ تَأْدِيبِي»، فمع أن معناه صحيحٌ إلا أنه ليس له إسنادٌ يُعتَدّ به عند العلماء، فضلاً عن أن تتوفر فيه شروط الشهرة.

فأنت ترى أن من هذه الأحاديث المشهورة على ألسنة العوام ما هو صحيح وما هو غير صحيح.

٦ - الكتب المصنفة في الأحاديث المشهورة:

لم يؤلف العلماءُ كتباً في الأحاديث المشهورة اصطلاحاً، لكنهم ألَّفوا كتباً كثيرةً في الأحاديث المشهورة على ألسنة الناس، بَيَّنُوا فيها درجاتِ تلك الأحاديث وأماكنَ ورودها وما قال العلماءُ فيها. وهذه الكتب في غاية الأهمية خصوصاً لمن يتصدى للوعظ أو للتعليم، حتى يراجعَ الأحاديثَ المشهورةَ قبل أن يعلِّمَها

---

(١) الحديث مروي عن عدد من الصحابة، فمن حديث أبي هريرة ﷺ أخرجه مسلم كتاب الإيمان باب قول النبي ﷺمن غشنا فليس منا ١/ ٩٩(١٠١) ، و من حديث الحارث بن سويد النخعي، صححه الحاكم في المستدرك كتاب البيوع ٢/ ٩، ووافقه الذهبي.

(٢) روي الحديث عن أبي هريرة:أخرجه أبو داود كتاب الأدب:باب في النصيحة والحيطة ٤/ ٢٨٠(٤٩١٨) بلفظ المؤمن مرآة المؤمن، وأخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة باب ما جاء في شفقة المسلم علي المسلم ٤/ ٢ ٨٧(١٩٢٩)بلفظ إن أحدكم مرآة أخيه.

(٣) انظر: المقاصد الحسنة ص(٢٩).

للناس، أو يستخرج منها الأحكام، أو يبني عليها المواعظ. وهاك أهم تلك المؤلفات:

أ – كتاب: (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) لبدر الدين الزركشي، وقد لخصه السيوطي بعد ذلك في (الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة).

ب – كتاب: (اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة مما أَلِفَهُ الطبع وليس له أصل في الشرع) للحافظ ابن حجر العسقلاني.

ج – كتاب: (المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة) للإمام شمس الدين السخاوي.

د – كتاب: (تمييز الطيب من الخبيث فيما اشتهر على ألسنة الناس من الحديث) لابن الديبع الشيباني.

هـ – كتاب: (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس) للقاضي إسماعيل بن محمد العَجْلُوني. وهو أجمع تلك الكتب وأنفعها.

٧ – نموذج من كتاب (كشف الخفاء ومزيل الإلباس):

قال القاضي إسماعيل بن محمد العجلوني رحمه الله:[١]

اختلاف أمتي رحمة: قال في المقاصد: رواه البيهقيُّ في المدخل بسندٍ منقطع عن ابن عباس ﷺ بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «**مَهْمَا أُوتِيتُمْ مِنْ كِتَابِ الله فَالْعَمَلُ بِهِ لاَ عُذْرَ لِأَحَدٍ فِي تَرْكِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ الله فَسُنَّةٌ مِنِّي مَاضِيَةٌ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ سُنَّةٌ مِنِّي فَمَا قَالَهُ أَصْحَابِي، إِنَّ أَصْحَابِي بِمَنْزِلَةِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ، فَأَيُّمَا أَخَذْتُمْ بِهِ اهْتَدَيْتُمْ، وَاخْتِلَافُ أَصْحَابِي لَكُمْ رَحْمَةٌ**». ومن هذا الوجه أخرجه الطبرانيُّ والدَّيْلَمِيُّ بلفظه وفيه ضعف.

(١) ١/(٦٤)(١٥٣).

وعزاه الزركشي وابن حجر في اللآلئ لنصر المقدسي في الحجة مرفوعاً من غير بيان لسنده ولا لصاحبه.

وعزاه العراقي لآدم بن أبي إياس في كتاب العلم والحكم بغير بيان لسنده أيضا بلفظ : «اخْتِلَافُ أَصْحَابِي رَحْمَةٌ لِأُمَّتِي» وهو مرسلٌ ضعيفٌ.

وبهذا اللفظ أيضا ذكره البيهقي في رسالته الأشعرية بغير إسناد، وفي المدخل له عن القاسم بن محمد من قوله: «اختلافُ أصحابِ محمدٍ ﷺ رحمةٌ لعباد الله».

وفيه أيضا عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول: «ما سَرَّنِي لو أنَّ أصحابَ محمدٍ ﷺ لم يختلفوا ؛ لأنهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصةٌ».

وفيه أيضا عن يحيى بن سعيد أنه قال: «اختلافُ أهلِ العلم تَوْسِعَةٌ».

وما برح المفتون يختلفون فيُحَلِّلُ هذا ويُحَرِّم هذا فلا يعيب هذا على هذا.

ثم قال في المقاصد أيضا: قرأت بخط شيخنا - يعني الحافظ ابن حجر - أنه حديث مشهور على الألسنة.

وقد أورده ابنُ الحاجب في المختصر في مباحث القياس بلفظ: «**اخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ لِلنَّاسِ**»، وكَثُر السؤال عنه، وزعم كثيرٌ من الأئمة أنه لا أصل له، لكنه ذكره الخَطَّابِيُّ في: (غريب الحديث) مستطردا فقال: اعترض هذا الحديث رجلان أحدهما ماجِنٌ والآخر مُلْحِدٌ، وهما: إسحاقُ المَوْصِلِي وعمرو بنُ بَحْرٍ الجاحظُ، وقالا: لو كان الاختلافُ رحمةً لكان الاتفاقُ عذاباً. ثم تشاغل الخطَّابيُّ بِرَدِّ كلامِهما ولم يَشْفِ في عَزْوِ الحديث، لكنه أشعر بأن له أصلاً عنده.

ثم قال الخطَّابي: والاختلافُ في الدين ثلاثةُ أقسام: الأول: في إثبات الصانع ووحدانيته، وإنكارُه كفرٌ، والثاني: في صفاته ومشيئته، وإنكارُهما بدعةٌ، والثالث: في أحكام الفروع المحتمِلَةِ وجوهاً، فهذا جعله الله رحمةً وكرامةً للعلماء، وهو المراد بحديث: «**اخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ**» انتهى. وأقول: وهذا بلفظ الترجمة.

وقال النووي في شرح مسلم: ولا يلزم من كون الشيء رحمةً أن يكون ضدُّه عذاباً، ولا يلتزمُ هذا ويذكرُه إلا جاهلٌ أو متجاهلٌ، وقد قال تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ (القصص:٧٣)؛ فسمَّى الليلَ رحمةً، ولا يلزم من ذلك أن يكون النهارُ عذاباً. انتهى.

ومثله يقال فيما رواه ابن أبي عاصم في السنة عن أنس ﷺ مرفوعاً: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ». ورواه الترمذي عن ابن عمر بلفظ «لَا يَجْمَعُ اللهُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ وَيَدُ الله مَعَ الْجَمَاعَةِ». ورواه أحمد والطبراني في الكبير عن أبي نصر الغفاري في حديث رفعه: «سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا تَجْتَمِعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ» فقد قيل: مفهومُه أن اختلافَ هذه الأمة ليس رحمةً ونعمةً. لكن فيه ما تقدم نظيره عن النووي وغيره.

وفي الموضوعات للقاري: أن السيوطي قال: أخرجه نصر المقدسي في الحجة والبيهقي في الرسالة الأشعرية بغير سند، ورواه الحَلِيمِيُّ والقاضي الحسينُ وإمامُ الحرمين وغيرُهم، ولعله خُرِّج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا.

ثم قال السيوطي عقب ذكره لكلام عمر بن عبد العزيز: وهذا يدل على أن المراد اختلافهم في الأحكام الفرعية، وقيل في الحرف والصنائع، والأصح الأول، فقد أخرج الخطيب في (رواة مالك) عن إسماعيل بن أبي المُجَالِدِ قال: قال هارون الرشيد لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله، نكتب هذه الكتب - يعني مؤلفات الإمام مالك - ونُفَرِّقها في آفاق الإسلام ؛ لنحمل عليها الأمة. قال: يا أمير المؤمنين، إن اختلافَ العلماء رحمةٌ من الله تعالى على هذه الأمة، كلٌّ يَتْبَعُ ما صحَّ عنده، وكلٌّ على هُدىً، وكلٌّ يريد الله تعالى.

وفي مسند الفردوس عن ابن عباس ﷺ مرفوعا: «اخْتِلَافُ أَصْحَابِي لَكُمْ رَحْمَةٌ».

وذكر ابن سعد في طبقاته عن القاسم بن محمد أنه قال: «كان اختلافُ

أصحابِ محمد ﷺ رحمةً للناس»، وأخرجه أبو نعيم بلفظ: «كان اختلافُ أصحابِ رسول الله ﷺ رحمةً لهؤلاء الناس». انتهى كلام العجلوني.

يلاحظ المتأمل أن القاضي العجلوني -رحمه الله- قدم في التعليق على هذا الحديث درساً علمياً رائعاً غزير الفوائد والمعاني، وهكذا غالبُ تعليقاتِه على الأحاديث المشهورة هي عبارةٌ عن أبحاثٍ علميةٍ حديثيةٍ وفقهيةٍ متميزةٍ جديرةٍ بالتقدير.

ثانياً: الحديث العزيز

١ - تعريفه:

في اللغة: صفة مشبهة على وزن فعيل، مأخوذ من (عَزَّ يعَز) بفتح العين في المضارع، بمعنى قوي واشتد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ (يس: ١٤) أو مأخوذ من (عَزّ يعِزّ) بكسر العين في المضارع، بمعنى قلَّ ونَدُر، يقال: عز عِزّاً وعَزازةً: أي لم يكد يوجد.

وفي الاصطلاح: الحديث الذي رواه اثنان في إحدى أو في كل طبقات السند، ولم يَقِلّ رواتُه في أيّ طبقةٍ عن اثنين، وإن زادوا في بعض الطبقات عن اثنين.

فلو رواه واحد في إحدى الطبقات واثنان في سائر الطبقات فليس بعزيز، وكذلك لو زاد عدد الرواة في كل الطبقات عن اثنين فإنه يخرج إلى دائرة المتواتر أو المشهور، فالاثنينية شرط لا بد منه في بعض طبقات الحديث أو في كل طبقاته.

وكأنه سُمِّي عزيزاً لقوَّتِه بمجيئه من وجهٍ آخر، أو لندرة وقلةِ هذا النوع في الأحاديث.

ويرى بعض العلماء ومنهم ابن الصلاح: أن العزيز ما رواه اثنان أو ثلاثة في كل طبقة من طبقات السند. فلم يفصلوا بينه وبين المشهور، بل جعلوه أعمَّ من المشهور.

والتعريف الأول هو الذي اختاره ابن حجر وهو الذي استقر عليه العمل.

وقد اشترط بعض علماء المعتزلة في الحديث الصحيح أن يرويه اثنان على الأقل في كل طبقة، وادعى البعض بأن البخاري كان من شرطه في الصحيح ألا يروي الحديث أقل من اثنين، وهذا كله كلام مردودٌ، وهذا أول حديث في البخاري وآخر حديث فيه، كلاهما تفرد به راو واحد في طبقات متعددة من السند، مما يقطع ببطلان القول المذكور.

وذكر ابن حبان في مقدمة صحيحه[1] أنه ليس يوجد عن النبي ﷺ خبر

---

(١) ١/١٥٦.

عَدْلَيْن روى أحدُهما عن عَدْلَيْن، وكل واحد منهما عن عَدْلَيْن، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ. وابن حبان رحمه الله يقصد بذلك قطع الطريق على من ينفي حجية خبر الواحد ويشترط تعدد الرواة لصحة الحديث.

وقد عقّب ابن حجر في (نزهة النظر)(١) على كلام ابن حبان بأنه إن أراد بقوله أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فيمكن أن يُسَلَّم، وأما صورة العزيز المذكورة في التعريف فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين.

٢ - مثال الحديث العزيز:

قول النبي ﷺ: « **لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ** ».

فهذا الحديث قد رواه صحابيان هما: أبو هريرة ﷺ (عند البخاري)[٢] وأنس ابن مالك ﷺ (عند الشيخين)[٣]، ورواه عن أنس تابعيان (عند الشيخين) هما: قتادةُ وعبدُ العزيز بن صُهَيْب، ثم رواه عن قتادة اثنان هما: شعبةُ وسعيدُ بن أبي عَرُوبة، ورواه عن عبد العزيز اثنان هما: إسماعيلُ بن عُلَيَّة وعبدُ الوارث بن سعيد، ورواه عن كل واحدٍ منهم جماعة.

٣ - حكم الحديث العزيز:

هو كالحديث المشهور، لا يُحكَم عليه إلا بعد تتبع سنده ومتنه وأحوال رواته، لمعرفة ما يستحقه من صحةٍ أو حسنٍ أو ضعفٍ.

---

(١) ٦٩.

(٢) كتاب الإيمان باب: حب الرسول ﷺ من الإيمان ١/ ٥٨(١٤).

(٣) البخاري كتاب الإيمان باب: حب الرسول ﷺ من الإيمان ١/ ٥٨(١٥)، ومسلم كتاب الإيمان، باب: وجوب محبة النبي ﷺ ١/ ٦٧(٧٠).

ثالثاً: الحديث الغريب (الفرد)

بعض العلماء يفرق بين الغريب والفرد، وبعضهم يجعلهما شيئاً واحداً وهو الأقرب الذي عليه صنيعُ أكثر العلماء، ولذا سنسير عليه إن شاء الله.

١ - تعريفه:

في اللغة: هو المنفرد، أو البعيد عن أقاربه أو عن جنسه. تقول: غَرُب الشخص: أي بعُد عن وطنه، وكلامٌ غريبٌ: بعيدٌ عن الفهم.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي انفرد بروايته راوٍ واحدٌ، سواء كان الانفراد في كل حلقات السند أو كان في بعض حلقاته، وسواء تفرد به عن إمام معتبر ممن يُجمع حديثه أو عن راوٍ غير إمام.

وكأنه سُمِّي بذلك لأن راويه لما انفرد به كان كالغريب الوحيد المنفرد عن أهله أو لأنه بعيدٌ عن مرتبة الشهرة.

٢ - أقسام الغريب باعتبار وقوع التفرد في أصل السند أو في أثنائه:

قسم العلماء الغريب (أو الفرد) تقسيمات متعددة بحسب جهة التقسيم، فهو باعتبار وقوع التفرد في أصل السند أو في أثنائه ينقسم قسمين:

الأول: الغريب المطلق ويسمى (الفرد المطلق): هو الذي حصل التفرد فيه في أصل السند، أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه، ويرجع - ولو تعددت الطرق - إليه. بمعنى أنه قد انفرد بروايته راوٍ واحدٌ من التابعين عن راوٍ واحدٍ من الصحابة، وإن تعدَّدت الطرقُ إلى ذلك التابعي أو مَنْ دونه.

مثاله: ما أخرجه البخاري قال: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ

بِالنِّيَّاتِ...» الحديث. وهذا هو أول حديث في صحيح البخاري[١].

فهذا الحديث تفرد بروايته عمرُ بن الخطاب ﷺ، وتفرد بروايته عن عمر: علقمةُ ابنُ وَقَّاصٍ الليثيُّ، وتفرد عنه: محمدُ بنُ إبراهيمَ التيميُّ، وتفرد عنه: يحيى ابنُ سعيدٍ الأنصاريُّ، ثم تعدد رواته عن يحيى، حتى قيل: إنه رواه عن يحيى أكثر من مائتين من أهل العلم.

قال البزار عن هذا الحديث: «لا يصح عن رسول الله ﷺ إلا من حديث عمر ﷺ، ولا عن عمر ﷺ إلا من حديث علقمة، ولا عن علقمة إلا من حديث محمد، ولا عن محمد إلا من حديث يحيى».

الثاني: الغريب النسبي: وهو الذي يقع التفرد فيه في أثناء السند، أو يكون تفرداً بالنسبة إلى جهةٍ معينةٍ، أو إلى راوٍ معينٍ، أو يكون التفرُّدُ بصفةٍ معينةٍ، ويدخل في ذلك ما يلي:

أ – تفرد الثقة عن ثقة: وذلك بأن يكون الحديثُ مروياً عن أحد الأئمة الثقات الذين يُجمَع حديثهم لجلالتهم،، ولا يرويه عن هذا الثقة من الثقات إلا راوٍ واحدٌ، بينما يرويه آخرون عن ذلك الثقة أو عن غيره، لكنهم ليسوا ثقات.

مثاله: ما أخرجه مالك في الموطأ (ومن طريقه مسلم وغيره)[٢] عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ ﷺ: مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ: كَانَ يَقْرَأُ بِـ: **﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾** (ق:١)، وَ: **﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾** (القمر:١).

---

(١) كتاب بدء الوحي باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١/ ٩(١).

(٢) الموطأ كتاب العيدين باب: ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين ١/ ١٨٠(٩)، ومسلم في كتاب العيدين باب ما يُقرأ به في صلاة العيدين ١/ ٦٠٧(٨٩١).

فهذا تفرد به ثقةٌ وهو ضَمْرَةُ، عن ثقةٍ وهو عُبَيْدُ الله، ولم يروه عن عبيد الله أحدٌ آخرُ من الثقات، لكن رواه عبد الله بن لَهِيعَةَ - وهو ضعيف - عن خالد بن يزيد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها. أخرجه الدَّارَقُطْنِيُّ والحاكم.[١]

ب - تفرد الراوي بالحديث عن راو: وذلك بأن يكون الحديث مروياً من طرقٍ متعددةٍ عنه على وجهٍ معينٍ، مرفوعاً أو موقوفاً، منقطعاً أو موصولاً، ثم ينفرد أحدُ الرواة بروايته على وجهٍ آخرَ مخالفٍ لما رواه الآخرون.

مثاله: ما رواه أبو داود في سننه[٢] قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَدَاوُدُ بْنُ شَبِيبٍ - الْمَعْنَى - قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ بِلَالًا أَذَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَ فَيُنَادِيَ: «**أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ نَامَ، أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ نَامَ**». زَادَ مُوسَى: فَرَجَعَ فَنَادَى: أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ نَامَ.

قَالَ أَبُو دَاوُد : «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَرْوِهِ عَنْ أَيُّوبَ إِلَّا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ». يعني لم يروه مرفوعاً إلى النبي ﷺ عن أيوبٍ غيرُ حماد بن سلمة، أما سائرُ الرواة فرووْه عن عمر بن الخطاب ﷺ موقوفاً عليه، وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذّنه، وقد اتفق أئمةُ الحديث على أن حماداً - مع جلالته - قد أخطأ في رفعه.

ج - تفرُّد أهلِ بلدٍ أو قطرٍ بحديثٍ لا يرويه غيرُهم: بأن يكون كلُّ رجال إسناد الحديث من أهل بلدٍ معينةٍ كالمدينة أو البصرة، ولم يَرْوِ هذا الحديثَ أحدٌ من علماء الأمصار الأخرى.

مثاله: ما أخرجه أبو داود في السنن قال[٣]: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، ثنَا

---

(١) الدار قطني كتاب العيدين ٢/ ٤٦(١٢) ، و الحاكم كتاب العيدين ١/ ٢٨٩.

(٢) كتاب الصلاة باب: في الأذان قبل دخول الوقت ١/ ١٤٦-١٤٧(٥٣٢).

(٣) أبو داود كتاب الصلاة باب:من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ١/ ٢١٦(٨١٨)، وأخرجه أحمد في المسند ٣/ ٣(١٠٩٩٨)، وصححه ابن حبان ٥/ ٩٢(١٧٩٠).

هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: أُمِرْنَا أَنْ نَقْرَأَ (يعني في الصلاة) بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَمَا تَيَسَّرَ.

قال الحاكم: «تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره، ولم يشركهم في هذا اللفظ سواهم».

وقد صنف العلماء في هذا النوع كتبا، منها كتاب: «السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة» لأبي داود السجستاني صاحب السنن، وكتاب: «الأفراد» للإمام الدارقطني.

٣ - أقسام الغريب باعتبار موضع الغرابة:

ينقسم قسمين:

الأول: الغريب إسناداً لا متناً: وذلك بأن يكون متنُ الحديثِ معروفاً من رواية راوٍ معينٍ أو من رواية جماعة، ثم يأتي راوٍ فيرويه عن غيرهم على خلاف ما اشتهر به الحديث، فيصبح الحديثُ غريباً من هذا الوجه مع أن متنَه ليس بغريبٍ، ويعبر عنه الترمذي بقوله: «غريب من هذا الوجه».

مثال ذلك: أن حديث: (إنما الأعمال بالنيات) معروفٌ من حديث عمر بن الخطاب ﷺ كما سبق، لكن رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ**»[1]. فهذا الإسناد أخطأ فيه عبد المجيد مع أنه ثقة، وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم من أي وجه، فهو إسنادٌ غريبٌ مع أن المتن صحيح.

الثاني: الغريب إسناداً ومتناً: وهو الحديثُ الذي لا يُروَى إلا من وجهٍ واحدٍ، يعني تفرد بروايته راوٍ واحدٌ، ويعبر عنه الترمذي بقوله: «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

---

(١) علل الدارقطني ١١/ ٢٥٣.

مثاله: ما أخرجه البخاري قال[١]: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ».

فهذا الحديث تفرد به أبو هريرة، ثم تفرد به عنه أبو زُرعة بن عمرو بن جرير، ثم تفرد به عنه عُمارة بن القعقاع، ثم تفرد به عنه محمد بن فُضَيْل، ثم رواه الرواة عن محمد بن فُضَيْل. وهذا هو آخر حديث في صحيح البخاري[٢].

وقد تقع الغرابة في بعض المتن، بمعنى أن الراوي ينفرد بزيادة في متن الحديث لم يذكرها غيره من الرواة الذين رووا هذا الحديث، وعندئذ يكون الإسناد إلى هذه الزيادة غريباً أيضاً، فيكون الحديث غريباً متناً وإسناداً.

وقد ألف العلماء في هذا كتباً منها: كتاب) غرائب مالك (للدارقطني، جمع فيه الأحاديث الغرائب عن مالك مما ليس في الموطأ.

٤ - حكم الحديث الغريب:

هو كالمشهور والعزيز تعتريه الصحة والحسن والضعف، ولا يُحكَم عليه إلا بعد النظر في إسناده ومتنه وأحوال رواته، فالغرابةُ لا تعني الضعف وإن كان الغالب على الغريب الضعف.

٥ - التحذير من تحديث الناس بالغرائب:

لما كانت الأحاديثُ النبويةُ دائرةً على ألسنة أهل العلم، سَمِعَتْها أجيالُ العلماء جيلاً عن جيلٍ، وانتشرت على ألسنة طلبة العلم، وخصوصاً بعد جيل الصحابة

---

(١) كتاب الدعوات باب: فضل التسبيح ١١/ ٢٠٦(٦٤٠٦)، وكتاب التوحيد باب: قول الله تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) ١٣/ ٥٣٧(٧٥٦٣).

(٢) كتاب التوحيد باب قول الله تعالى (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) ١٣/ ٥٣٧(٧٥٦٣).

وكبار التابعين، حيث كثر الشيوخُ والتلاميذ وتعددتْ حلقاتُ الرواية وكثرتْ كثرةً واضحةً - كان من اللافت للنظر أن ينفردَ أحدُ الرواة أياً كانت رتبتُه من التوثيق برواية حديثٍ لا يرويه غيرُه، وكان هذا التفردُ مثيراً للشك في هذه الرواية، داعياً لمراجعتها وتمحيصها، فقد كان الأئمةُ يسمعون الحديثَ الواحد من شيوخ عدة، ويجمعون للحديث الواحد طرقاً كثيرةً وألفاظاً متعددةً، يَعِزُّ معها انفرادُ راوٍ بشيءٍ صحيحٍ لا يكون عند غيره.

فهذا عليُّ بن المديني يقول[1]: «لو لم نكتب الحديثَ من ثلاثين وجهاً ما عقلناه»

بل ينقل ابنُ أبي حاتم الرازي عن أبيه أنه قال[2]: «قلتُ على باب أبي الوليد الطيالسي: مَنْ أغرب عليَّ حديثاً غريباً مسنداً صحيحاً لم أسمعْ به ؛ فله عليَّ درهمٌ يتصدق به. وقد حضر على باب أبي الوليد خلقٌ، من الخلق أبو زرعة فمَنْ دونه. وإنما كان مرادي أن يُلْقَى عليَّ ما لم أسمعْ به، فيقولون: هو عند فلان، فأذهب فأسمع، وكان مرادي أن أستخرجَ منهم ما ليس عندي. فما تَهَيَّأَ لأحد منهم أن يُغْرِب عليَّ حديثا».

فأبو حاتم لم يجد من يأتيه بحديثٍ غريبٍ لم يسبق له أن سمعه بحيث يكون حديثاً صحيحاً، ولذلك كان العلماء يستنكرون أن ينفردَ أحدُ الرواة بحديثٍ ولا يوجد عند غيره من الشيوخ والعلماء المحدِّثين، إلا أن يكون هذا الراوي ممن كثر حفظُه واشتهرت عدالتُه واتسعت معرفتُه، كابن شهاب الزهري ونحوه. قال مسلم بن الحجاج في صحيحه[3]: «للزهري نحوٌ من تسعين حديثاً يرويه عن النبي ﷺ، لا يشاركُه فيه أحدٌ، بأسانيدَ جِيَاد».

---

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري ١/ ١٢٠، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ٢/ ٣١٥(١٦٩٩)، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٨٨.

(٢) تهذيب الكمال ٢٤/ (٣٨٦-٣٨٧).

(٣) كتاب الأيمان باب: من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ٣/ ١٢٦٨.

قال ابن كثير: «وهذا الذي قاله مسلمٌ عن الزهري من تَفَرُّدِه بأشياءَ لا يرويها غيرُه يشاركه في نظيرها جماعةٌ من الرواة».

فأما إن كان راوياً لا يُعْرَف باتساع الرواية، أو بالعدالة، وانفرد برواية أحاديث عن المشهورين من العلماء فذلك أدعى للإنكار عليه، وربما لتضعيفه ورد روايته أحيانا.

بل ربما يستنكر العلماءُ بعضَ تفردات الثقات الكبار أيضا ؛ إذ الخطأُ لا يَسْلَمُ منه بشرٌ، وقد قال أبو داود في رسالته لأهل مكة، في معرض حديثه عن الأحاديث التي ضمَّنها كتابَه (السنن): «والأحاديثُ التي وضعتُها في كتاب (السنن) أكثرُها مشاهيرُ، وهي عند كل مَنْ كتب شيئاً من الحديث، إلا أن تمييزَها لا يقدر عليه كلُّ الناس، والفخرُ بها أنها مشاهير، فإنه لا يُحْتَجُّ بحديثٍ غريبٍ ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم.

ولو احتج رجلٌ بحديثٍ غريبٍ وجدتَ مَن يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديثُ غريبا شاذا.

فأما الحديثُ المشهورُ المتصلُ الصحيحُ فليس يقدر أن يردَّه عليك أحد».

بعض العلماء يعد ما انفرد به الثقةُ شاذا:

الحديث الفرد المرويّ عن ثقةٍ ولا متابعَ له هو الذي عدَّه الحاكمُ شاذاً وإن لم يكن له مخالفٌ حيث قال في النوع العشرين من أنواع علوم الحديث: «معرفة الشاذ من الروايات، وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يُوقَف على عِلَّته أنه دخل حديثٌ في حديثٍ، أو وَهَم فيه راوٍ أو أرسله واحدٌ فوصله واهم، فأما الشاذُّ فإنه حديثٌ يتفرد به ثقةٌ من الثقات، وليس للحديثِ أصلٌ بمتابعٍ لذلك الثقة». فالشاذ عند الحاكم أغمضُ وأدقُّ من المعلول.

وقد خالف الحاكمَ كثيرٌ من العلماء في ذلك فاشترطوا المخالفة لمن هو أوثق.

فإذا أكثر الراوي - خصوصاً في الطبقات المتأخرة - من هذه الأحاديث التي لا يرويها غيرُه كان ذلك مدعاةً للشك في جملة مروياته، بل ولإعادة النظر في توثيقه، فإن كثيراً من الرواة يحملون هذه الغرائبَ ويدَعون الصحيح المشتهر بين أهل العلم ؛ طلباً للشهرة وحباً في الظهور، ورغبةً في أن يقال: إنَّ عندهم من العلم ما ليس عند غيرهم.

لذلك لم يزل العلماءُ يحذرون مِنْ هذا المسلك، ويعيبون مَنْ فَعَلَه، فقال إبراهيمُ النخَعيُّ: «كانوا يكرهون غريبَ الحديث والكلام».

وقال مالكُ بنُ أنس:[1] «شرُّ العلمِ الغريبُ، وخيرُ العلمِ الظاهرُ الذي قد رواه الناس».

وقال أحمدُ بن حنبل غيرَ مرة[2]: «لا تكتبوا هذه الأحاديثَ الغرائبَ ؛ فإنها مناكيرُ، وعامَّتُها عن الضعفاء».

وقال أبو نعيم:[3] «كان عندنا رجلٌ يصلي كلَّ يوم خمسمائة مرة، سقط حديثُه في الغرائب».

وإنما قالوا ذلك لأن انفرادَ راوٍ بروايةِ بعضِ الأحاديثِ بعد أن اتسع السماعُ من العلماء أمرٌ يدعو للشك والريبة، ما لم يكن من الأئمة الثقات الذين اتسعت مروياتُهم، وكثُر علمُهم، وعُرِفوا بالحفظ والضبط. والله أعلم.

---

(١) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٢٢.

(٢) نفسه ٢/ ٦٢٣.

(٣) نفسه ٢/ ٦٢٢.

الفصل الخامس

أقسام الحديث المقبول

وفيه مبحثان:

١ – الحديث الصحيح.

٢ – الحديث الحسن.

أهداف الفصل الخامس

(أقسام الحديث المقبول)

يتوقع منك أخي الدارس الكريم بعد دراسة هذا الفصل:

١ – أن تعرف أقسام الحديث من حيث المقبول منها والمردود.

٢ – أن تعرف أسباب القبول والرد للأحاديث المختلفة.

٣ – أن تعرف المقصود بالحديث الصحيح وشروطه.

٤ – أن تعرف الفرق بين الصحيح لذاته والصحيح لغيره.

٥ – أن تقتنع بوجوب العمل بالحديث الصحيح في كافة المجالات.

٦ – أن تعرف الكتب المصنفة في الأحاديث الصحيحة.

٧ – أن تدرك معنى المتفق عليه من الحديث وقيمته عند العلماء.

٨ – أن تعرف مراتب الحديث الصحيح.

٩ – أن تدرك أن رواية الشيخين لبعض أحاديث رواة مضعَّفين لا يلزم منه ضعف تلك الروايات التي وردت في الصحيحين.

١٠ – أن تتعرف على أصح الأسانيد التي ذكرها العلماء.

١١ – أن تعرف معنى الحديث الحسن وأحكامه والفرق بين الحسن لذاته والحسن لغيره.

١٢ – أن تدرك مدى الدقة التي امتاز بها علماء الحديث في الحكم على الحديث.

١٣ – أن تدرك الجهد الضخم الذي بذله الأئمة في الحفاظ على السنة وحفظها.

تمهيد

ينقسم الحديث من حيث القبول والرد إلى قسمين أساسيين: مقبول ومردود:

فالحديث المقبول: هو ما ترجح صدق المخبرين به.

والحديث المردود: هو ما ترجح عدم صدق المخبرين به.

ثم الحديث المقبول ينقسم إلى قسمين أساسيين: الصحيح والحسن، وكل منهما ينقسم قسمين: لذاته أو لغيره، وعليه فالحديث المقبول يتضمن:

أ – الحديث الصحيح لذاته.

ب – الحديث الصحيح لغيره.

ج – الحديث الحسن لذاته.

د – الحديث الحسن لغيره.

وأما المردود فينقسم أقساما كثيرة بحسب سبب الضعف.

وسنبدأ إن شاء الله بالحديث الصحيح.

المبحث الأول

الحديث الصحيح

أولاً: الحديث الصحيح لذاته

١ - تعريفه:

في اللغة: عكس السقيم، وهو الخالي من العلل والأمراض والسالم من العيوب. وصحيح فعيل بمعنى فاعل، وإطلاقه على الأجسام حقيقي، وعلى الحديث وغيره من المعاني مجازي.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط ضبطا تاما عن مثله من أول السند إلى منتهاه، وخلا من الشذوذ والعلة.

٢ - شروط الحديث الصحيح:

من خلال التعريف يتبين أن الحديث الصحيح لا بد أن تتوفر فيه خمسة شروط على النحو التالي:

١ - **اتصال السند**: يعني أن كل راوٍ قد تلقى الحديث من الشيخ الذي روى عنه مباشرة، إلى أن يبلغ النبي ﷺ. فإذا تبيَّن حصولُ انقطاعٍ في أيّ موضعٍ من مواضع السند في أوله أو وسطه أو آخره فإنه يخرج عن حدِّ الصحة.

٢ - **عدالة كل الرواة**: والعدالة: خُلُق يحمل صاحبه على ملازمة التقوى واجتناب المعاصي والكذب والابتداع، ويدعوه إلى عدم الإخلال بالمروءة.

والعدل: هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

والمروءة: تعني التنزه عن النقائص التي لا تليق بأهل الفضل، أو تناقض عُلُوَّ الهمة، عرفاً أو شرعاً.

واشتراط الإسلام والبلوغ في الراوي إنما هو عند أدائه للرواية ؛ لا عند تَحَمُّله، فإذا سمع الحديثَ وهو غير مسلم أو سمعه وهو صبيٌّ فلا بأس، لكن لا يُقبَل منه إلا إذا أسلم وكان بالغا.

٣ - **ضبط الرواة ضبطا تاما**: بمعنى أن كل راو من رواة الحديث قد عُرف بتمام الضبط والإتقان والتثبت والتيقظ للحديث الذي يرويه، غير ساهٍ ولا شاكٍّ ولا مُغَفَّلٍ عند تحمله وعند أدائه، بحيث يكون خطؤُه نادراً في جنب صوابه، كأن يصيب في خمسة وثمانين فأكثر من كل مائة حديث يرويها. وهذا الضبط إما ضبط صدر وإما ضبط كتاب.

فضبط الصدر: معناه حفظ الراوي للحديث من وقت تحمله إلى وقت أدائه، من غير غفلة ولا خطأ ولا تساهل في الأخذ أو الأداء، بحيث يكون قادراً على استحضاره متى شاء، وبحيث لا يؤديه بالمعنى إلا إذا كان متمكناً من اللغة عالماً بالمترادفات عارفاً بالفروق اللغوية بين الكلمات قادراً على أداء المعنى على الوجه الصحيح بدون تغيير.

وضبط الكتاب: معناه الاعتناء بمراعاة قواعد الكتابة وشروطها، ثم مراجعة ما كتبه من الحديث على شيخه الذي سمع منه أو على كتاب شيخه، ثم صيانة الكتاب الذي كتب فيه الحديث صيانةً تامةً من أن يضيف أحدٌ إليه شيئاً أو يحذف منه شيئاً أو يُحرِّف فيه شيئا.

فإذا كان الراوي غيرَ ضابطٍ لحفظه ضبطاً تامّاً أو غير معتنٍ بصيانة كتابه، أو متساهلاً في التلقي غيرَ حريصٍ على التَّثَبُّت فلا يكون حديثُه صحيحاً ولو كان من أئمة الصلاح والهدى.

والراوي الذي جمع بين العدالة والضبط هو الذي يُطْلَق عليه (الثقة).

٤ – **السلامة من الشذوذ**: بمعنى ألا يكون راوي الحديث قد خالف بهذه الرواية مَنْ هو أولى منه ممن هم أوثق منه وأعلم، أو ممن هم أكثر عدداً من أقرانه، بحيث لا يكون من الممكن الجمعُ بين الحديثين.

فإذا خالف الراوي الثقةُ مَنْ هو أو مَنْ هم أرجحُ منه ولم يمكن الجمعُ بين

الحديثين عُدَّ حديثُه شاذّاً، ولا يلزم من ذلك ردُّ باقي رواياته وأحاديثه، أو انتفاء توثيقه، بل يُعَدُّ ذلك من أخطائه التي لا تؤثر في عدالته وضبطه، ومَنْ ذا الذي يسلَم من الخطأ؟.

٥ - **السلامة من العِلَّة القادحة: العلَّة**: هي أمرٌ خفيٌّ غامضٌ يقدح في صحة الحديث مع أنَّ ظاهرَ الحديث السلامةُ منه، كأن يكون الراوي أخطأ في رواية الحديث الذي رواه بالمعنى، أو حصل له وهمٌ في بعض الألفاظ أو الأسماء فاستبدل بها ألفاظاً أو أسماءً أخرى، أو وصل حديثاً منقطعاً، أو رفع حديثاً موقوفاً، أو غير ذلك من الأمور الخفية التي يصعب معرفتُها إلا للعلماء الجهابذة من نقاد الحديث الراسخين فيه وفي علومه.

أهمية هذه الشروط:

كما ترى فإن هذه الشروط كفيلةٌ بصحة المنقول، إذ العدالةُ والضبطُ يحققان أداءَ الحديث كما سمعه الراوي من شيخه، واتصالُ السند وتحديدُ طريقة التلقي عن الشيخ يمنع حصولَ أي اختلالٍ في ذلك في أثناء السند، والسلامةُ من الشذوذ والعلة تضمن تمامَ الضبط للحديث وعدمَ تَطَرُّق الأوهام أو الأخطاء إليه، وبهذا يَسْلَم الحديث من العلل الظاهرة والخفية.

الإمام الشافعي أول من جمع تلك الشروط وكَتَبها: يُعَدُّ الإمامُ الشافعي أولَ من قام بكتابة شروط الحديث الصحيح الذي يُحتج به، وذلك في كتابه (الرسالة) حيث قال[1]: «ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً، منها:

أن يكون من حدَّث به ثقةً في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه.

عاقلاً (أي ضابطاً) لما يُحدِّث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدِّي الحديثَ بحروفه كما سمع، لا يحدِّث به على المعنى؛ لأنه إذا

(١) ص٣٦٩.

حدّث به على المعنى وهو غيرُ عالم بما يحيل معناه لم يَدْرِ لعله يحيل الحلالَ إلى حرام، وإذا أداه بحروفه لم يبقَ وجهٌ يُخاف فيه إحالتَه الحديثَ، حافظاً إذا حدَّث به من حفظه، حافظاً لكتابه إذا حدَّث من كتابه، إذا شَرِك أهلَ الحفظ في حديثٍ وافق حديثَهم.

بريئاً من أن يكون مدلِّساً يحدث عمَّن لقي ما لم يسمع منه، أو يحدث عن النبي ﷺ ما يحدث الثقاتُ خلافَه عن النبي ﷺ.

ويكون هكذا مَنْ فوقه ممن حدثه، حتى يُنْتَهَى بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ، أو إلى مَن انْتُهِي به إليه دونه ؛ لأن كلَّ واحدٍ منهم مثبتٌ لمن حدثه ومثبتٌ على من حدَّث عنه.

فلا يُستَغْنى في كل واحد منهم عما وصفتُ».

٣ - مثال الحديث الصحيح:

ما أخرجه البخاري في الصحيح[1] قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كُلِّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَنْ يَفْعَلَ، وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ أَوْ يَفِرُّونَ مِنْهُ صُبَّ فِي أُذُنِهِ الآنُكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً عُذِّبَ وَكُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا وَلَيْسَ بِنَافِخٍ**».

ومعنى تَحَلَّم بحلم: أي ادعى أنه رأى حلما، وهو لم يره. ومعنى الآنُك: الرصاص المذاب من شدة الحرارة.

فهذا الحديث توفرت فيه كلُّ شروط الصحة، إذ أنَّ سندَه متصلٌ ؛ لأن البخاريَّ قد سمعه من علي بن عبد الله المديني، وسمعه عليٌّ من سفيانَ بن سعيد

(١) كتاب: التعبير باب: من كذب علي في حلمه ١٢/ ٤٢٧ (٧٠٤٢).

الثوري، وسمعه سفيانُ من أيوبَ بن أبي تَميمة السَّخْتِياني، وسمعه أيوبُ من عكرمةَ مولى ابن عباس، وسمعه ابنُ عباس من رسول الله ﷺ أو ممن سمعه من رسول الله ﷺ، فالسند بهذا متصل.

كما أن الرواة المذكورين كلَّهم عدولٌ ضابطون، بل هم في أعلى درجات العدالة والضبط والإتقان.

كما أن الحديث لم يذكر له العلماءُ علةً، ولا جاء فيه مخالفةٌ لغيره من الأحاديث، فخلا من الشذوذ والعلل، والله أعلم.

إشكال وإيضاح:

يَرِدُ ها هنا إشكالٌ لدى بعض الدارسين يحتاج إلى إيضاح:

الإشكال: إذا كانت شروط الحديث الصحيح بهذا الوضوح فما السر في اختلاف العلماء في تصحيح بعض الأحاديث وتضعيفها؟.

الإيضاح: السر في ذلك غالباً ناشئٌ عن أحد أمرين:

الأول: اختلافهم في استيفاء الحديث لشروط الصحة أو تحقق كل الرواة بصفتي العدالة والضبط، ومن ثَمَّ يكون لكل منهم رأيٌ بحسب ما أداه إليه اجتهاده، فيحصل الاختلاف.

الثاني: اختلافهم في اشتراط بعض الشروط الإضافية الزائدة على هذه الشروط الخمسة، مثل اشتراط بعضهم عدمَ مخالفة راوي الحديث لما رواه، أو عدمَ فتواه بخلاف ما روى، أو اشتراط ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه، ونحو ذلك.

٤ - حكم العمل بالحديث الصحيح:

لا خلافَ بين أهل العلم الذين يُعتَد برأيهم من المحدِّثين والفقهاء والأصوليين على أن الحديثَ الصحيحَ حجةٌ ويجب العمل به، سواءٌ تعدَّد رواتُه فكان مشهوراً أو عزيزاً، أو لم يتعددوا بل رواه واحد فقط من أهل الثقة والإتقان،

لكنهم اختلفوا هل يوجب الحديثُ الصحيحُ العلمَ القطعيَّ اليقينيَّ أو العلمَ النظريَّ الدالَّ على الرجحان وغلبة الظن.

شبهة وتوضيح:

هاهنا أمر مهم يلزم توضيحه ؛ لكثرة حصول الخطأ في فهمه فيما أرى، مما يلزم معه بيان هذا الأمر على النحو التالي:

الشبهة: هي أن بعض الباحثين يذكر أن الحديث الصحيح طالما كان من أحاديث الآحاد فإنه يُحْتَج به في مجال الأحكام الشرعية، ولا يُحْتَج به في مجال العقيدة، إذ لا يُحْتج على مسائل العقيدة إلا بدليلٍ يقينيٍّ قطعيٍّ من القرآن والحديث المتواتر فقط. وزاد البعض على ذلك أيضا حديثَ الآحاد الذي احتفت به قرائنُ قويةٌ مثل إجماع العلماء على الاحتجاج به، أو كونه من رواية الأئمة المشاهير، أو كونه رُوِي بإسنادٍ مما قيل فيه إنه أصح الأسانيد، ونحو ذلك. فعندئذٍ يُحتَج به في مجال العقيدة، بخلاف حديث الآحاد الصحيح الذي ليس كذلك. فهل هذا الكلام صحيح؟.

التوضيح: الذي أراه - والله أعلم - أن هذا الكلامَ غيرُ مستقيم، وأن هناك خطأً في النقل عن الأئمة في هذا الموضوع، فإن الصحابةَ ﷺ قد سمعوا من النبي ﷺ وسمع بعضُهم من بعض عن النبي ﷺ في العقيدة كما سمعوا في غيرها، ولم يرِدْ عن أحدٍ منهم ولا من التابعين ومَنْ بعدهم هذا التفريقُ، بل لم يكن في الإسلام في البداية هذا التمييزُ بين العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق، مع علمهم بمراتب الأحكام الشرعية، وإنما اخترع العلماءُ هذه التسمياتِ المختلفةَ للإيضاحِ والبيانِ وتحديدِ مراتبِ العلمِ والحكمِ الشرعي، وها هي كتبُ العقائد الأولى بين أيدي الناس مملوءةٌ بأحاديث الآحاد، يستدِل بها العلماءُ على إثبات العقائد من غير نكير، ثم هل مسائلُ العقيدة إلا أحكامٌ شرعيةٌ يجب الإيمان بها والعمل بمقتضاها؟.

لكن العلماء لم يكفِّروا من أنكر شيئاً من هذه الأحاديث، فاستنبط البعض من ذلك - خطأً - أن العقائدَ لا تثبت بحديث الآحاد، وشتَّان بين عدم إثبات العقائد بأحاديث الآحاد، وبين عدم كفر من أنكر شيئاً من تلك الأحاديث.

صحيحٌ أنَّ أصولَ العقائد ومسائلَها الأساسيةَ قد ثبتت بالقرآن، لكن هذا لا يعني إطلاقا أنه لا تُقبَل أحاديثُ الآحاد في إثبات مسائل وفروع العقيدة المختلفة، وهذا صحيحُ البخاري أصحُّ كتب السنة باتفاق العلماء جمع البخاري ضمنه كتاب (التوحيد) وكتاب (الاعتصام بالكتاب والسنة) وملأهما بأحاديث الآحاد المتعلقة بالعقائد، وأقرَّه علماء الأمة على ذلك، وامتلأتْ كتبُ العقيدة بأحاديث الآحاد على جهة الاستدلال. فمن أين لأحدٍ من الناس أنَّ أحاديث الآحاد لا تثبت بها العقائد؟!

٥ - أول من صنف في الحديث الصحيح:

أول من صنف في الحديث الصحيح المجرد (أي الذي لم يخالطه شيء من الضعيف) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (المولود سنة ١٩٤، والمتوفى سنة ٢٥٦)، واسم كتابه (الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، ويُعرَف بصحيح البخاري، وقد مكث في تأليفه ستَّ عشرة سنة، وانتقاه من ستمائة ألف حديث، ويقال من تسعمائة ألف، وكان لا يكتب فيه حديثاً إلا بعد أن يتأكدَ من صحته، ثم يتوضأَ ويصليَ ركعتين ويستخيرَ الله تعالى. وقد أجمع العلماءُ على صحة كل ما فيه، وعلى أنه أصحُّ كتاب بعد كتاب الله تعالى.

وجملة الأحاديث الموصولة بلا تكرار في صحيح البخاري (٢٦٠٢) حديثا، وجملة ما فيه بالمكرر من المرفوعات (٩٠٨٢) حديثا.

وتلاه تلميذه وقرينه الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (المولود سنة ٢٠٤

والمتوفى سنة (٢٦١)، واسم كتابه (الجامع الصحيح)، وقد انتقاه من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، وقد صنفه في بلده في حياة كثير من مشايخه، وراجعه على أصوله، ثم عرضه على مشايخ عصره. وجملة أحاديثه من غير تكرار (٣٠٣٣) حديثا.

وقد اتفقت كلمة العلماء الذين يُعْتَدّ بهم على صحة كل ما في الصحيحين مما رُوِي بالسند المتصل، أما المُعَلَّقَات فلها حكمٌ آخرُ يأتي عند الكلام على الحديث المعلق إن شاء الله. فإذا ورد الحديثُ في أحد الصحيحين فإنه يُكْتَفَى بذلك عن ذكر صحته، ولا يحتاج إلى الحكم عليه.

وقد نُقل عن الإمام الشافعي أنه قال: «ماأعلم كتاباً في العلم أكثرَ صواباً من كتاب مالك»[1]، كما نُقل مثل ذلك عن عبد الرحمن بن مهدي شيخ الإمام أحمد، وقد حمل العلماءُ ذلك على أنه كان قبلَ ظهور الصحيحين، فإن الإمامَ الشافعي قد توفي سنة ٢٠٤ وابن مهدي توفي سنة ١٩٨، أي قبل ظهور صحيحي البخاري ومسلم، وكان الموطأ إذ ذاك أكثرَ الكتب صحة، مع العلم بأنه ليس كلُّ ما في الموطأ صحيحا.

وقد اهتم العلماء اهتماماً كبيراً بالصحيحين، فصنفوا كتبا كثيرة في شروحهما والتعليق عليهما وبيان أحوال رجالهما.

٦ - معنى المتفق عليه وقيمته عند العلماء:

المتفق عليه يُقصَد به ما اتفق على إخراجه البخاري ومسلم، وليس معناه ما أخرجه كلُّ الأئمة في كتبهم، لكن لما تلقَّى العلماءُ كتابي البخاري ومسلم بالقبول صار اتفاقُ الشيخين كاتفاق سائر العلماء.

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ١٦٥.

وهذا الاتفاقُ يكون فيما أخرجه الشيخان عن نفس الصحابي، فأما إن اختلف الصحابي عند أحدهما عن الآخر - ولو مع الاتفاق في المتن - فليس من المتفق عليه، على الراجح من أقوال المحدثين.

وقد انتقد الدارقطني -رحمه الله - عليهما بعضَ الأحاديث التي رأى أنها ضعيفة، وأنه ما كان ينبغي لهما أن يخرِّجاها، وقد ردَّ العلماءُ كلامَ الدارقطني وتعقبوه في كل ما ادَّعى ضعفه وبيَّنوا أنه صحيحٌ ليس بضعيف، وقد أوضح ذلك كلَّه ابنُ حجر في مقدمة (فتح الباري).

ولهذا فإن للمتفق عليه قيمةً كبرى عند العلماء، إذ يجعلون ذلك قرينةً ترفع من درجة الحديث، كما اعتبروا أن أعلى مراتب الصحيح هو ما اتفق عليه الشيخان، ومال الإمامُ ابنُ الصلاح وغيرُه إلى القطع بصحة ما اتفقا عليه أو رواه أحدهما وأنه يفيد العلم القطعي اليقيني، وأيده في ذلك الحافظ ابن جحر باعتبار أن تلقِّي العلماءِ للكتابين بالقبول أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر، لكنه خَصّ ذلك بما لم يُنتَقَد من أحاديث الكتابين.

وقد جمع العلامة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله الأحاديث المتفق عليها في كتاب (اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان) وهو مطبوع متداول.

٧- الموازنة بين الصحيحين:

ذهب جمهور العلماء إلى ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم، وذكروا أنه أكثر الكتابين فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة ؛ لما يلي:

١ – لما عُلم من شدة تحري الإمام البخاري وتَقَدُّمِه على مسلمٍ في صناعة الحديث ومعرفته، حتى كان مسلمٌ يخاطبه بأستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله، وكان مسلمٌ خِرِّيجَه وتلميذَه، ولولا البخاريُّ ما راح مسلمٌ ولا جاء، كما قال الدارقطني.

٢ – أن البخاري يشترط في الحكم باتصال الحديث المُعَنْعَن (أي الذي يقول فيه الراوي: عن فلان، ولا يقول: أخبرني أو حدثني أوسمعت، وغيرها من الألفاظ الدالة على السماع) ثبوتَ اللقاء بين الراويين وعدمَ تدليس المُعَنْعِن، أما مسلمٌ فيكتفي بالمعاصرة بين الراويين مع إمكان اللقاء وعدم التدليس، كما هو رأي الجمهور، ولا شك أنَّ شرطَ البخاريّ بهذا يُعَدّ أشدَّ من شرط مسلم مما يجعل أحاديثَه أرجحَ إجمالاً، وإن كان ذلك لا يقلِّل من قيمة صحيح مسلم.

٣ – أن البخاريَّ يُخَرِّجُ عن الرواة الثقات من الدرجة الأولى التي بلغت الغايةَ في الحفظ والإتقان، ويُخرِّج عن الطبقة التي تليها في التثبت من غير إكثارٍ عنهم، بخلاف مسلم فإنه يُخَرِّج عن الطبقة الثانية كثيراً، مما يجعل صحيحَ البخاري أوثقَ وأرجح.

٤ – أن عددَ الأحاديث التي انتُقِدت على الكتابين بلغت نحو مائتين وعشرين حديثاً، اختُص البخاريُّ منها بأقل من ثمانين، وكان الباقي من صحيح مسلم، ومع أن هذا الانتقادَ ردَّه العلماءُ فلا ريبَ أن ما قلَّ فيه الانتقادُ أرجحُ مما كثر فيه الانتقاد، ولو لم يكن انتقاداً قادحاً.

٥ – أن عددَ الرواة المتكلَّم فيهم بالضعف عند البخاري كانوا ثمانين رجلاً من جملة أربعمائة وبضعة وثلاثين رجلاً انفرد بالإخراج لهم دون مسلم، على حين كانوا عند مسلم مائة وستين رجلاً من جملة ستمائة وعشرين انفرد مسلم بالإخراج لهم، كما أن أولئك الرواة المتَقَدين عند البخاري كان أكثرُهم من شيوخه أو شيوخ شيوخه وهو أعرف بهم من غيره، أما عند مسلم فمعظمهم من الطبقات الأعلى، ولا شك أن ما قلَّ الطعنُ في رواته أولى وأرجحُ ممن كثر الطعن في رواته، ولو لم يكن الطعنُ صحيحاً أو متفقاً عليه.

٦ – أن البخاريَّ تميز بحسن استنباطاته الفقهية من الأحاديث، حيث كان

يكتب في تراجم (يعني عناوين) الأبواب خلاصةَ رأيه في فقه الحديث، وبرع في ذلك أيما براعة، حتى قال العلماء: فَقُه البخاري في تراجمه. أما مسلم فلم يقسم الكتب إلى أبواب، ولم يهتم بالجانب الفقهي، بل كان يجمع الأحاديث المتعلقة بكل كتاب من غير تقسيم، ثم قام العلماء من بعده بتبويب أحاديثه داخل كل كتاب، وأشهر تقسيم لأبواب مسلم هو ما فعله الإمام النووي.

تنبيه مهم:

ليس معنى تفضيل صحيح البخاري على صحيح مسلم أن كلَّ حديثٍ في صحيح البخاري أصحُّ من كلِّ حديثٍ في صحيح مسلم، بل هذا التفضيل إجمالي، فهناك أحاديث انفرد مسلمٌ بإيرادها وهي أوثقُ رجالاً وأشدُّ اتصالاً من بعض الأحاديث في صحيح البخاري.

ومع ذلك فقد تميز صحيحُ الإمام مسلم بأنه كان يجمع طرقَ وألفاظَ الحديث الواحد في مكان واحد، ويُجَوِّد في سياقها، ويذكر ألفاظه المختلفة، ولا يُقَطِّع الحديثَ في المواضع المختلفة، مما يُسَهِّل على الطالب أو الباحث تناولَه والنظرَ في وجوهه، بخلاف البخاري الذي كان يذكر الحديثَ في مواضع مختلفة بحسب احتجاجه به، وربما ذكر بعضه في موضع وبعضه الآخر في موضع آخر. وربما ذكر الحديث في باب غير الباب الذي يسبق إلى فهم الباحث، لأمرٍ دقيقٍ فهمه البخاري من الحديث، فيصعب على الطالب جمعُ طرقه التي ساقها البخاري كلها.

ويرحم الله من قال:

تشاجر قوم في البخاري ومسلم ... لديَّ وقالوا: أي ذَيْن تُقدمُ

فقلت: لقد فاق البخاري صحةً ... كما فاق في حسن الصناعة مسلمُ

٨- هل استوعب الشيخان كلَّ الصحيح في كتابيهما:

لم يستوعب البخاري ومسلمٌ كلَّ الأحاديث الصحيحة في كتابيهما ولم يُلزما

نفسيهما بذلك، لأنهما إنما اشترط كلٌّ منهما الصحةَ فيما أورده فقط من غير التزام بجمع كل الصحيح، بل صرح كلٌّ منهما بأنه ترك كثيراً من الصحيح لم يُدخله في كتابه، فقال البخاري: «ما أدخلتُ، وتركت من الصِّحاح مَخَافَةَ الطول»(١). وقال مسلم: «ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعتُه ها هنا (يعني في صحيحه) عليه»(٢).

ونقل كثيرٌ من العلماء تصحيحَهما لأحاديثَ ليست في كتابيهما. وعلى ذلك فلا وجهَ لمن ادَّعى تقصيرَهما على أساس أنهما تركا أحاديثَ صحيحةً لم يُخَرِّجاها في كتابيهما ؛ إذ أنهما لم يلتزما بإخراج كل ما هو صحيح.

٩- كتب الصحيح الأخرى:

قام بعض العلماء بجمع ما يرونه صحيحاً في كتب مستقلة بعد البخاري ومسلم، وأهمها ما يلي:

١- صحيح ابن خزيمة: للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (المتوفى سنة ٣١١) والذي لُقِّب بإمام الأئمة، لكثرة من أخذ عنه من الأئمة، وكان معروفاً بالتحري، وكثيراً ما يتوقف في قبول الحديث لأدنى كلامٍ فيه، وقد يورد الحديث ويقول: «إن صح الخبر» أو نحو ذلك من العبارات. وهذا الكتاب مُرَتَّب على الكتب والأبواب الفقهية، وقد ضاع جزءٌ كبيرٌ منه فيما ضاع من تراثنا المبارك، ولم يُعثَر حتى الآن إلا على بعض أجزائه، وقام بتحقيقه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. ومع تقدير العلماء لهذا الكتاب فإنهم يرون أن ابن خزيمة تساهل في تصحيح بعض الأحاديث التي تبلغ رتبة الحسن أو حتى تنزل عنها، ولهذا لم يكن تصحيحه في كتابه محل اتفاق العلماء كالصحيحين.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ١/ ١٠.

(٢) النكت على ابن الصلاح ١/ ١٧٥.

٢- صحيح ابن حبان: للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُستي (المتوفى سنة ٣٥٤) وهو تلميذ الإمام ابن خزيمة، واسم كتابه (التقاسيم والأنواع) وقد رتبه على ترتيب مخترع لم يُسبَق إليه، فلا هو على الأبواب، ولا هو على المسانيد، مما جعل الوصول إلى موضع الحديث فيه صعبا جدا، وكان قصده من ذلك أن يعتمد رواة الكتاب على الحفظ ؛ لا على مراجعة الكتاب كلما أرادوا استخراج حديث. ثم قام الأمير علاء الدين علي بن بَلْبان الفارسي الحنفي (المتوفى سنة ٧٣٩) بترتيبه على الكتب والأبواب الفقهية ؛ لتسهل الاستفادة منه، وسماه (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) وقد طبع هذا الكتاب باسم (صحيح ابن حبان) بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط.

ويرى العلماء أن ابن حبان كان أكثر تساهلاً في التصحيح من ابن خزيمة ؛ لأنه كان من مذهبه تعديلُ الراوي الذي لم يُعلَم فيه جرحٌ ولو لم يَقُمْ أحد من العلماء بتعديله، ومن ثَمَّ صحَّح أحاديثَ كثيرةً لرواةٍ مجهولين.

٣- المستدرك على الصحيحين: للإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن الْبَيِّع النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥)، جمع فيه الحاكم الأحاديث التي لم يُخْرِجْها الشيخان في صحيحيهما مع أنها على شرطهما أو على شرط أحدهما أو استوفت شروط الصحة ولو لم تكن على شرط أي منهما.

وقد انتُقد الإمامُ الحاكمُ بأنه متساهلٌ في التصحيح، ولهذا لم يعتمدْ كثيرٌ من العلماء تصحيحَه لكثير من الأحاديث. وقام الإمامُ الذهبيُّ (المتوفى سنة ٧٤٨) بتلخيص كتاب الحاكم، وتعقَّب الأحاديثَ الضعيفةَ والمنكرةَ التي صحَّحها، وتبين له بعد العمل الكبير الذي قام به أن الحاكم جمع في كتابه عدداً كبيراً من الأحاديث هي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، وهي تبلغ نحو نصف الكتاب، كما جمع فيه أحاديثَ صحيحةَ السندِ ليست على شرطهما ولا على شرط واحدٍ منهما تبلغ نحو ربع الكتاب، أما الربع الباقي فهو أحاديثُ ضعيفةٌ ومنكرةٌ وبعضُها

موضوعات. ويرى الحافظ ابنُ حجر أن الحاكمَ إنما جمع الأحاديثَ وبدأ في مراجعة كتابه وتصحيحه فوافته المنية قبل أن يُتِم تصحيحَه، وأن الأحاديث الضعيفة والواهية في الجزء الذي لم يستطع مراجعتَه وتصحيحَه حين عاجلته المنية.

١٠ - المستخرجات على الصحيحين:

المستخرج: هو كتاب يروي فيه مصنِّفُه أحاديثَ كتابٍ معيَّنٍ بأسانيدَ لنفسه من غيرِ طريقِ صاحبِ الكتابِ الأصلِ، فيلتقي في أثناء السند مع صاحبِ الكتابِ الأصلِ في شيخه أو مَنْ فوقَه، مع رعاية ترتيب الكتاب الأصل في متونه وطرق أسانيده.

وشرطه: ألّا يصلَ مصنِّفُ المستخرَج إلى شيخ أبعدَ إلاَّ إذا لم يجد سنداً يوصله إلى الشيخ الأقرب، أو يكون هناك عُلُوٌّ في السند أو فائدةٌ في المتن ونحو ذلك.

مثال: روى البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦) في صحيحه[1] هذا الحديث: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**مَا اسْمُكَ؟**» قَالَ: حَزْنٌ. قَالَ: «**أَنْتَ سَهْلٌ**» قَالَ: لَا أُغَيِّرُ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي. قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَمَا زَالَتْ الْحُزُونَةُ فِينَا بَعْدُ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَمَحْمُودٌ - هُوَ ابْنُ غَيْلَانَ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ بِهَذَا.

ثم قام أبو نعيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠) برواية هذا الحديث في المستخرج عن أبي القاسم الطبراني، عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، عن عبد الرزاق به. فالتقى أبو نعيم مع البخاري في (عبد الرزاق).

---

(١) كتاب: الأدب باب: اسم الحزن ١٠/ ٥٧٤ (٦١٩٠).

وهكذا سائر أحاديث البخاري رواها أبو نعيم في كتابه:(المستخرج على صحيح البخاري) فالتقى مع البخاري في أثناء السند، كما فعل ذلك مع صحيح مسلم أيضا.

وقد ألف عددٌ من العلماء عدداً من المستخرجات على الصحيحين، منها كتابَا أبي نعيم السابقين (المستخرج على صحيح البخاري، والمستخرج على صحيح مسلم)، ومنها كتاب (المستخرج على صحيح البخاري) لأبي بكر الإسماعيلي (المتوفى سنة ٣٧١)، وكتاب (المستخرج على صحيح البخاري) لأبي بكر البرقاني (المتوفى سنة ٤٢٥)، وكتاب (المسند المخرج على صحيح مسلم) لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (المتوفى سنة ٣١٦).

هل كل ما في هذه المستخرجات صحيح؟:

لا ريبَ أن أصلَ هذه الأحاديث صحيحٌ لأنها في صحيحي البخاري ومسلم، ولكنَّ الرواياتِ التي يوردها المستخرِجُ قد لا يكون بعضُها صحيحاً ؛ لأن في السند إلى الراوي المشترك راوياً غيرَ ثقة، ولهذا فإن الحكم على أحاديث المستخرجات يتوقف على النظر في أحوال الرواة الذين هم بين صاحب المستخرَج وبين مَن اجتمع فيه مع صاحب الكتاب الأصل.

هل ألفاظ المستخرجات هي نفسها ألفاظ الصحيحين؟:

ألفاظ المستخرَج قد لا تكون هي نفسُها ألفاظَ صاحبِ الأصل كالبخاري أو مسلم، بل قد يحصل اختلافٌ في بعض الألفاظ أو المعاني ؛ لأن المستخرِج إنما يروي اللفظَ الذي سمعه بسنده هو. ولذلك فإنه لا يصحُّ لمن ينقل حديثاً من تلك المستخرجات أن ينسبه إلى البخاري أو مسلم إلا بعد أن يقابل لفظَه بها في الكتابين، أو يكون المستخرِج قد قال: أخرجه البخاري أو مسلم بهذا اللفظ.

ما هي فوائد هذا اللون من التصنيف؟:

له فوائد كثيرة، منها:

١ – **علو الإسناد**: فكما رأيت في المثال السابق مع أن أبا نعيم توفي سنة ٤٣٠، فإن بينه وبين عبد الرزاق نفس العدد من الرواة الذي بين البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦) وبين عبد الرزاق، فلو أن أبا نعيم روى الحديث بسنده إلى البخاري لطالت سلسلة السند، وهذه فائدة كان يهتم بها المحدثون اهتماماً بالغاً.

٢ – **الزيادة في مقدار الصحيح من الأحاديث**: إذ أن المستخرج ربما زاد في متن الحديث ألفاظاً أو عباراتٍ وتتماتٍ لم يوردها صاحب الصحيح.

٣ – **تقوية الحديث بكثرة الطرق**: فربما ساق المستخرِج الحديثَ إلى الصحابي من طريقٍ آخر غيرِ طريق صاحب الأصل فيتقوَّى السندُ بتكاثر الطرق.

٤ – **فوائد أخرى**: قد يكون في الحديث الذي أورده المستخرج بياناً لمعنى لفظٍ أو تحديداً وتمييزاً لاسمٍ مهمَلٍ، أو بياناً لاسمٍ مبهَمٍ، أو تصريحاً بالسماع من مدلِّسٍ أو تحديداً لوقت السماع من الراوي المختلِط، أو فصلاً للكلام المدرَج في متن الحديث، أو دفعاً لعلةٍ يمكن أن يُعَلَّ بها الحديث في الصحيح.

١١ - المستدركات على الصحيحين:

الاستدرَاك: معناه أن تفوت أحدَ الأئمة أحاديثُ لم يذكرْها في مُصَنَّفِه مع أنها على شرطه في كتابه، فيقوم إمامٌ آخر بتتبُّع تلك الأحاديث وجمعها في كتاب، فيسمي هذا الكتاب: (المستدرك)، وسمّاه الدارقطني: (الإلزامات) أي الأحاديث التي كان يلزم ذلك الإمام أن يجمعها في كتابه.

مثال ذلك: ما أخرجه الحاكم في (المستدرك) في كتاب الإيمان[1]، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَيُّوبَ الْفَقِيهُ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، ثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الله ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ وَلاَ اللَّعَّانِ وَلاَ الْفَاحِشِ وَلاَ الْبَذِيءِ**».

ثم قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، فقد احتجا بهؤلاء الرواة عن آخرهم، ثم لم يخرجاه، وأكثر ما يمكن أن يقال فيه: إنه لا يوجد عند أصحاب الأعمش، وإسرائيلُ بنُ يونس السَّبِيعِي كبيرُهم وسيدُهم، وقد شارك الأعمشَ في جماعةٍ من شيوخه، فلا يُنْكَرُ له التفردُ عنه بهذا الحديث، وللحديث شاهد آخر على شرطهما:

حَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنِ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ وَلاَ اللَّعَّانِ وَلاَ الْفَاحِشِ وَلاَ الْبَذِيءِ**».

وقد أَلَّف عددٌ من العلماء مستدركاتٍ على الصحيحين، أشهرهم الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن البَيِّع النيسابوري المعروف بالحاكم النيسابوري الذي صنف كتاب: (المستدرك على الصحيحين) وقد سبق الحديث عنه.

كما ألف الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥) كتاب (الإلزامات والتتبع) جمع فيه ما حضره ذكرُه مما تركه البخاريُّ ومسلمٌ أو أحدُهما من حديث بعض التابعين مما يشبه ما أخرجوه من أحاديثهم أو من حديث نظرائهم من الثقات، ممن كان يلزمهم إخراجُه على شرطهما ومذهبهما.

---

(١) ١/١٢.

وكذلك ألف أبو ذر عبْد بن أحمد الهروي (المتوفى سنة ٤٣٤)، كتاب (المستدرك على الصحيحين)، وقال عنه الكتاني في (الرسالة المستطرفة): هو كالمستخرج على كتاب الدارقطني.

وينبغي أن أنبه هنا إلى أنه لا يلزم الشيخين تخريجُ تلك الأحاديث ؛ لأنهما لم يلتزما استيعابَ كل الصحيح في كتابيهما، بل تركا من الصحيح كثيراً خشيةَ الإطالة، كما سبق بيانه.

١٢ - المقصود بشرط الشيخين:

كثيراً ما يقول بعض العلماء في بعض الأحاديث: هذا حديث على شرط البخاري أو على شرط مسلم أو على شرط الشيخين، فما المقصود بذلك؟.

الحقيقة أن أياً من الشيخين لم يذكر أن شرطه في كتابه كذا أو كذا، إنما فهم العلماء شرطيهما من خلال مدارسة الكتابين والوقوف على منهج الشيخين في الرواية وسياق الأسانيد، ومن ثم اختلفت الآراءُ في تحديد المقصود بشرط الشيخين.

والراجح: أن المقصود بذلك أن هذا الحديث قد رُوِي بإسنادٍ توفرت فيه شروطُ الصحة ورجالُه ممن خرَّج حديثَهم الشيخان أو أحدُهما – زاد البعض: أو من الرجال المساوين لهم في الدرجة – بنفس كيفية الرواية لهذا الحديث.

فإن كان هؤلاء الرواة أو بعضُهم ممن انفرد بإخراج حديثهم البخاريُّ فالحديث على شرط البخاري، وإن كانوا ممن انفرد بإخراج أحاديثهم مسلمٌ فالإسناد على شرط مسلم.

ومعنى رواية الشيخين لهؤلاء الرواة بنفس الكيفية: أن يكون كلُّ راوٍ من رواة الحديث الذي قيل إنه على شرط البخاري أو مسلم قد روى عن نفس شيخه أحاديث في الصحيحين.

فمثلا: عبد الرزاق بن همام الصنعاني إمام حافظ أخرج له الشيخان أحاديث عن عبد الرحمن بن مهدي وعن سفيان الثوري وعن سفيان بن عيينة، ولم يخرجا له شيئاً عن أبي عمرو الأوزاعي، مع أن الأوزاعي ثقة أخرج له الشيخان أحاديث من رواية تلاميذ كثيرين لكن ليس فيهم عبد الرزاق.

فإذا رُوي الحديث خارج الصحيحين من طريق عبد الرزاق عن الثوري أو ابن عيينة أو ابن مهدي فهو على شرط الشيخين.

أما إن روي من طريق عبد الرزاق عن الأوزاعي فليس هو على شرط الشيخين، وإن كان رواته من رجال الصحيحين، لكن لا توجد أي رواية في الصحيحين من طريق عبد الرزاق عن الأوزاعي.

قال السيوطي في تدريب الراوي[1]: «وأدق من هذا أن يرويا عن أناسٍ ثقاتٍ ضُعِّفوا في أناسٍ مخصوصين من غير حديث الذين ضُعِّفوا فيهم، فيجيء عنهم حديثٌ من طريق مَنْ ضُعِّفوا فيه برجالٍ كلهم في الكتابين أو أحدهما، فنسبته أنه على شرط من خرَّج له غلطٌ، كأن يقال في هُشَيْم عن الزهري: كل من هشيم والزهري أخرجا له فهو على شرطهما، فيقال: بل ليس على شرط واحد منهما ؛ لأنهما إنما أخرجا لِهُشَيْم من غير حديث الزهري فإنه ضُعِّف فيه ؛ لأنه كان دخل إليه فأخذ منه عشرين حديثاً فلقيه صاحبٌ له وهو راجعٌ فسأله روايتَه، وكان ثَمّ ريحٌ شديدةٌ فذهبت بالأوراق من الرجل، فصار هُشَيْم يحدث بما علق منها بذهنه ولم يكن أتقن حفظها، فوهم في أشياء منها، ضُعِّف في الزهري بسببها، وكذا همامٌ ضعيفٌ في ابن جُرَيْجٍ مع أن كلاً منهما أخرجا له، لكن لم يخرجا له عن ابن جريج شيئاً، فعلى من يعزو إلى شرطهما أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه ولو في موضع من كتابه».

---

(١) ١/١٢٩.

قلت: وأدق من هذا وأخفى ما ذكره ابن حجر في : (النكت على كتاب ابن الصلاح): «أن يكون إسنادُ الحديث قد أخرجا لجميع رواته، لا على سبيل الاحتجاج، بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق، أو مقروناً بغيره.

ويلتحق بذلك: ما إذا أخرجا لرجلٍ وتجنبا ما تفرَّد به أو خالف فيه، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ ما لم يتفرد به.

فلا يحسُن أن يُقال: إن باقي النسخة على شرط مسلم ؛ لأنه ما خرَّج بعضَها إلا بعد أن تبين أن ذلك مما لم ينفرد به، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفرادُه بشرطهما».

وكذلك لو كان بعضُ رجال الإسناد ممن انفرد البخاري بإخراج حديثهم دون مسلم، والبعض الآخر ممن انفرد بإخراج حديثهم مسلمٌ دون البخاري، فليس الحديث على شرط أي منهما.

فمثلا أخرج البخاري أحاديث عكرمة مولى ابن عباس ووثَّقه، خلافاً لمسلم الذي لم يَرْوِ له شيئاً، ومن تلاميذ عكرمة: سِمَاكُ بن حرب، لم يخرج له البخاري شيئا، بينما رضيه مسلم وخرَّج أحاديثَه عن غير عكرمة.

فإذا روى سِمَاكٌ عن عكرمة حديثاً فليس هو على شرط البخاري ولا على شرط مسلم. أما أنه ليس على شرط البخاري فلأنَّ سِماكَ بن حرب ليس من رجال البخاري، وأما أنه ليس على شرط مسلم فلأنَّ عكرمة ليس من رجال مسلم، ولهذا لم يخرج أيٌّ من الشيخين أيَّ حديثٍ من رواية سماك عن عكرمة عن ابن عباس. ولهذا لا يصح أن يقال عن حديث روي بهذا الإسناد: إنه على شرط الشيخين. وقد تبين أن رواية سماك عن عكرمة مضطربة ضعيفة.

١٣ - رواية الشيخين لأحاديث بعض المُضَعَّفين من الرواة:

هناك بعض الرواة الذين ضعَّفهم عددٌ من العلماء وأخرج لهم الشيخان أحاديثَ في كتابيهما، فهل تُعَد تلك الأحاديثُ ضعيفةً مع إخراج الشيخين لها في الصحيح؟.

هذا الأمر مما اختلط على بعض الباحثين، فضعَّفوا أحاديث في صحيح البخاري أو في صحيح مسلم، مخالفين بذلك اتفاق أهل العلم على تلقي الكتابين بالقبول.

والذي يميل إليه القلب: أن الشيخين اعتنيا تمام الاعتناء بانتقاء أحاديث كتابيهما، وحرصا كل الحرص على توفر شروط الصحة في كل حديث أَوْرَدَاه، وكانا على درايةٍ عظيمةٍ بأحوال الرواة، ولم يَغِبْ عنهما أبداً حالُ أي راو ممن خرَّجوا أحاديثَهم، وربما كان الراوي فيه بعضُ الضعف لكنهما انتقيا من حديثه ما اطمأنَّا تماماً إلى حفظه له وضبطه إياه، وكانت لديهم الدلائلُ على صحة ذلك، وإن لم يكتبوها أو لم تُنقَل إلينا عنهم، لكنَّ الظنَّ بعلمهم ودينهم ومعرفتهم أنهم لم يكونوا ليرووا إلا ما تبيَّن لهم صحتُه وخلُوُّه من كل أسباب الرد، وما كان يغيب عن بالهم كلُّ ما قيل في الراوي.

ذكر الذهبي في ترجمة مسلم في (سير أعلام النبلاء) أن الإمام مسلماً ذُكِر له أن أبا زُرعة أَسْباط بن نصر، وقَطَن بن نُسَير، وأحمد بن عيسى، فقال: «إنما أدخلتُ من حديث أسباط وقَطَن وأحمد ما رواه ثقاتٌ، وقع لي بنزول، ووقع لي عن هؤلاء بارتفاع، فاقتصرتُ عليهم، وأصلُ الحديث معروف»[1].

فها أنت ترى أن الإمام مسلما -رحمه الله- إنما انتقى من حديث هؤلاء المتكلَّم فيهم ما وثق بصحته واطمأنَّ إلى صوابه، إلا أنه وقع له عنهم بعُلُوّ، فأراد تحصيلَ فائدة العُلُو باعتبار أصل الحديث معروفا.

---

(١)١٢/ ٥٧١.

ومن ذلك: ما ذكره ابن حجر في (هدي الساري)[1] عند الحديث على إسماعيل ابن أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، ابن أخت مالك بن أنس، حيث قال: «احتج به الشيخان، إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري، وروى له الباقون سوى النسائي، فإنه أطلق القول بضعفه، ورَوَى عن سلمة بن شَبِيب ما يوجب طرحَ روايته، واختلف فيه قول ابن معين فقال مرة: لا بأس به، وقال مرة: ضعيف، وقال مرة: كان يسرق الحديث هو وأبوه، وقال أبو حاتم: محله الصدق وكان مغفَّلاً، وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به، وقال الدارقطني: لا أختاره في الصحيح».

ثم علق ابن حجر على ذلك بقوله: «قلت: وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصولَه، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعَلِّمَ له على ما يُحدِّث به ليحدِّثَ به ويُعْرِضَ عما سواه. وهو مُشْعِرٌ بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله. وعلى هذا لا يحتج بشيءٍ من حديثه غير ما في الصحيح، من أجل ما قدح فيه النسائيُّ وغيرُه، إلا أن يشاركه فيه غيره فيعتبر فيه».

ولهذا فإن من المجازفة والاندفاع تضعيفَ ما صححاه بسبب وجود راوٍ في الإسناد فيه ضعفٌ، لكن هذا لا يمنع أن يُحكَم بالضعف على باقي أحاديث الراوي التي ليست في الصحيحين، إذ لا يتيسر للمتأخرين الانتقاءُ مثلما فعل الشيخان.

١٤- استيعاب الصحيح في كتاب أو كتب:

لم يستوعبْ أحدٌ من المصنِّفين قديماً ولا حديثاً كلَّ الأحاديث الصحيحة في كتابٍ واحد، لكن هناك كتباً اشترط أصحابُها الصحة، وقد ذكرناها من قبل، ويضاف إليها كتاب (المنتقى) لابن الجارود، وكتاب (الأحاديث المختارة) للضياء

---

(١) ص ٣٩١.

المقدسي، وكتب المستخرجات على الصحيحين التي سبق الحديث عنها، كما أن كتب السنن والمسانيد المختلفة قد اشتملت على الصحيح والحسن والضعيف.

١٥ - أصح الأسانيد:

اختلف العلماء: هل يمكن أن يُحكَم على إسنادٍ بعينه أنه أصحُّ الأسانيد أو لا يمكن؟ على رأيين:

الرأي الأول: أنه يجوز أن نقول عن إسناد معين: إنه أصح الأسانيد مطلقا. وتعددت أقوال أصحاب هذا الرأي بحسب اجتهاد كل منهم، وهاك أهمَّ الأقوال في أصح الأسانيد:

١ - **قال البخاري**: أصحها: ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر. ويطلق العلماء على هذه السلسلة (السلسلة الذهبية)، وأضاف بعضهم أن أصحها: ما رواه أحمد عن الشافعي عن مالك، وليس في مسند أحمد على طوله بهذا الإسناد إلا حديث واحد قال فيه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ**» وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ، وَنَهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الْحَبَلَةِ، وَنَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ[1]. وَالْمُزَابَنَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكَرْمِ بِالزَّبِيبِ كَيْلًا.

وقد قال الإمام العلائي عن هذا الحديث: إنه أصح حديث في الدنيا. وقد أخرجه الشيخان من طرق أخرى عن مالك بهذا السند.

٢ - **قال إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل**: أصحها: ما رواه محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ.

---

(١) المسند ١٠٨/٢ (٥٨٦٢).

ومما رُوي بهذه السلسلة: ما أخرجه البخاري[١] قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ**». سَمِعْتُ سُفْيَانَ مِرَارًا لَمْ أَسْمَعْهُ يَذْكُرُ الْخَبَرَ (أي لم يقل: أخبرني الزهري) وَهُوَ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِهِ.

٣ – قيل: أصحها ما رواه الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ.

ومما روي بهذه السلسلة: ما أخرجه البخاري[٢] قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمْ الشَّعَرُ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا كَأَنَّ وُجُوهَهُمْ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ**».

٤ – وقال ابن المديني والفلَّاس وسليمان بن حرب: أصحها: محمد بن سيرين، عن عَبِيدَة بن عمرو السَّلْماني، عن علي بن أبي طالب ﷺ، إلا أن سليمان قال: أجودُها: أيوب السَّخْتِيَاني، عن ابن سيرين، وقال ابن المديني: أجودُها: عبد الله بن عون، عن ابن سيرين.

٥ – وقال ابن معين: أصحها سُليمان بن مِهران الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد النَّخَعِي، عن علقمة بن قيس النَّخَعِي، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

٦ – وقال أبو بكر بن أبي شيبة وعبد الرزاق: أصحها: الزهري، عن زين العابدين علي بن الحسين، عن أبيه الحسين، عن أبيه علي بن أبي طالب ﷺ.

الرأي الثاني: يرى ابنُ الصلاح والنوويُّ وغيرهما أنه لا يصح أن نحكم على إسنادٍ بأنه أصح الأسانيد بإطلاق، وذلك لأن أنظار أهل العلم تختلف في تحديد

(١) التوحيد باب: قول النبي ﷺ: "ورجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار" ١٣/ ٥٠٢(٧٥٢٩).

(٢) كتاب الجهاد باب: قتال الذين ينتعلون الشعر ٦/ ١٠٤ (٢٩٢٩).

أوثق الرواة وأصحهم حديثا، كما أن الحكم على إسنادٍ بأنه أصحُّ الأسانيد يتوقف على حصر الأسانيد كلها ثم المقارنة بينها، وليس هناك مَنْ يدعي أنه قام بذلك، بل هو قريب من المستحيل، كما أنه ينذُر وجودُ أعلى درجات القبول في كل راو من رواة الإسناد، ومن ثَمَّ فالحكم على إسناد معين بأنه أصح الأسانيد على الإطلاق أمرٌ غير صحيح.

ولكن يمكن وصفُ بعضِ الأسانيد بأنه أصح الأسانيد مقيَّداً بصحابي معين أو بأهل بلد معينين ومن ذلك:

١ – **أصح أسانيد أبي بكر الصديق**: ما رواه إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس ابن أبي حازم، عن أبي بكر الصديق ﷺ.

٢ – **أصح أسانيد عمر بن الخطاب**: ما رواه ابن شهاب الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب ﷺ.

٣ – **أصح أسانيد علي بن أبي طالب**: ما سبق في الرأي الأول برقم (٤ و ٦)

٤ – **أصح أسانيد أبي هريرة غير ما سبق**: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﷺ. وكذلك مالك، عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان، عن عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ. وكذلك معْمَر بن راشد، عن همَّام بن مُنَبِّه، عن أبي هريرة ﷺ.

٥ – **أصح الأسانيد عن ابن عباس**: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس ﷺ.

٦ – **أصح الأسانيد عن عائشة**: الزهري، وهشام بن عروة، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها. وكذلك: عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها. وكذلك يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر العمري، عن القاسم، عنها.

٧ – **أصح أسانيد أهل البيت**: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب ﷺ.

٨ – **أصح أسانيد المكيين**: ما رواه سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله ﷺ.

٩ – **أصح أسانيد المصريين**: ما رواه الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير مَرْثد بن عبد الله اليَزَني، عن عُقْبَة بن عامر الجهني ﷺ.

١٠ – **أصح أسانيد اليمنيين**: مَعْمَر بن راشد، عن همام بن مُنَبِّه، عن أبي هريرة ﷺ.

١٦ – مراتب الصحيح من حيث تمكن الحديث من شروط الصحة:

تتفاوت مراتب الحديث من حيث تمكن الإسناد من أعلى شروط الصحة إلى ثلاثة أقسام:

١– **أعلاها**: ما روي بإسناد مما قيل عنه: إنه من أصح الأسانيد.

٢– **أوسطها**: ما رواه الثقات المتقنون المعروفون، لكن ليس الإسناد مما وُصف بأنه أصح الأسانيد، مثل الحديث الذي أخرجه البخاري[1] فقال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ خَطِيبًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ يُرِدْ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ**».

فرجال هذا الإسناد من الثقات المتقنين، لكن لم يذكر أحد من العلماء هذا الإسناد بأنه أصح الأسانيد، لا مطلقا ولا مقيدا.

٣– **أدناها**: ما رواه الثقات ممن هم دون أولئك في الثقة والإتقان، مثل الحديث الذي أخرجه البخاري[2] قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ

(١) كتاب:العلم باب: من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ١/ ١٦٤(٧١).

(٢) كتاب الرقاق باب:التواضع ١١/ ٣٤٠(٦٥٠٢).

مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ».

فهذا الحديث تكلم فيه بعض العلماء حتى قال الحافظ ابن عدي في (الكامل): «هذا حديث غريب جدا، لولا هيبةُ الصحيح لعدُّوه في منكرات خالد بن مَخْلَد (شيخ شيخ البخاري) فإن هذا المتن لم يُرْوَ إلا بهذا الإسناد ولا خرَّجه من عدا البخاري».

قلت: ومع ذلك فإخراجُ البخاري له علامةُ صحته، خلافاً لمن ذهب إلى تضعيفه من المعاصرين بسبب خالد هذا وشيخه شَريك، فإن البخاري لم يخرجه إلا وقد استبان له أنه مما صح من حديث خالد وشريك، ولهذا لم يَجْسِر ابن عدي - على جلالته - على وصفه بالنكارة لهيبة الصحيح، فأحسن - والله - الأدب مع أمير المؤمنين في الحديث.

١٧ - مراتب الصحيح بحسب الكتب المصنفة:

مع أن كل الأحاديث التي توفرت فيها شروط الصحة معدودةٌ عند العلماء من الصحيح إلا أن العلماءَ قد فاضلوا بينها بحسب تمكُّن الحديث من أعلى شروط الصحة كما سبق، وفاضلوا بينها من حيث ورودها في كتب السنة المختلفة بصورة عامة، فجعلوها سبع مراتب:

١ - **أعلاها**: ما اتفق على إخراجه الشيخان البخاري ومسلم.

٢ – ثم ما أخرجه البخاري دون مسلم.

٣ – ثم ما أخرجه مسلم دون البخاري.

٤ – ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه، ولا خرجه أحدهما.

٥ – ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه أي منهما.

٦ – ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه أي منهما.

٧ – ثم ما صححه غيرهما من الأئمة المعتبرين، وليس هو على شرطهما، ولا على شرط أحدهما.

١٨ – هل عمل الراوي على وفق الحديث يُعَدُّ تصحيحاً له؟:

الذي عليه جمهور العلماء أن الراوي إذا عمل على وفق حديث أو أفتى بمقتضاه فإن ذلك لا يُعَد تصحيحاً منه للحديث، ولا إقراراً منه بتوثيق رواته؛ لاحتمال أنه فعل ذلك من باب الاحتياط، أو لدليلٍ آخر لم يذكره ووافق هذا الحديث.

لكن الحافظَ ابنَ كثير رحمه الله استثنى من ذلك ما إذا كان الحديث لم يُرْوَ غيرُه في المسألة، فإن ذلك يُعَد تصحيحاً منه للحديث وتوثيقاً لرواته.

ورد العلماء ذلك على الحافظ ابن كثير، باحتمال أن يكون عند العالم دليل آخر غير نصي، كالقياس أو غيره، ولا يلزم العالِمَ أو المفتِيَ أن يذكر جميعَ أدلته أو بعضها، وربما يكون المفتي استأنس فقط بحديث الباب ولم يذكره على سبيل الاستدلال، وربما كان من رأي ذلك العالم أو المفتي جوازُ العمل بالحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب غيره.

وفرَّق بعضُ العلماء بين كون الحديث مرويّاً في مجال الفضائل والترغيب والترهيب فليس ذلك حكماً بصحته؛ لأن العلماء أجازوا الاستدلال بالضعيف في فضائل الأعمال، وبين أن يكون الحديث في مجال الأحكام الشرعية فعملُه به

وفتواه بمقتضاه عندئذٍ تُعَد حكماً بصحته.

١٩ - عمل الراوي على خلاف حديث رواه هل يُعَدُّ تضعيفاً له؟:

ذهب جمهور العلماء إلى أن مخالفة العالِم لحديثٍ رواه لا تعني حكماً بضعفه ولا قدحاً في صحته أو في رواته؛ لاحتمال أن يكون ذلك العالِمُ يرى أنَّ هذا الحديثَ منسوخٌ، أو عارضه حديثٌ أو دليلٌ أقوى منه، ونحو ذلك.

٢٠ - قولهم (أصح ما في الباب حديث كذا) هل يعني صحة الحديث؟:

لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، فإن العلماء يقولون ذلك، وإن كان الحديث حسناً أو حتى ضعيفاً، وإنما يقصدون أنه أرجح ما رُوي في الباب، أو أقله ضعفاً. والله أعلم.

٢١ - هل قولهم « رجاله رجال الصحيح »، أو « رجاله ثقات»، أو «رجاله مُوَثَّقون» تفيد صحة الحديث؟:

هذه العبارات المذكورة لا تساوي قولَهم «صحيح» أو «صحيح الإسناد»، ولا تعني صحة الحديث، وإلا ما عَدَل العلماء إليها وتركوا التصحيح الواضح للحديث أو للإسناد، والله أعلم.

فالعبارة الأولى «رجاله رجال الصحيح» ليس فيها إلا أن الرواة المذكورين في الإسناد هم من رجال الصحيح، وهذا يعني أن شرطي العدالة والضبط قد تحققا، لكنها لا تفيد اتصال السند وسلامته من الشذوذ والعلل، بل قد يكون بعضُ أولئك الرجال ممن أخرج لهم أصحاب الصحيح في الاستشهادات لا في الأصول، أو لم يخرج أصحاب الصحيح لبعضهم إلا مقروناً بغيره من الثقات، وذلك لضعف ضبطه أو حفظه.

والعبارة الثانية «رجاله ثقات» مثل الأولى في أنها تفيد أن رواة الحديث موصوفون بالثقة فقط.

أما العبارة الثالثة «رجاله موثقون» فهي أقل درجة، لأن اللفظ يحمل إشارة إلى أن توثيقهم ليس متفقاً عليه، بل يشير اللفظ إلى أن في بعضهم كلاماً أو ليناً، وغالباً ما يطلق العلماء هذه العبارة على من تفرد بتوثيقهم ابن حبان ونحو ذلك.

ومع ذلك فهذه الألفاظُ مُشْعِرةٌ بقوة الإسناد، ويبقى على الباحث أن يتأكد من توفر باقي شروط الصحة في السند، والله أعلم.

ثانيا: الحديث الصحيح لغيره

الحديث الصحيح لغيره: هو في الأصل حديث حسن لذاته، لكنه توبع بمثله أو بأرجح منه (يعني روي من طريق آخر حسن لذاته أيضا أو صحيح)، أو بأقل منه مع تعدد الطرق، فارتقى من الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره.

ويمكن أن يُقال في تعريفه: إنه الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل القاصر عن تمام الضبط إذا اعْتُضِدَ، عن مثله أو أقوى منه، من غير شذوذٍ ولا علة.

وإنما سُمِّي صحيحا لغيره لأن صحتَه ليست من ذاته، أي ليست بسبب توفر شروط الصحة فيه، ولكنها جاءت بسبب وروده من طريق آخر أو طرق أخرى.

مثال للصحيح لغيره: ما أخرجه الترمذي[1] قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**».

فمحمد بن عمرو المذكور في الحديث هو محمد بن عمرو بن علقمة، وهو حسن الحديث مشهور بالصدق والصيانة، لكنه لا يبلغ درجة الإتقان، حتى إن بعض العلماء ضعَّفه لقلة حفظه وبعضهم وثَّقه لصدقه وجلالته، فحديثُه على

---

(١) باب: ما جاء في السواك ١/ ٣٤(٢٢).

ذلك حسن لذاته، لكن الحديثَ قد رواه غيرُه من طرق أخرى عن أبي هريرة ﷺ، فصار هذا الإسناد صحيحاً بمجيئه من طرق أخرى مماثلة أو أقوى.

منها: ما أخرجه البخاري[1] فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (يعني ابن هرمز الأعرج) سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: « **لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ**».

وله طرق أخرى، فارتقى إسناد الترمذي بذلك إلى الصحيح لغيره، والله أعلم.

---

(١) في كتاب: التمني باب:ما يجوز من اللو ١٣/ ٢٢٤ (٧٢٤٠).

المبحث الثاني

الحديث الحسن

أولاً: الحديث الحسن لذاته

١ - تعريفه:

في اللغة: الجميل والجيد من كل شيء، ضد القبيح والسيئ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (التين: ٤)، والحُسنُ حقيقي في المحسوسات ومجازي في المعنويات.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الذي خفّ ضبطه قليلاً عن مثله أو أتقن منه، وخلا من الشذوذ والعلة القادحة.

فهو كالصحيح إلا أن أحد أو بعض رواته خف ضبطه قليلا فنزل عن درجة الصحيح لذاته.

قال الإمام الذهبي في (الموقظة في علم مصطلح الحديث): «الحسن: ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة.

وإن شئتَ قلتَ: الحسن: ما سلم من ضعف الرواة، فهو حينئذٍ داخلٌ في قسم الصحيح، وحينئذ يكون الصحيحُ مراتبَ، والحَسَنُ ذا رتبة دون تلك المراتب، فجاء الحَسَنُ مثلاً في آخر مراتب الصحيح».

ثم قال: «إن الحَسَنَ ما قصُر سندُه قليلاً عن رتبة الصحيح.

ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدةً تندرج كلُّ تلك الأحاديث الحِسان فيها، فأنا على إياسٍ من ذلك، فكم من حديثٍ تردَّد فيه الحفاظُ هل هو حسنٌ أو ضعيفٌ أو صحيحٌ، بل الحافظُ الواحدُ يتغير اجتهادُه في الحديث الواحد، فيوماً يصفه بالصحة، ويوماً يصفه بالحسن، ولربما استضعفه. وهذا حق، فإن الحديث يستضعفه الحافظ عن أن يُرقِّيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعفٌ ما، إذ

الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك لصحَّ باتفاق».

٢ - شروطه:

هي نفس شروط الصحيح إلا شرطاً واحداً وهو شرط الضبط، فراوي الصحيح لا بد أن يكون ضبطُه ضبطاً تاماً، أما في الحسَن فيكون أحدُ أو بعضُ رواته خفيفَ الضبط قليلاً، لكنه لا يصل إلى درجة من يُرَدُّ حديثُه، ويعبِّر علماءُ الجرح والتعديل عنه بقولهم: صدوق، أو لا بأس به، أو حسن الحديث، ونحو ذلك من الألفاظ.

فإذا كان أحدُ رواة الإسناد دون رجال الصحيح في الضبط والإتقان، ولكن في حفظه كلاماً لا ينزل به إلى درجة الرد، وتوفرت في الحديث باقي شروط الصحة فالحديث عند ذلك حَسَنٌ لذاته.

فمثلاً: الإمامُ ابن شهاب الزهري إمامٌ كبيرٌ من أئمة التابعين في الحديث، وأخذ عنه عددٌ كبيرٌ من الرواة، لكنهم تفاوتوا في مقدار ومستوى حفظهم للحديث، ولهذا تفاوتت درجة أحاديثهم، وقد صنفهم الإمام ابن رجب الحنبلي (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ) في شرحه لعلل الترمذي خمس طبقات، يلزمنا هنا ذكر الثلاثة الأُوَل منها، حيث قال: «أصحاب الزهري خمس طبقات:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظَ والإتقانَ وطولَ الصحبة للزهري والعلمَ بحديثه والضبطَ له، كمالكٍ، وابن عيينة، وعُبَيْد الله بن عمر، ومَعْمَر، ويونس، وعُقَيْل وشُعَيْب، وغيرهم. وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية: أهل حفظٍ وإتقانٍ، لكن لم تَطُلْ صحبتُهم للزهري، وإنما صحبوه مدةً يسيرةً ولم يمارسوا حديثَه، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى، كالأوزاعي، والليث، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد، ونحوهم. وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري.

(وحديث هاتين الطبقتين صحيح، لكن حديث الطبقة الأولى أصح وأقوى).

الطبقة الثالثة: قومٌ لازموا الزهري وصحبوه ورَوَوْا عنه، ولكن تُكُلِّم في حفظهم، كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزَمْعَة بن صالح ونحوهم، وهؤلاء يخرج لهم أبو داود والترمذي والنسائي، وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة ».

فهذه الطبقة الثالثة هي التي تؤلف رجال الحسن، وهي الفئة التي يروي عنها كثيرا أبو داود والترمذيُّ والنَّسائيُّ في كتبهم، وهي كما ترى لا مَطْعَنَ عليها في دينها وأمانتها، لكنها في حفظها كلامٌ لبعض العلماء، وهو كلامٌ لا ينزل إلى درجة رد الحديث.

وبعض العلماء - لا سيما القدماء منهم - كانوا يجعلون الصحيح والحسن في درجة واحدة ويطلقون عليه الصحيح، كما فعل ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم.

كما أن بعضهم كان يجعل الحسن الذي قرُب من درجة الضعيف من قسم الضعيف، ويجعلون الضعيف بذلك نوعين: ضعيفاً لا يمتنع العمل به وهو هذا، وضعيفاً يجب تركُه وهو الواهي والمنكر ونحوهما.

٣ - أول من شَهَر الحديثَ الحسن:

أكثر من قسَّم الحديث ثلاثة أقسام: (صحيح وحسن وضعيف) وأشهر الحسن هو الإمامُ الترمذيُّ في سننه، ويُعَد كتابُه (السنن) أهم كتاب متخصص في ذكر الحديث الحسن، ولم تكن هذه القسمةُ مشهورةً قبله، بل ورد (الحسن) في كلام بعض العلماء من أمثال الشافعي وعلي بن المديني والبخاري وغيرهم نادراً، لكن في الغالب كان العلماءُ قبل الترمذي يقسمون الأحاديث إلى صحيح وضعيف، ثم استقر العلماء على صنيع الترمذي رحمه الله باعتبار الحسن نوعاً

مستقلا، وذلك لأن الضبط تتفاوت درجاته، فما كان ضبطُ رجاله في الدرجة العليا فهو الصحيح، وما كان أخف من ذلك فهو الحسن، والله أعلم.

٤ – مثال الحديث الحسن لذاته :

قال الترمذي في كتاب الجهاد، باب: ما جاء في فضل الغدو والرواح في سبيل الله[1]: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ الْكُوفِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُبَابٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِشِعْبٍ فِيهِ عُيَيْنَةٌ مِنْ مَاءٍ عَذْبَةٌ، فَأَعْجَبَتْهُ لِطِيبِهَا، فَقَالَ: لَوْ اعْتَزَلْتُ النَّاسَ فَأَقَمْتُ فِي هَذَا الشِّعْبِ ! وَلَنْ أَفْعَلَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللهِ ﷺ. فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ مُقَامَ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ سَبْعِينَ عَامًا. أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ وَيُدْخِلَكُمُ الْجَنَّةَ؟ اغْزُوا فِي سَبِيلِ اللهِ. مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَوَاقَ نَاقَةٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ**». قَالَ الإمام الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وإنما حسَّنه الترمذي لأن فيه سعيد بن أبي هلال وهو صدوق، ضعفه ابن حزم من غير سبب، وباقي رجال الإسناد ثقات.

٥ – مراتب الحديث الحسن لذاته :

تتفاوت مراتب الحديث الحسن لذاته بحسب تمكن الحديث من شروط الحسن:

فاعلى مراتبه: ما رُوي بإسنادٍ اختلف العلماء في صحته أو حسنه، وذلك مثل رواية عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبيه شعيب، عن جده عبد الله بن عمرو ﷺ، فإذا صح السند إلى هذه السلسلة فبعضُ العلماء يصحِّح الحديثَ، وأكثرُ العلماء يجعله حديثاً حسناً.

---

(١) ٤/ ١٥٥ (١٦٥٠).

ومن ذلك أيضا: رواية بَهْز بن حكيم بن معاوية القشيري، عن أبيه، عن جده. ومن ذلك مرويات محمد بن إسحاق صاحب السيرة إذا صرَّح بالسماع، وحديث سعيد بن أبي هلال السابق ذكره أعلاه، فبعض العلماء يجعل مرويات هؤلاء من الصحيح، وأكثر العلماء المحققين يجعلونه من الحسن، والله أعلم.

أما أدنى مراتب الحسن لذاته: فهو ما كان أحدُ رواته مختلَفاً في تحسين حديثه أو تضعيفه، مثل عاصم بن ضَمْرة أحد التابعين، فقد وثَّقه بعضُ أهل العلم وكان بعضهم يضعِّف حديثه، ومن ذلك: ما أخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: كيف كان تطوع النبي ﷺ بالنهار، قال:(١) «حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ ، قَالَ: سَأَلْنَا عَلِيًّا ﷺ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ النَّهَارِ؟ فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَا تُطِيقُونَ ذَاكَ. فَقُلْنَا: مَنْ أَطَاقَ ذَاكَ مِنَّا. فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا كَانَتْ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا كَهَيْئَتِهَا مِنْ هَاهُنَا عِنْدَ الْعَصْرِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَإِذَا كَانَتَ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا كَهَيْئَتِهَا مِنْ هَاهُنَا عِنْدَ الظُّهْرِ صَلَّى أَرْبَعًا، وَصَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَقَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا، يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَالنَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ .

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وقَالَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي تَطَوُّعِ النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّهَارِ هَذَا ، وَرُوِي عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ كَانَ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَإِنَّمَا ضَعَّفَهُ عِنْدَنَا وَاللهُ أَعْلَمُ لِأَنَّهُ لَا يُرْوَى مِثْلُ هَذَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَاصِمُ بْنُ ضَمْرَةَ هُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ».

---

(١) ٢/ ٤٩٣ (٥٨٩).

فلما اختلف العلماء في تحسين حديث عاصم وتضعيفه وكان الأكثر على تحسينه حسَّنه الإمام الترمذي.

وهكذا ترى الحديث الحسن متردداً بين الصحيح والضعيف، فتجده أحياناً أقربَ إلى الصحيح وأحياناً أقربَ إلى الضعيف، على حسب مستوى ضبط الراوي.

٦ - حكم العمل بالحديث الحسن:

ذهب جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين إلى أن الحديثَ الحسنَ حجةٌ يجب العمل به كالحديث الصحيح، وإن كان أقل من الصحيح في القوة بسبب كون أحد أو بعض رواته أقلَّ ضبطاً من رواة الصحيح، ولذلك فإذا تعارضا قُدِّم الحديث الصحيح على الحديث الحسن.

٧ - مظانّ الحديث الحسن:

سبق أن ذكرت عند الحديث على كتب الصحيح أن بعض المصنفين كابن خزيمة وابن حِبان والحاكم تساهلوا فأوردوا الحديث الحسن ضمن كتبهم الموصوفة بالصحة. وقد اشتملت سائر كتب السنة (سوى ما صُنِّف في الصحيح أو في الضعيف والموضوع) من المسانيد وغيرها على الحديث بكل درجاته الصحيح والحسن والضعيف، ولذلك فإن الحديث الحسن موجود في معظم كتب السنة، وأشهر من أشار إليه في سننه الإمام الترمذي كما ذكرت، وكذلك أشار أبو داود إلى أنه ذكره في كتابه (السنن) حيث قال في رسالته لأهل مكة التي يصف فيها سننه: «ذكرت فيه (أي في كتاب السنن) الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وَهْنٌ (أي ضعف) شديدٌ فقد بيَّنْتُه، وما سَكَتُّ عنه فهو صالح». فقوله: (وما يشبهه ويقاربه) يعني به الحسن. وكذلك أورده النسائي وابن ماجه وأحمد والدارقطني والبيهقي وغيرهم في مصنفاتهم. والله أعلم.

٨ - معنى قول الترمذي (حديث حسن صحيح):

لفتت هذه العبارة أنظار العلماء والمحدِّثين، إذ جمع فيها الإمام الترمذي (وغيره أحيانا) للحديث بين وصفين متفاوتين لأن راوي الصحيح لا بد أن يكون تامَّ الضبط، أما راوي الحسن فإنه يكون خفيفَ الضبط، فكيف يجتمع تمامُ الضبط وخِفَّتُه في آنٍ واحد؟

وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبةٍ شتى، أحسنُها أن هذه العبارة لها حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون للحديث إسنادان فأكثر، وعندئذٍ يكون صحيحاً باعتبار أحد تلك الأسانيد وحسناً باعتبار الآخر، وذلك مثل حديث أبي هريرة ﷺ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**»[1] الذي سبق إيراده عند الكلام على الصحيح لغيره، فهو حديثٌ حسنٌ باعتبار الإسناد الذي ساقه الترمذي، وصحيح باعتبار الأسانيد الأخرى التي ذكرها البخاري وغيره. ولذلك قال الترمذي بعد روايته للحديث: «هذا حديث حسن صحيح» وكأنه قصد أنه حسن وصحيح، لكن حذف حرف العطف، وعلى ذلك فهو أعلى درجة مما قيل فيه (حديث صحيح) فقط، لأن الحسن الصحيح تعددت طرقه فأفادته زيادةَ قوة، والله أعلم.

الحالة الثانية: أن يكون للحديث إسناد واحد، وقد تعددت توجيهات العلماء لوصفه في هذه الحالة بالحسن الصحيح:

١ - فقيل: هو صحيح باعتبار توفر شروط الصحة فيه، ولما كان الحسنُ أقلَّ درجةً من الصحيح فهو داخلٌ فيه من باب الأَوْلى، لأن وجود الصفة العليا لا تنافي وجودَ الصفة الدنيا. ويلزم على هذا: أن كلَّ حديثٍ صحيحٍ هو حديثٌ حسنٌ.

---

(١) أخرجه مسلم كتاب الطهارة باب: السواك ١/ ٢٢٠(٢٥٢)، والترمذي كتاب الطهارة باب: ما جاء في السواك ١/ ٣٥(٢٣).

وهذا ضعيفٌ، لأن هذا يلزم منه أن يقول الترمذي عن كل حديث صحيح إنه حسن صحيح، وهذا لم يحصل، ففي الترمذي الكثير مما قال عنه (صحيح) فقط.

٢ – **وقيل**: إن الوصفَ بالحسن واردٌ على المتن، والوصفَ بالصحة واردٌ على الإسناد، فلا تعارضَ بينهما.

وهذا ضعيفٌ أيضا ؛ لأن كلَّ لفظٍ بليغٍ إنما يُوصَف بالحُسْن، صحيحاً كان أو حسناً أو حتى موضوعاً، فلا معنى لتخصيصٍ بعض المتون بأنها حسنة دون بعض.

٣ – **والراجح**: أنه إنما قال الترمذي ذلك فيما حصل فيه ترددٌ واختلافٌ بين العلماء هل هو من الحسن أم من الصحيح، أو فيما كان أحدُ رواته ممن اختلف العلماء في تصحيح حديثه أو تضعيفه، فذكر الترمذي أقوال العلماء جميعا ولم يشأ أن يرجح قولاً على قول، وكأن قصده أن يقول: (حديث حسن أو صحيح) فحذف (أو) الدالة على التنوع. وعلى هذا (فالحسن الصحيح) مرتبة متوسطة بين الصحة والحسن، وهو أقل رتبة من (الصحيح) فقط، وأعلى رتبة من (الحسن فقط)

وأحيانا يقول الترمذي في ذلك (حديث حسن صحيح غريب)، ومثاله: ما أخرجه الترمذي قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي. قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»[1].

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ ، وَهُوَ حَدِيثُ لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، وَأَبُو الْخَيْرِ اسْمُهُ: مَرْثَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْيَزَنِيُّ.

---

(١) الترمذي كتاب الدعوات باب: ٩٧ / ٥٠٧(٣٥٣١)، والحديث أخرجه **البخاري**، كتاب الدعوات باب: الدعاء في الصلاة ١١/ ١٣١(٦٣٢٦)، ومسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب:استحباب خفض الصوت بالذكر ٤/ ٢٠٧٨(٥٨٩).

ومعنى قوله (هذا حديث ليث بن سعد) أن الحديث بهذه الرواية عن عبد الله بن عمرو، عن أبي بكر من مسنده قد انفرد بروايته الليث، أما غيره فرواه من حديث عبد الله بن عمرو أن أبا بكر قال... فجعل الحديث من رواية عبد الله بن عمرو، لا من رواية أبي بكر. والحديث قد أخرجه الشيخان برواية الليث وبرواية غيره.

٩ - هل يجوز التصحيح والتحسين من المتأخرين:

من رأى في الأزمان المتأخرة حديثاً صحيحَ الإسناد في كتابٍ أو جزءٍ لم يَنُصَّ على صحته حافظٌ معتمدٌ في شيءٍ من المصنفات المشهورة فقد اختلف العلماء في جواز تصحيحه أو تحسينه للحديث، وسبب اختلافهم: أن الحديث الصحيح أو الحسن لا بد أن تتوفر فيه الشروط الخمسة المعروفة، فأما اتصالُ السند وعدالةُ الرواة وضبطُهم فيمكن لأي عالم في أي عصر أن يتحقق منها بمراجعة كتب التراجم وأحوال الرجال، وأما السلامة من الشذوذ والعلة القادحة فلا يتمكن منها إلا الجهابذةُ النقادُ الأفذاذُ من أئمة الحديث دون غيرهم، ولما كان أولئك النفرُ من العلماء المشاهير قد مضى عصرُهم مثلما انقضى عصرُ الرواية والأسانيد؛ فقد اختلف العلماء فيمن خلفهم من المتأخرين، هل يلحقون بهم في العلم والمعرفة فيحق لهم أن يُصَحِّحُوا ويُحَسِّنُوا مثلهم، أم يقصرون عن بلوغ درجتهم فلا يتمكنون من التصحيح والتضعيف؟ ومن ثَمّ انقسموا إلى فريقين:

الأول: ابن الصلاح ومن وافقه: يرون أنه لا يجوز للمتأخرين أن يحكموا على الحديث بالصحة أو بالحسن، لعدم بلوغهم درجة المتقدمين في معرفة الشذوذ والعلة، ولأنه لو صحَّ حديثٌ لما أهمله الأئمة المتقدمون المعروفون بشدة فحصهم واجتهادهم في البحث عن الصحيح من الأحاديث. ولذلك فإنَّ على المتأخرين أن يتابعوا المتقدمين ويعتمدوا عليهم في معرفة الصحيح والحسن.

الثاني: الإمام النووي ومن وافقه: يرون أنه يجوز ذلك لمن تمكَّن منه وقويتْ معرفتُه بالحديث وعلومه وبأصول التصحيح والتضعيف، وهذا القول هو الراجح الذي عليه أكثر العلماء، ومن أدلتهم:

١ - أن العلماءَ في عصور الإسلام المتتالية لا يزال الناقدُ البصيرُ بالحديث وعلومه منهم يصحِّح ما أهمله غيره، أو يتعقَّب ما صححَّه غيره، مثلما فعل أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن القطان (المتوفى سنة ٦٢٨) في كتابه (الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي) الذي صحح فيه الحديث الذي أخرجه البزار عن ابن عمر ﷺ أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجليه ويمسح عليهما ويقول: كذلك كان رسول الله ﷺ يفعل.

وكذلك قام أحد معاصري ابن الصلاح وهو الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بالضياء المقدسي (المتوفى سنة ٦٤٣) بتأليف كتاب سماه (الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما) وصحح فيه أحاديث لم يسبقه العلماء المتقدمون إلى تصحيحها.

ولم يزل العلماء يفعلون مثل ذلك في العصور المختلفة.

٢ - أن القول الأول يلزم منه ردُّ ما هو صحيح وقبولُ ما ليس بصحيح، فكم من حديثٍ صححَّه العلماءُ المتقدمون اطلع العلماءُ المتأخرون فيه على علةٍ قادحةٍ تمنع من الحكم بصحته، خصوصاً إذا كان المصحِّح له ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن كابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم.

فعلى هذا القول: لو أن أحد العلماء نظر في حديثٍ من الأحاديث الموجودة في غير الصحيحين ولم يتكلم عليه الأئمة المتقدمون فوجد أن شروط الصحة أو الحسن قد اجتمعت فيه، ولم يذكر أحد من العلماء الذين صنفوا في (علل الأحاديث) له علة فلا مانع من أن يحكم بصحته أو بحسنه.

ويرى فريق من العلماء أن الأحوط في مثل هذه الحالة أن يقول: صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد، أو صحيح إن شاء الله لاحتمال أن تكون فيه علة خفية لا يعلمها.

١٠ - ما الفرق بين قولهم (صحيح) أو (حسن) وقولهم (صحيح الإسناد) أو (حسن الإسناد)؟:

الوصف بالصحة المطلقة أو بالحسن المطلق يعني اكتمال الشروط الخمسة في الحديث المحكوم بصحته أو حسنه.

أما قولهم (صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد) فيعني توفر الشروط الثلاثة الأولى وهي اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، ولا يلزم من ذلك خُلُوُّه من الشذوذ والعلة.

لكن إذا قال أحد العلماء الجهابذة العالمون بعلل الأحاديث عن حديث إنه (صحيح الإسناد)، أو (حسن الإسناد) فالظاهر أنه خال أيضا من الشذوذ والعلة، وإلا لذكر ذلك وبيَّنه.

ثانياً: الحديث الحسن لغيره

١ - تعريفه:

هو الحديث الضعيف في الأصل، لكنه روي من وجه آخر بإسناد آخر فارتقى من الضعف إلى الحسن.

وإنما سمي حسناً لغيره لأن حسنه ليس ناشئاً من توفر شروط الحسن بل من أمر خارجي وهو المتابع أو الشاهد.

٢ - ما هو الضعيف الذي يصلح لأن يترقى إلى الحسن لغيره؟

ليس كلُّ حديثٍ ضعيفٍ يصلُح لأن يُرَقَّى إلى الحسن لغيره، بل الذي يصلح لذلك هو ما يلي:

ما كان ضعفه ناتجاً عن سوء حفظ الراوي وقلة ضبطه مع استقامة أمره وعدالته في نفسه.

ما كان ضعفه ناشئاً عن كون راويه مستوراً مجهولَ الحال لم يتكلم عليه العلماءُ بجرحٍ أو تعديل.

ما كان راويه مجهولَ العين لم يعرفه العلماء سواءٌ ذُكِر اسمُه أو كان مبهماً.

ما كان راويه معروفاً بالتدليس ورَوَى الحديثَ من غير تصريحٍ بالسماع.

ما كان ضعفُه ناتجاً عن اختلاط أحد رواته (أي تغير عقله وحفظه عند الكبر أو عند حصول شيءٍ أثَّر على عقله) بحيث لا يُعْرَف إن كان الراوي عنه قد أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده.

ما كان ضعفه ناتجاً عن الإرسال.

فهذه الأنواع هي التي تُرَقَّى من الضعيف إلى الحسن لغيره إذا رُوِيَتْ بأسانيد أخرى مثلها أو أقوى منها.

فأما الذي لا ينجبر ولا يُرَقَّى فهو ما كان الضعفُ فيه ناشئاً عن فقد شرط العدالة أو فُحْش الخطأ وكثرة التفرد بالمناكير والواهيات، وما كان ضعفُه بسبب مخالفة الثقات،كالحديث الموضوع الذي في إسناده كذابٌ، والحديث المتروك الذي في إسناده متَّهَمٌ بالكذب أو فاحش الخطأ، والحديث الشاذ الذي خالف راويه مَن هو أولى منه وأرجح، ونحو ذلك من أسباب الضعف الشديد.

مثال ذلك: الحديثان التاليان، كلٌّ منهما فيه ضعفٌ، لكن كُلاً منهما يُقَوِّي الآخرَ بحيث صار الحديث حسنا لغيره:

الحديث الأول: قال أبو داود السجستاني[1]: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ - يَعْنِي الزُّبَيْرِيَّ - أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي الْعَنْبَسِ، عَنْ الْأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ فَرَخَّصَ لَهُ، وَأَتَاهُ آخَرُ فَسَأَلَهُ فَنَهَاهُ، فَإِذَا الَّذِي رَخَّصَ لَهُ شَيْخٌ، وَالَّذِي نَهَاهُ شَابٌّ.

الحديث الثاني: قال أحمد بن حنبل[2]: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ قَيْصَرَ التُّجِيبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﷺ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَ شَابٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُقَبِّلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَ: «لَا» فَجَاءَ شَيْخٌ فَقَالَ: أُقَبِّلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَنَظَرَ بَعْضُنَا إِلَى بَعْضٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«قَدْ عَلِمْتُ لِمَ نَظَرَ بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ! إِنَّ الشَّيْخَ يَمْلِكُ نَفْسَهُ»**.

ففي إسناد الحديث الأول أبو العَنْبَس الكوفي واسمه الحارث بن عُبَيْدٍ وهو مقبول الرواية إن توبع، وفي إسناد الحديث الثاني عبد الله بن لَهِيعَة وهو ضعيف بسبب اختلاطه، فإذا انضم الحديثان بعضهما إلى بعض ارتقى كل منهما إلى الحسن لغيره.

---

(١) كتاب الصوم باب: كراهيته للشباب ٢/ ٣١٢(٢٣٨٧).

(٢) المسند ٢/ ١٨٥ (٦٧٣٩).

مصطلحات تطلق على كل من الحديث الصحيح والحسن

هناك ألفاظ ومصطلحات وردت في كلام العلماء تعبيراً عن قبول الحديث غير لفظي الحديث الصحيح والحسن ومنها ما يلي:

١ - **الحديث الجيد أو القوي أو الثابت**: يرى أكثر العلماء أنه يطلق على الصحيح، ولكن مال العلماء عن إطلاق (الصحيح) إلى (الجيد) لكون الحديث في أدنى مراتب الصحة وأعلى مراتب الحسن.

٢ - **الحديث الصالح**: يشمل في إطلاق العلماء كلاً من الصحيح والحسن، كما يستعمله بعض العلماء في الضعيف الذي يصلح للترقية. ومن ذلك قول أبي داوود عن أحاديث كتابه السنن: «... وما كان فيه وهن شديد فقد بَيَّنْتُ، وما سكتُّ عنه فهو صالح».

٣ - **الحديث الثابت**: يشمل في إطلاق العلماء الصحيح والحسن بأنواعهما، وقصره بعض العلماء على الصحيح فقط.

٤ - **الحديث المعروف**: يشمل الصحيح والحسن الذي رواه ثقةٌ تامُّ الضبط أو خفَّ ضبطُه قليلا، وخالفه راوٍ ضعيفٌ. وحديثُ الراوي الضعيفِ المخالِفُ يُسَمَّى المنكر.

٥ - **الحديث المحفوظ**: هو الحديث الصحيح أو الحسن الذي رواه ثقةٌ تامُّ الضبط أو خفَّ ضبطُه قليلاً، وخالفه راوٍ أقلُّ توثيقاً وضبطاً بحيث لا يمكن الجمع بين الحديثين. وحديثُ الراوي المخالِفُ الأقلُّ توثيقاً يُسَمَّى شاذاً.

٦ - **الحديث المُجَوَّد**: يطلق على الحديث الذي أتى به راويه على الوجه الأكمل، أو على الوجه الصحيح من الرواية، ولم يُقَصِّر فيه كما قصَّر غيره، كأن يروي غيرُه الحديثَ مرسلاً أو منقطعاً أو موقوفاً، ويرويه هو متصلاً أو مرفوعاً، ونحو ذلك. ولا يلزم من تجويد الإسناد أن يكون صحيحاً، ولكن الذين يُجَوِّدون غالباً هم الثقات المتقنون.

٧ - **الحديث المُشْبِه**: يطلق على الحديث الحسن وما يقاربه. وهو بالنسبة للحديث الحسن كالجيد بالنسبة للحديث الصحيح.

الفصل السادس

أقسام الحديث المردود

وفيه مبحثان:

١- الحديث الموضوع.

٢- الحديث الضعيف.

أهداف دراسة الفصل السادس

(أقسام الحديث المردود)

يتوقع منك أيها الدارس الكريم بعد دراسة هذا الفصل ما يلي:

١ - أن تعرف أسبابَ ردِّ الحديث ومراتبَ الضعف.

٢ - أن تعرف الفرقَ بين الضعيف والموضوع.

٣ - أن تعرف علاماتِ الحديث الموضوع وطرقَ معرفته.

٤ - أن تدرك أهميةَ الاعتماد على الصحيح والحسن من الأحاديث ونبذ الموضوع وشديد الضعف.

٥ - أن تعرف متى يمكن الأخذُ بالضعيف من الحديث في فضائل الأعمال.

٦ - أن تدرك الجهد العظيم الذي بذله علماء الحديث لتنقية السنة وحمايتها من الكذب والوضع.

٧ - أن تثق بأن الله تعالى قد حفظ هذا الدين من كيد الكائدين وعبث العابثين

٨ - أن تعرف أصولَ التعامل مع الأحاديث الضعيفة.

المبحث الأول

الحديث الموضوع

الحديث المردود هو الحديث الذي فقد شرطاً من شروط القبول، ومن ثَمَّ استحق الردّ، وينقسم الحديث المردود قسمين أساسيين: الضعيف والموضوع، وينقسم الضعيفُ أقساماً متعددةً بحسب سبب الضعف، وسوف نتناول هذه الأنواع بالتفصيل في الفصول التالية إن شاء الله، لكننا في هذا الفصل إن شاء الله نتناول في مبحثين اثنين كلاً من الموضوع، والضعيف بصورة عامة، ونبدأ بالموضوع ؛ لأنه الأليق بوصف الرد، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: تعريفه:

في اللغة: اسم مفعول من (وضع)، والوضع: ضد الرفع، وهو لفظ يدل على الخفض للشيء والحط له، يقال: وضع الشيء من يده وضعاً: إذا ألقاه، قال تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ (النور: ٦٠) أي يلقين ويطرحن ثيابهن عن أجسادهن. ووضعت المرأة وضعا: ولدت وألقت جنينها.

ووضع عنه الدَّيْن أو الدمَ: أسقطه عنه.

ووضع الشيءَ وضعا: اختلقه، ووضع فلان على فلان كذا: ألصقه به.

والتواضع: التذلل، والوضيع: الدنيء من الناس.

ووُضِع الرجلُ في تجارته ضَعَةً، وأُوضِع وضَعاً: أي غُبِن وخسر فيها.

فالوضع - إذاً - كلمة تعني مطلق جعل الشيء في مكان، سواء كان بمعنى الحط والخفض، أو بمعنى الإلقاء والتثبيت في المكان.

والموضوع في الاصطلاح: هو الكلام المختلق المصنوع المنسوب كذباً وزوراً إلى رسول الله ﷺ.

وتسميته حديثا من باب المشاكلة اللغوية باعتباره مما يُحَدَّث به، أو من باب التجاوز مجاراة لمن اختلقه وادعاه، أي بالنظر لما في زعم واضعه، وليس هو بحديث في الحقيقة. وربما سُمِّي حديثاً لأجل معرفة الطرق التي يُتَوَصَّل بها لمعرفته ؛ ليتميز عن المقبول ونحوه.

وسُمِّي موضوعاً لكونه مُخْتَلَقاً مُلْصَقاً بالنبي ﷺ زوراً وافتراءً عليه، أو لكونه منحطَّ الرتبة مطروحاً غير مستحق للرَّفْع والرِّفْعَة، أو لوضاعة فاعله، أو لخسارة واضعه وسوء حاله في الدنيا والآخرة، بل لكل هذه الأمور جميعا.

وهذا الحديث الموضوع، إما أن يكون كلاما ينشئه الكذاب من نفسه، ثم يضع له إسنادا ويلصقه بالنبي ﷺ، كما فعل أكثر الوضاعين، وإما أن يلتقط الكذاب بعض عبارات الحكماء أو الزهاد أو بعض الإسرائيليات، فيركِّب لها إسناداً إلى النبي ﷺ وينسبها إليه افتراءً وكذبا.

ثانياً : متى وكيف بدأ الوضع في الحديث :

لم يكن الكذب معروفاً في الصحابة ﷺ لا في عهد النبي ﷺ ولا بعده، فقد رباهم النبي ﷺ على عينه، فكانوا جميعاً محل الثقة والأمانة والنزاهة، ولم يحملهم اختلافُهم في بعض مسائل الفقه على الكذب أو التزيُّد، وقد سبق قول البَرَاء بن عازبٍ ﷺ [1] : «ليس كلُّنا كان يسمع حديثَ رسول الله ﷺ، كانت لنا ضَيْعَةٌ (يعني عقاراً وأراضي) وأشغالٌ، ولكن الناسَ لم يكونوا يكذبون يومئذٍ، فيحدِّث الشاهدُ الغائبَ» وقول أنس بن مالك ﷺ [2] : «والله ما كلُّ ما نحدِّثكم به

(١) أخرجه الرامهرمزي المحدث الفاصل ص٢٣٥(١٣٣)، والخطيب في الجامع ١/ ١٧٤(١٠٢)، وفي الكفاية ص٥٤ وصححه الحاكم في المستدرك ١/ ١٢٧، ووافقه الذهبي وقال على شرطهما.

(٢) أخرجه الحاكم ٣/ ٥٧٥ وسكت عليه هو والذهبي وابن سعد في الطبقات الكبرى ٧/ ٢١ ، والخطيب في الجامع ١/ ١٧٤-١٧٥(١٠٣).

سـمعناه مـن رسـول الله ﷺ، ولكـن كـان يُحدِّث بعضُنا بعضـاً، ولا يتَّهِم بعضُنا بعضاً» وفي رواية: «والله ما كُنَّا نكذب، ولا ندري ما الكذب»[١].

كيف وقد سمعوا النبي ﷺ يكرر على مسامعهم عشرات المرات: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٢].

فلما وقعت الفتنة الكبرى بمقتل الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان ﷺ، وانقسمت الأمة أحزاباً وشيعاً، فظهرت الشيعة والخوارج، ثم المرجئة والمعتزلة وغيرها من الفرق السياسية والعقدية المتصارعة، بدأ كل فريق يلتمس لمذهبه ورأيه دليلاً من القرآن أو السنة، فلما أعياهم أن يكذبوا على الله وأن يُحرِّفوا آيات الكتاب العزيز لجؤوا إلى الكذب على رسول الله ﷺ.

وأول شيء طَرَقه الوضاعون هو فضائلُ الأشخاص، إذ بدؤوا في وضع الأحاديث في فضل أئمتهم ورؤساء مذاهبهم، وقد تولى عُظْم ذلك وكِبرَه الشيعة، وكانت العراقُ أولَ البلاد ترويجاً لهذه الموضوعات، حتى قال الإمام الزهري[٣]: «يا أهل العراق، يخرج الحديث من عندنا شبراً، ويصير عندكم ذراعا».

وقال رجل للإمام مالك[٤]: يا أبا عبد الله أقمتُ على بابك سبعين يوماً حتى كتبتُ ستين حديثاً، فقال: ستون حديثاً! وجعل يستكثرها، فقال الرجل: ربما كتبنا بالكوفة أو بالعراق في المجلس الواحد ستين حديثا، فقال: «وكيف بالعراق

---

(١) أخرجه البزار في كشف الأستار ٣/ ١٥٣(٢٩٢٢)، وقال الهيثمي في المجمع ١/ ٥٢:رجاله ثقات وأخرجه ابن عدي في الكامل ١/ ١٥٧.

(٢) البخاري في كتاب العلم باب:إثم من كذب علي النبي ﷺ١/ ٢٠٠(١٠٧)، وأبو داود في كتاب العلم باب:التشديد في الكذب علي رسول الله ﷺ٣/ ٣١٩- ٣٢٠(٣٦٥١)، وابن ماجة في المقدمة باب: التغليظ في تعمد الكذب غلي رسول الله ﷺ١/ ٣٢(٣٦)، وأحمد ١/ ١٦٧, ١٦٥).

(٣) سير أعلام النبلاء:٥/ ٣٤٤.

(٤) نفسه:٨/ ١١٤.

دار الضَّرْب؟ يُضْرَب بالليل ويَنْفُق بالنهار». فسمَّى الإمامُ مالكٌ العراقَ (دارَ الضرب) تشبيهاً لها بالدار التي تُسَكُّ فيها العملات، وأنَّ الوضَّاعين فيها يضعون الحديث بالليل ويروِّجونه بالنهار.

وتتابع سائرُ أصحاب البدع من الخوارج وغيرهم في هذا الأمر، وقد نقل ابنُ أبي حاتم والرامهرمزيُّ والخطيبُ عن رجل من الخوارج تاب أنه قال بعد توبته[1]: «إن هذه الأحاديثَ دينٌ، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنَّا كُنَّا إذا هَوِينَا (أي أحببنا) أمراً صيَّرْناه حديثاً».

كما أخرج ابن عدي في (الكامل) والخطيب (في الكفاية) عن المنذر بن الجهم وكان قد دخل في الأهواء ثم نزع بعد ذلك وأنكره، وكان لما نزع يقول: «أُحَذِّرُكم أصحابَ الأهواءِ، فإنَّا والله كُنَّا نحتسب الخير في أن نرويَ لكم ما يُضِلُّكُم»[2].

وقد سبق الحديث في الفصل الأول عن تنبه الصحابة وكبار التابعين لهذه الفتنة التي حصلت، وقطعوا الطريق على هذا الخطر الذي كاد يُحدق بالسنة، وبدأ طلبُ الإسناد والبحثُ عن أحوال الرواة في وقت مبكر بفضل الله عز وجل.

ثم ظهرت أسبابٌ أخرى للوضع، وقف العلماء لها بالمرصاد، وسدوا كل الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها الوضاعون لترويج الباطل الذي افتروه، وهو ما سأبينه في النقطة التالية.

ثالثاً: أسباب الوضع وأصناف الوضاعين:

تنوعت أسباب الوضع وتعددت أصناف الوضاعين على حسب الأمر الحامل لكل منهم على الكذب والوضع، وهاك أهمَّ أسباب الوضع:

---

(١) لسان الميزان ١/ ١٠، وفتح المغيث ١/ ١٤٤، وقواعد التحديث ١/ ١٣٧.

(٢) مقدمة الكامل ١/ ١٤٤، والكفاية ص ١٢٨.

١ – غلبة الجهل مع الرغبة في الخير عند بعض المتعبدين:

أشنع أصناف الوضاعين وأعظمهم ضرراً، وأشدهم خطراً قومٌ يُنسَبون إلى الزهد والتعبد، وظاهرُهم الصلاح، قاموا بوضع الأحاديث في فضائل بعض الأعمال الصالحة أو في عواقب بعض المعاصي والمنكرات؛ احتساباً للخير وتقرُّباً إلى الله بزعمهم.

وإنما كان هذا السبب أشنعَ أسباب الوضع؛ لأن الناس يغترون بظاهر أحوال أولئك المتزهدين، فيصدقهم العامة لذلك وهم غير ثقات ولا صادقين.

أخرج مسلم في مقدمة صحيحه[1] عن يحيى بن سعيد القطان قال: «لم نَرَ أهل الخير في شيء أكذبَ منهم في الحديث» وفي رواية «لم نَرَ الصالحين في شيء أكذبَ منهم في الحديث».

قال مسلم: يقول: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون.

وقال ابن عبد البر في (التمهيد)[2] تعليقا على ذلك: «هذا معناه والله أعلم أنه يُنسَب إلى الخير وليس كما نُسب إليه وظُنَّ به، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قيل له: أيكون المؤمن كذابا؟ قال: «لا»، وهذا أيضا على أنه لا يغلب عليه الكذب، أو لا يكذب على دينه ليضل غيره».

وعلق السيوطي على ذلك في (تدريب الراوي)[3] بقوله: «أي لعدم علمهم بتفرقة ما يجوز لهم وما يمتنع عليهم، أو لأن عندهم حسنَ ظن وسلامةَ صدر، فيحملون ما سمعوه على الصدق، ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب.

لكنْ الواضعون منهم وإن خفي حالُهم على كثيرٍ من الناس فإنه لم يَخْفَ على جهابذة الحديث ونقاده».

---

(١) ١/ ١٧-١٨.
(٢) ١/ ٥٢.
(٣) ١/ ٢٨٢.

أخرج الخطيب في (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)[1] بسنده إلى ابن حبان قال: وجدت في كتاب أبي بخط يده: قال أبو زكريا: كان عندنا شيخ بالكرخ في خان أصحاب الخليج، شيخ به من السمت والهدوء والسكون والعسر شيءٌ الله به عليم، كنا نختلف إليه، فيأبى أن يحدثنا، فقلت له يوما: رحمك اللهُ، وما عليك أن تحدث! تؤجر ولا ينقصك شيء. فنظرنا بعدُ فإذا هو يحدث عن شيوخ شاميين قد ماتوا قبل أن يولد، فتركنا حديثه.

ومن أمثلة ما وُضع حسبةً بزعم واضعه: ما أخرجه الحاكم[2] بسنده إلى أبي عمار المُرْوزي أنه قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ في فضائل القرآن سورة سورة؟ وليس عند أصحاب عكرمة هذا! فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة.

وكان يقال لأبي عصمة هذا نوح الجامع، قال ابن حبان[3]: جمع كل شيء إلا الصدق. وقال في (المجروحين):[4]«كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال».

وقال السيوطي في (تدريب الراوي)[5]: «روينا عن المؤمل بن إسماعيل قال: حدثني شيخ بفضائل سور القرآن الذي رُوي عن أُبَيّ بن كعب، فقلت للشيخ: من حدثك؟ فقال: حدثني رجل بالمدائن وهو حي، فصرتُ إليه فقلت: من حدثك؟ فقال: حدثني شيخ بواسط وهو حي، فصرتُ إليه، فقال:

---

(١) ٢/ ١٩٩.

(٢) تدريب الراوي ٢/ ٢٨٢.

(٣) تهذيب الكمال: ٣٠/ ٦١، و فتح المغيث ١/ ٢٦١، وتدريب الراوي ١/ ٢٨٢.

(٤) المجروحين ٣/ ٤٨.

(٥) تدريب الراوي ١/ ٢٨٨.

حدثني شيخ بالبصرة، فصرتُ إليه، فقال: حدثني شيخ بعبَّادان، فصرتُ إليه، فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً فإذا فيه قومٌ من المتصوفة ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني، فقلت: يا شيخ من حدثك؟ فقال: لم يحدثني أحد، ولكنا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن، فوضعنا لهم هذا الحديث؛ ليصرفوا قلوبَهم إلى القرآن».

قال السيوطي: ولم أقف على تسمية هذا الشيخ، إلا أن ابن الجوزي أورده في الموضوعات من طريق بُزَيْع بن حسان.

وممن عرف بذلك: ميسرة بن عبد ربه الفارسي، قال ابن حبان في (المجروحين)[1]: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويضع المعضلات عن الثقات، في الحث على الخير والزجر عن الشر، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار»

ثم روى ابن حبان عنه حديثاً طويلاً في بعض ما رأى النبي ﷺ ليلة الإسراء.

وأخرج الخطيب في (التاريخ)[2] عن محمد بن عيسى الطباع أنه قال لميسرة: من أين جئتَ بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتُه أُرَغِّب الناسَ فيه.

قال السيوطي في التدريب:[3] «وكان غلاماً جليلاً يتزهَّد ويهجر شهواتِ الدنيا وغُلِّقت أسواقُ بغداد لموته، ومع ذلك كان يضع الحديث، وقيل له عند موته: حَسِّنْ ظنَّك. قال: كيف لا، وقد وضعتُ في فضل عليٍّ ﷺ سبعين حديثا».

وقال ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال)[4] في ترجمة (أحمد بن محمد

(١) المجروحين ٣/ ١١.
(٢) تاريخ بغداد١٢/ ٢٢٢.
(٣) تدريب الراوي ١/ ٢٨٣.
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ١٩٥.

بن غالب بن مرداس أبو عبد الله مولى باهلة الذي يُعرف بغلام الخليل): «سمعت أبا عبد الله النهاوندي بِحَرَّان في مجلس أبي عروبة يقول: قلت لغلام الخليل: هذه الأحاديث الرقائق التي تحدث بها؟ قال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة».

وقد قال أبو حاتم[1] عن غلام الخليل هذا: كان رجلا صالحا. وذكر الخطيب في ترجمته في (تاريخ بغداد)[2]: أنه مات في بغداد وحُمل في تابوت إلى البصرة، وغُلِّقت أسواق مدينة السلام، وخرج الرجال والنساء والصبيان لحضوره والصلاة عليه، فأدرك ذلك بعض الناس، وفات بعضهم لسرعة السير به، ودفن بالبصرة، وبُنيت عليه قبة، إلى آخر ما ذكر.

ومن مشهور ما وُضع في ذلك: ما يتداوله كثير من الوعاظ والعامة من فضائل شهر رجب وصلاة الرغائب في أول ليلة جمعة منه، وما يُنسَب إلى ابن عباس ﷺ في قصة الإسراء والمعراج، فليحذر المسلمون ذلك، وقد ألف العلماء كتباً في التحذير من الأحاديث الموضوعة في فضائل شهر رجب، منها كتاب (تبيين العجب بما ورد في فضل رجب) للحافظ ابن حجر العسقلاني.

والعجيب أن بعض هؤلاء ربما تبجح وقال: نحن لا نكذب على رسول الله ﷺ، وإنما نكذب له. وما درى أولئك الجهلة أن تقويله ﷺ ما لم يقله يقتضي أن الدين في حاجة إلى إكمال، أو أن النبي ﷺ قد كتم شيئاً مما أُمر بتبليغه، كما يقتضي الكذب على الله تعالى ؛ لأن في ذلك إثباتاً لحكم شرعي إيجاباً أو ندباً أو تحريماً أو كراهة، مما لم يُرِدْه الله عز وجل ولم يُنزله على نبيه ﷺ.

---

(١) الجرح والتعديل ١/ ٧٣

(٢) تاريخ بغداد٥/ ٧٨.

٢ - الكيد للإسلام والطعن في الدين من الزنادقة:

فإن انتشار الإسلام واكتساحه كل العروش والزعامات والأباطيل وقوى الضلال التي عجزت عن مواجهة مده في النفوس والأقطار؛ دفع فئةً ممن أظلمت قلوبهم وأكل الحسدُ صدورَهم إلى إعلان الدخول في الإسلام ظاهراً، وإضمار الكيد له، والعمل على إفساد عقائد الناس وتشويه محاسن الإسلام، وتضييع أخلاق الأمة، وإبطال الشرائع والأحكام، والتهكم على الإسلام والاستهزاء به وتهجينه، ورأوا أن من أهم سبل ذلك: وضعَ الأحاديث المستشنعة والمستحيلة، والكذب على رسول الله ﷺ، كما فعل ابن الرَّاوَنْدي الذي وضع حديث: «الباذنجان لما أُكل له»[١]، فإنه عرَّض بهذا بحديث: «ماء زمزم لما شرب له»[٢]، فوضع باطله على سبيل التهكم.

أخرج العُقَيلي في (الضعفاء) وابن عبد البر في (التمهيد) والخطيب في (الكفاية) عن حماد بن زيد قال: «وضعت الزنادقةُ على رسول الله ﷺ اثني عشر ألف حديث بثوها في الناس».[٣]

وأخرج الخطيب بسنده إلى المهدي قال[٤]: أقرَّ عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث، فهي تجول في أيدي الناس.

وأخرج الذهبي في (سير أعلام النبلاء) عن إسحاق بن راهويه قال[٥]: «تاب رجل من الزندقة، وكان يبكي ويقول: كيف تُقْبَل توبتي وقد زوَّرت أربعةَ آلاف حديث تدور في أيدي الناس».

---

(١) كشف الخفاء ١/ ٢٧٨-٢٨٨، والحطة في ذكر الصحاح الستة ١/ ١٠٩.

(٢) الحديث عن جابر بن عبد الله، أخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: الشرب من زمزم ٢/ (٣٠٦٢)، وأحمد ٣/ ٣٥٧ (١٤٨٤٩) و٣٧٢ (١٤٩٩٦)، وله شاهد عن ابن عباس، أخرجه الحاكم ١/ ٤٧٣، وقال: صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي ولم يخرجاه.

(٣) الضعفاء ١/ ، والتمهيد ١/ ٤٤،

(٤) الكفاية ١/ ٣٦.

(٥) سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٧٤.

ومن هؤلاء الزنادقة: عبد الكريم بن أبي العوجاء خال معن بن زائدة، نقل الذهبي في (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) عن أبي أحمد بن عدي قال[1]: «لما أُخذ لتُضرَب عنقُه قال: لقد وضعتُ فيكم أربعةَ آلاف حديثٍ أُحرِّم فيها الحلالَ وأُحلِّل الحرامَ». قتله محمد بن سليمان العباسي الأمير بالبصرة.

ومنهم محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي المصلوب في الزندقة، قال ابن رِشْدِين: سألتُ أحمد بن صالح المصري عنه، فقال: «زنديقٌ ضُرِبَتْ عنقُه، وضع أربعة آلاف حديث عند هؤلاء الحمقى، فاحذروها»[2].

قال الذهبي في (المغني في الضعفاء)[3]: «ومما وضع المصلوب على حُمَيْد عن أنس ﷺ: لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله». قال السيوطي[4]: «وضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة والدعوة إلى التنبي».

٣ - الانتصار للفرق والمذاهب السياسية والعقدية والفقهية:

سبق أن أول ظهور للوضع كان لهذا السبب، وأكثر من عُرفوا بالوضع: الرافضة، وقد ذكر السيوطي في (التدريب)[5] أن الخطيب روى بسنده عن حماد بن سلمة قال: أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث.

ومما وضعه أولئك الرافضة بزعمهم «علي خير البشر، فمن افترى فقد كفر»، وقد أورده ابن عدي في (الكامل) منسوبا لأبي سعيد الخدري والخطيب في (تاريخ بغداد) والديلمي في (مسند الفردوس) منسوباً إلى جابر بن عبد الله[6]،

---

(١) ميزان الإعتدال ٤/ ٣٨٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ١٦٣.

(٣) المغني في الضعفاء ٢/ ٥٨٥.

(٤) تدريب الراوي ١/ ٢٢٤.

(٥) تدريب الراوي ١/ ٢٨٤.

(٦) الكامل ١/ ١٧٠ في ترجمة أحمد بن سالم بن خالد، وتاريخ بغداد ٧/ ٢٤١، وفردوس الأخبار ٣/ ٨٩، واللفظ للخطيب في التاريخ. وقال الخطيب: هذا حديث منكر، لا أعلم رواه سوى العلوي

وإلى حذيفة بن اليمان ﷺ، ونبَّه الذهبي وابن حجر وغيرهما على وضعه.

قال العلامة بدر الدين العيني في (عمدة القاري): «قال ابن حبان: وضع الحسن بن علي بن زكريا العدوي الرازي حديث «النظر إلى وجه علي عبادة»،[1] وحدث عن الثقات لعله بما يزيد على ألف حديث سوى المقلوبات».

قلت: هذا الحديث قد أخرجه الطبراني في الكبير، والحاكم في المستدرك من طرق عن عبد الله بن مسعود ﷺ، وأخرجه الحاكم كذلك عن عمران بن حصين، وصححه الحاكم، لكن الذهبي تعقبه بأنه موضوع، وذكر في (ميزان الاعتدال) في أكثر من موضع، ونبه على وضعه، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات.

ومما افتراه الرافضة واشتهر عندهم ما يُسمونه بحديث (غدير خُم[2] الذي زعموا فيه أن النبي ﷺ أخذ بيد علي بمحضر من الصحابة وهم راجعون من حجة الوداع، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال: «هذا وصيي والخليفة من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا».

فهذا باطل بيِّنٌ، وإفكٌ ظاهرٌ، كما قال ابن القيم رحمه الله في (نقد المنقول)، فقبح الله واضعه، وأما حديث (غدير خم) الصحيح فهو ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة[3]، عن زيد بن أرقم ﷺ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَحَمِدَ اللهَّ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَوَعَظَ وَذَكَّرَ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ

(الحسن بن محمد بن يحيى) بهذا الإسناد، وليس بثابت.

(١) الحاكم في المستدرك ٣/ ١٤١-١٤٢ والطبراني في الكبير ١٠/ ٧٦ ، وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥٧ في سنده الحسن بن علي بن زكريا العدوي: قال الدارقطني متروك ، وقال بن عدي يضع الحديث وذكر الذهبي الحديث في أكثر من مكان ونبه على وضعه.

(٢) نقد المنقول ١/ ٤٩.

(٣) كتاب فضائل الصحابة باب: من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ ٤/ ١٨٧٣ (٢٤٠٨).

رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا: كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ» فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي» فَقَالَ لَهُ حُصَيْنٌ (ابن سبرة): وَمَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ يَا زَيْدُ؟ أَلَيْسَ نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؟ قَالَ: نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَكِنْ أَهْلُ بَيْتِهِ مَنْ حُرِمَ الصَّدَقَةَ بَعْدَهُ. قَالَ: وَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: هُمْ آلُ عَلِيٍّ، وَآلُ عَقِيلٍ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَبَّاسٍ. قَالَ: كُلُّ هَؤُلَاءِ حُرِمَ الصَّدَقَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

هذا هو النص الصحيح للحديث، فأين هو مما أراد الرافضة، وزعمه الكَذَبة؟.

ومن المؤسف أنه لما قام جهلة الشيعة بوضع الأحاديث في فضائل علي ﷺ قام بعض الجهلة من المنتسبين إلى أهل السنة بوضع أحاديث في فضائل عثمان ومعاوية وغيرهم من الصحابة ﷺ.

ونقل السيوطي في (التدريب)[1] عن الحاكم قال: كان محمد بن القاسم الطايكاني من رؤوس المرجئة، وكان يضع الحديث على مذهبهم.

ومن أصحاب الأهواء مَنْ كان يضع الأحاديث وينسبها إلى أهل الحديث؛ ليتخذها مادةً للطعن عليهم بسببها، مثلما كان يفعل محمد بن شجاع أبو عبد الله الثَّلَجي، من أصحاب الرأي، فقد قال عنه ابن عدي في (الكامل):[2] «كان يضع أحاديث في (التشبيه) ينسبه إلى أهل الحديث ليَثْلُبَهم به، روى عن حبان بن هلال، وحبان ثقة، عن حماد بن سلمة، عن أبي المُهَزِّم، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها» مع أحاديث كثيرة وضعها من هذا النحو، فلا يجب أن يُشتَغَل به؛ لأنه ليس من أهل الرواية،

---

(١) ١/ ٢٨٥.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٢٩١.

حمله التعصب على أن وضع أحاديث يثلُب أهل الأثر بذلك».

وكذلك قام بعض جهلة المتفقهة بوضع أحاديث في فضائل أئمة مذاهبهم أو في مثالب أئمة المذاهب الأخرى، مثلما فعل محمد بن سعيد البورقي، فقد قال الخطيب في (تاريخ بغداد)(١): «قال أبو عبد الله الحافظ: هذا البورقي قد وضع من المناكير على الثقات ما لا يُحْصَى، وأفحشُها: روايتُه عن بعض مشايخه، عن الفضل بن موسى السيناني، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﵁، عن رسول الله ﷺ -كما زعم- أنه قال: «سيكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي» هكذا حدث به في بلاد خراسان، ثم حدث به بالعراق بإسناده، وزاد فيه أنه قال: «وسيكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس، فتنتُه على أمتي أضر من فتنة إبليس».

قلت (القائل الخطيب): ما كان أجرأَ هذا الرجلَ على الكذب، كأنه لم يسمع حديث رسول الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» نعوذ بالله من غلبة الهوى، ونسأله التوفيق لما يحب ويرضى».

٤ - منافقة الحكام والتقرب إليهم بما يوافق أهواءهم:

وقد بدأ ذلك في الدولة العباسية، إذ بدأ الوضاعون يخترعون الأحاديث في فضل بني العباس، وفي طول مدة ملكهم وخلافتهم، وفي تحسين ما يحبون من اللهو واللعب.

فمن ذلك الأحاديث الكثيرة التي أوردها ابن عساكر في (تاريخ دمشق) في ترجمة العباس بن عبد المطلب ﵁، والتي تفيد أن النبوة لرسول الله ﷺ، والملك لبني العباس، وأن الأمر يبقى فيهم حتى يسلموه إلى عيسى ابن مريم عليه السلام أو إلى المهدي، فهذا كله موضوع.

---

(١) ٥/ ٣٧٤.

وأخرج الخطيب في (تاريخ بغداد)[١] بسنده إلى أحمد بن الحجاج بن الصلت، حدثنا سعيد بن سليمان، حدثنا خلف بن خليفة، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عمار بن ياسر ﷺ قال: بينا النبي ﷺ راكب إذ حانت منه التفاتةٌ،فإذا هو بالعباس ﷺ، فقال: «يا عباس» قال: لبيك يا رسول الله. قال «إن الله فتح هذا الأمر بي، وسيختمه بغلام من ولدك يملؤها عدلا كما مُلئتْ جَوْرا، وهو الذي يصلي بعيسى».

فهذا مما وضعه أحمد بن الحجاج، وقد تعجب الذهبي في (الميزان)[٢] من أن الخطيب ذكره ولم يبين وضعه، ثم اعتذر له بقوله: «وكأنه سكت عنه لانهتاك حاله».

ومن ذلك ما فعله غِياثُ بن إبراهيم بن طَلْق النَّخَعي، فقد أخرج الخطيب في (تاريخ بغداد) وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[٣] من طريق أحمد بن زهير قال: سمعت أبي يقول: قُدِم على المهدي بعشرة محدثين فيهم الفرج بن فَضَالة وغِياث بن إبراهيم وغيرهم، وكان المهدي يحب الحمام ويشتهيها، فأُدخل عليه غِياثُ بن إبراهيم، فقيل له: حِّدْث أميرَ المؤمنين. فحدَّثه بحديث أبي هريرة ﷺ «لا سبق إلا في حافر أو نصل» وزاد فيه «أو جناح»، فأمر له المهدي بعشرة آلاف.

قال: فلما قام قال: أشهد أن قفاك قفا كذابٍ على رسول الله ﷺ، وإنما استجلبت ذاك أنا. فأمر بالحمام فذُبِحَت، فما ذكر غِياثاً بعد ذلك.

قلت: كان الأَوْلى بالمهدي أن يأمر له ببضع عشرات من الأسواط، بدل الدراهم ؛ حتى يردع أمثاله من المنافقين والكذابين.

---

(١) ١١٧/٤.

(٢) لسان الميزان ١/ ١٤٩.

(٣)تاريخ بغداد١٢/ ٣٢٣-٣٢٤ ، وتاريخ دمشق ٥٣/ ٤٢٥.

وذكر السيوطي في (التدريب)[1] أن الحاكم أسند عن هارون بن أبي عبيد الله عن أبيه قال: قال المهدي: ألا ترى ما يقول لي مقاتل؟ قال: إن شئتَ وضعتُ لك أحاديث في العباس! فقلتُ: لا حاجة لي فيها.

نعوذ بالله من شر النفاق والمنافقين، ومن قول الباطل والزور.

٥ - التكسب بالقصص والمواعظ:

فقد نشأت ناشئة من القصاص تقوم بتسلية الناس بالقصص اللطيفة والمواعظ المؤثرة في المساجد وفي محالّ اجتماع الناس «يميلون وجوه العوام إليهم، ويستدرُّون ما عندهم بالمناكير والغريب والأكاذيب من الأحاديث، ومن شأن العوام القعودُ عند القاصِّ ما كان حديثُه عجيباً خارجاً عن فِطَر العقول، أو كان رقيقاً يُحَزِّن القلوبَ ويستغزر العيونَ، فإذا ذكر الجنة قال: فيها الحوراء من مسك أو زعفران، وعجيزتها ميل في ميل، ويبوئ الله تعالى وليَّه قصرا من لؤلؤة بيضاء فيه سبعون ألف مقصورة، في كل مقصورة سبعون ألف قبة، في كل قبة سبعون ألف فراش، على كل فراش سبعون ألف كذا، فلا يزال في سبعين ألف كذا وسبعين ألفا، كأنه يرى أنه لا يجوز أن يكون العدد فوق السبعين ولا دونها. ويقول: لَأَصْغَرُ مَنْ في الجنة منزلةً عند الله مَنْ يعطيه الله تعالى مثل الدنيا كذا وكذا ضعفا. وكلما كان من هذا أكثر كان العجبُ أكثرَ والقعودُ عنده أطولَ والأيدي بالعطاء إليه أسرعَ.

والله تبارك وتعالى يخبرنا في كتابه بما في جنته، بما فيه مقنع عن أخبار القُصَّاص وسائر الخلق حين وصف الجنة بأن عرضها السماوات والأرض يريد سعتها... ثم يذكر آدم عليه السلام ويصفه فيقول: كان رأسُه يبلغ السحابَ أو السماءَ ويُحاكها فاعتراه لذلك الصلع، ولما هبط إلى الأرض بكى على الجنة حتى بلغت دموعه البحر وجرت فيها السفن. ويذكر داود عليه السلام فيقول: سجد

---

(١) ١/ ٢٨٦.

لله تعالى أربعين ليلة وبكى حتى نبت العشب بدموع عينيه، ثم زفر زفرةً هاج له ذلك النبات. ويذكر عصا موسى عليه السلام فيقول: كان نابُها كنخلة سَحُوق، وعينها كالبرق الخاطف، وعرفها كذا. والله تعالى يقول: ﴿**كأنها جان**﴾، والجان خفيف الحيات، وذكرها في موضع آخر فقال: ﴿**ثعبان مبين**﴾ فإذا هي ثعبان...» (قاله ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث)[1].

وقد ألف الإمام السيوطي رسالة سماها: (تحذير الخواصّ من أكاذيب القُصَّاص).

وقد كان بعض هؤلاء القصاص شحاذاً (الشحاذ: المُلِحُّ في السؤال المعتادُ عليه) يستدرُّ عطف الناس بتلك الأباطيل التي يفتريها، فتوافق أهواءَ العامة، وتدغدغ غرائزَهم، فيُصْغُون إليها بآذانهم، وتَصْغَى إليها أفئدتُهم، بحيث لو أراد أحدٌ من أهل العلم أن يحذِّرهم منها أو أن يكشف لهم زيفها؛ لقي عنتاً كبيراً من أولئك العامة والجهال من الناس.

ولم يزل الحكامُ الجوَرة يسمحون لمثل هذا الصنف من الناس بالحديث في المساجد والمنتديات العامة والخاصة ويشجعونهم على ذلك؛ لما يحدثونه من تأثيرات سلبية في نفوس الناس، فيسكتون عن الظلم والاستبداد، ويعيشون في أجواء الخيال الكاذب والتدين المغشوش، ويستحبون العمى على الهدى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومن عجيب ما روي في ذلك: ما أخرجه الخطيب في (الجامع) وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[2] من طريق جعفر بن محمد الطيالسي قال: «صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرُّصافة، فقام بين أيديهم قاصٌّ، فقال: نا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا: نا عبد الرزاق، أنا معمر، عن قتادة، عن أنس ﷺ قال:

---

(١) الجامع ٢/ ١٦٦-١٦٧، تاريخ دمشق ٦٥/ ٢٦-٢٧.
(٢) ص ٢٧٩ إلى ص ٢٨٢.

قال رسول الله ﷺ: «من قال لا إله إلا الله يخلق من كل كلمة منها طيراً منقارُه من ذهبٍ وريشُه من مرجانٍ» وأخذ في قصةٍ نحواً من عشرين ورقةً، وجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ويحيى بن معين ينظر إلى أحمد بن حنبل، فقال: أنت حدثتَه بهذا؟ فيقول: والله ما سمعتُ به إلا هذه الساعة! قال: فسكتا جميعا حتى فرغ من قصصه، وأخذ قِطَاعه (أي الدراهم التي يريدها) ثم قعد ينتظر بقيته، فقال له يحيى بن معين بيده: تعالَ، فجاء متوهماً لنَوَالٍ يُجيزه، فقال له يحيى: مَنْ حدَّثك بهذا الحديث؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. فقال: أنا يحيى بن معين، وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعناه بهذا قطُّ في حديث رسول الله ﷺ، فإن كان لا بد والكذب فعلى غيرنا. فقال له: أنت يحيى بن معين؟ قال: نعم. قال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق، ما علمتُه إلا الساعة. فقال له يحيى: وكيف علمت أني أحمق؟ قال: كأنه ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما! كتبتُ عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا. قال: فوضع أحمدُ كُمَّه على وجهه وقال: دعه يقوم. فقام كالمستهزئ بهما».

٦ - التعالم وقصد الشهرة:

من أسباب الوضع ما يقع ممن لا دينَ له ولا علمَ عنده، عند الحضور في مجالس العلم، أو عند المناظرة في المجامع، من الاستدلال على ما يقوله - كما يطابق هواه - بوضع أحاديث تؤيد رأيه ونسبتها إلى كتب أهل العلم، وبخاصة الكتب النادرة أو غير المشتهرة بين الناس.

وربما عرض البحث عن حديث، ووقع السؤال عن كونه صحيحاً أو ضعيفاً أو موضوعاً، فيقول مَنْ كان في دينه رقة: هذا الحديث أخرجه فلان وصححه فلان، وينسب ذلك إلى مؤلفات بعض المشاهير، أو إلى مؤلفات يقل وجودها، يريد أن يظهر للناس أنه قد اطلع على ما لم يطلعوا عليه وعرف ما لم يعرفوه، وربما لم يكن قد قرع سمعَه هذا الحديثُ المسؤولُ عنه قبل ذلك المجلس، وربما سمع

بعضُ من لا يعرفه هذا الكلامَ فيعتقد صحة نسبته إلى رسول الله ﷺ، ويقول تبعاً لذلك المتعالم: رواه فلان وصححه فلان.

ومن هذا ما كان يفعله بعض الكذابين من سرقة الحديث، وتفسير ذلك: أن يأتي ذلك الراوي الكذاب إلى حديث مشهور براو معين، فيجعل مكانه راوياً آخر في طبقته، كأن يكون الحديث مشهوراً من رواية سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، فيجعله الكذاب من رواية نافع عن ابن عمر ﷺ، أو يكون من رواية مالك، فيجعله من رواية عبيد الله بن عمر، وغرضه من ذلك: أن يظهر لأهل العلم أن عنده ما ليس عند غيره من طرق الحديث، فيرغبون عندئذ في السماع منه.

وممن كان يفعل ذلك من الوضاعين: حماد بن عمرو النُّصَيْبي، وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حيَّة اليَسَع المكي، وبُهلول بن عُبيد الكندي، وأصْرَمُ بن حوشب.

ومثال ذلك: ما أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط[1]: حدثنا محمد بن عمرو الحراني، ثنا أبي، نا حماد بن عمرو النُّصَيبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا لَقِيتُمْ الْمُشْرِكِينَ فِي الطَّرِيقِ فَلاَ تَبْدَءُوهُمْ بِالسَّلاَمِ، وَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهَا**».

قال الطبراني: لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن الأعمش إلا حمادُ بنُ عمرو، تفرد به عمرو بن خالد الحرَّاني.

قلت: إنما يُعرَف هذا الحديث من رواية سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، هكذا أخرجه مسلم[2] وغيره من رواية شعبة والثوري وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز الدراوردي وغيرهم، عن سهيل، فجعل حمادٌ الأعمشَ

(١) ٦/ ٢٦٢(٦٣٥٨).

(٢) في كتاب: السلام، باب: النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم ٤/ ١٧٠٧ (٢١٦٧/ ١٢).

مكان سهيل ؛ وذلك ليُغرِب في الحديث ويُظهر أن عنده للحديث طريقاً ليس عند غيره، فينشط الطلاب لسماع رواية الأعمش منه.

تلك كانت أهمَّ أسباب الوضع في الحديث، وثمة أسباب أخرى ثانوية:

منها: ما ابتُلي به بعض المحدثين من أولاد أو ربائب أو ورَّاقين وضعوا لهم أحاديث ودسُّوها في كتبهم، فحدَّثوا بها من غير أن يشعروا.

ومنها: ما ابتُلي به بعض المحدثين من الغفلة واختلاط العقل في أواخر أعمارهم، فحدثوا بأحاديث على سبيل الخطأ.

ومنها: ما ابتُلي به بعض المحدثين من الكِبْر والأَنَفَة، حيث رووْا أحاديث على سبيل الخطأ، فصححها لهم العلماءُ، فأصروا على الخطأ، ورفضوا الرجوع إلى الصواب بعد أن تبين لهم الحق.

ومنها: الترويج لبعض أنواع المآكل والمشارب أو الثياب أو الطيب أو الفواكه، أو غير ذلك من أنواع المكاسب أو التجارات.

رابعاً: جهود العلماء في مواجهة الوضع في الحديث:

إن حركة الوضع في الحديث قد لفتت أنظار العلماء منذ بداية ظهور الوضع، فوقفوا لبها بالمرصاد، وبذلوا - بتوفيق الله لهم - جهوداً عظيمةً في تنقية الحديث الشريف، ودرء أخطار الوضع والدس، وفاق منهجُهم في ذلك كلَّ مناهج البحث لدى الأمم الأخرى في القديم والحديث، بحيث يمكننا الجزمُ بأنه لم يتمكنْ أحدٌ من هؤلاء الوضاعين أن يمرر حديثا واحداً من غير أن يكتشفه نقادُ الحديث وجهابذةُ الأثر، ويكشفوا زيفه، ويحددوا من أين خرج، ولو أنك راجعت الفصل الأول لتبين لك أنهم كانوا كلما أطل الكذب والوضع برأسه في أي وقت وبأية صورة يضعون القواعد المناسبة لمواجهته وكشفه، وسأذكرك بأهم ملامح تلك الجهود:

١ - البحث عن الأسانيد والتفتيش عن أحوال الرواة.

٢ - التوسع في الجرح والتعديل ونقد الرجال وتمييز الصحيح من غيره.

٣ - جمع الحديث وتدوينه وتصنيفه حتى لا يكون هناك مجال للتزيد فيه.

٤ - الرحلة في طلب الحديث إلى الأمصار المختلفة وجمع الروايات المتعددة للحديث، والنظر في طرقها والتوثق من رواتها.

٥ - التوقف في قبول الحديث ممن لم يُعرَف بطلب الحديث ولم يَعرِف أصول الرواية من الزهّاد والعُبّاد المغفَّلين.

٦ - عرض الحديث على كبار العلماء النقاد؛ لكشف ما فيه من علل.

خامسا: كيف يُعرف الحديث الموضوع:

وضع العلماء قواعد دقيقةً مُحْكَمةً وعلاماتٍ مميزةً يُعرَف بها الحديث الموضوع، وهاك أهمَّها:

١ - أن يكون أحد رجال سند الحديث كذاباً معروفاً بالكذب.

٢ - أن يعترف الراوي بأنه وضع الحديث: مثلما فعل أبو عصمة الذي ذكرنا قصته فيما سبق.

٣ - أن تكون هناك قرينة تنزل منزلة إقرار الراوي بالوضع: كأن يحدِّث الراوي عن شيخ تُوفِّي قبل مولده، ولا يُعرَف هذا الحديث عند غير هذا الراوي.

من ذلك: ما أخرجه الخطيب في (الجامع) وابن عساكر في (التاريخ)[1] من طريق عبد الله بن محمد بن أبي السَّرِيِّ قال: «سمعت أبي يقول: قدم أبو حذيفة البخاري مكة وجعل يروي عن ابن جريج وابن طاوس، فقيل لسفيان(يعني ابن عيينة): إن رجلاً من أهل خراسان قَدِم يروي عن ابن طاوس، فقال: سلوه في أي

(١) الجامع ٢/ ١٩٩، تاريخ دمشق ٨/ ١٩٢.

سنة سمع؟ قال: فسألوه، فأخبر أنه سمع في سنة كذا، فقال سفيان: سبحان الله! مات عبد الله بن طاوس قبل مولده بسنتين».

لهذا اهتم المحدثون غاية الاهتمام بالتاريخ ومعرفة مواليد ووفيات الرواة، وكتبوا ذلك ودوَّنوه، حتى يكشفوا الكذابين الذين يدَّعون السماع بغير حق.

أخرج الخطيب في (التاريخ)، و(الجامع)، وابن عساكر في (التاريخ) عن الحسن بن الربيع قال[1]: «قدمتُ بغدادَ، فلما خرجتُ شيَّعني أصحاب الحديث، فلما برزتُ إلى خارج قال لي أصحاب الحديث: توقف؛ فإن أحمد بن حنبل يجيء. فتوقفتُ فجاء أحمد بن حنبل فقعد فأخرج ألواحه، فقال: يا أبا علي أَمْلِ عَلَيَّ وفاةَ عبد الله بن المبارك في أي سنة مات؟ فقلت: سنة إحدى وثمانين. فقيل له: ما تريد بهذا؟ فقال: أريد الكذابين».

وأخرج الخطيب في (الكفاية)، وابن عساكر في (التاريخ)[2] عن سفيان الثوري قال: لما استعمل الرواة الكذبَ استعملنا لهم التاريخ.

وأخرجا كذلك عن حفص بن غِياثٍ قال: إذا اتهمتم الشيخَ فحاسبوه بالسنين. يعني احسبوا سنَّه وسنَّ من كتب عنه.

وأخرج الخطيب في (الجامع) وابن عساكر في (التاريخ) عن حماد بن زيد قال: لم نَسْتَعِنْ على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم وُلدتَ؟ فإذا أقرَّ بمولده عرفنا صدقَه من كذبه.[3]

٤ - أن توجد قرينةٌ في الراوي تدل على وضعه: مثل كون الراوي رافضياً والحديث الذي يرويه في مطاعن الصحابة أو في فضائل أهل البيت، أو كونه ناصبياً

---

(١) الجامع ٢/ ١٩٩ وتاريخ بغداد٧/ ٣٠٧، وتاريخ دمشق ١/ ٥٥.

(٢) الكفاية ١/ ١١٩-١٢٠ ، وتاريخ دمشق ١/ ٥٤.

(٣) الجامع ١/ ١٣١ ، التاريخ ١/ ٥٥.

(وهو الذي يناصب أهل البيت العداء) والحديث الذي يرويه في مطاعن أهل البيت.

٥ - أن توجد قرينة في المروي تدل على كذب راويه: وقد سُئل الإمام ابن قيم الجوزية -رحمه الله-: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط، من غير أن يُنْظَر في سنده؟ فأجال عن هذا السؤال إجابةً مستفيضةً مفصّلةً استغرقت جُل كتابه (المنار المنيف)، وقد طُبعت هذه الإجابة في رسالة بعنوان (نقد المنقول) قال في مطلعها: «هذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلمُ ذلك مَنْ تضلَّع في معرفة السُّنَن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها مَلَكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهدْيه، فيما يأمر به وينهى عنه ويُخبِرُ عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالطٌ للرسول ﷺ كواحد من أصحابه.

فمثل هذا: يَعْرِفُ من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز: ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فإنَّ للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن يُنْسَب إليه وما لا يصح: ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم، يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم»[(١)].

ثم ذكر فيها ضوابط كليةً موضوعيةً لمعرفة الحديث المكذوب من خلال متنه، سأذكرها هنا باختصار، ومن شاء أن يطلع عليها بالتفصيل فليراجعها هناك:

ضوابط كلية موضوعية لمعرفة الحديث المكذوب:

١ - المجازفات والمبالغات: فمن علامات وضع الحديث اشتماله على مجازفات لا يقول مثلها رسول الله ﷺ وهي كثيرة جدًا، مثل حديث[(٢)]: «من صلى الضحى

---

(١) نقد المنقول ١/ ٣٢-٣٣.

(٢) كشف الخفاء ٢/ ٤١٢.

كذا وكذا ركعة أُعطي ثواب سبعين نبياً» وكأن هذا الكذاب الخبيث لا يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يُعْطَ ثواب نبي واحد.

وأمثال هذه المجازفات الباردة لا يخلو حالُ واضعها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحُمْق، وإما أن يكون زِنْدِيقًا قصد التنقيص برسول الله ﷺ بإضافة مثل هذه الكلمات إليه.

٢ - تكذيب الحس والمشاهدة للحديث: كحديث:[١] «الباذنجان لما أكل له»، و«الباذنجان شفاء من كل داء» قَبَّح الله واضعهما. فإن هذا لو قاله أحد أمهر الأطباء - فضلا عن جهلتهم - لسخر الناس منه، ولو أُكِلَ الباذنجان للحُمَّى والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزدها إلا شدة، ولو أكله فقير ليستغني، لم يفده الغني، أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم.

٣ - سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه: بحيث يمجها السمع، ويدفعها الطبع، ويسمج معناه للفَطِن، كحديث:[٢] «أربع لا تشبع من أربع: أنثى من ذكر، وأرض من مطر، وعين من نظر، وأذن من خبر»، وحديث ذمِّ الحاكة، والأساكفة، والصوَّاغين، أو صنعة من الصنائع المباحة، فهذا كله كذب على رسول الله ﷺ، إذ لا يذم الله ورسوله الصنائع المباحة.

وكحديث:[٣] «لو كان الأرز رجلاً لكان حليمًا، ما أكله جائع إلا أشبعه» فهذا من السَّمج البارد الذي يُصان عنه كلام العقلاء، فضلاً عن كلام سيد الأنبياء ﷺ.

٤ - مناقضته لما جاءت به السنة الثابتة الصريحة مناقضة بيّنة: فكل حديث يشتمل على فسادٍ أو ظلمٍ أو عبثٍ أو مدح باطلٍ أو ذم حقٍ أو نحو ذلك، فرسول الله ﷺ منه بريء.

ومن هذا الباب: أحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأن كل مَنْ يُسَمَّى

---

(١) كشف الخفاء ١/ ٢٧٨(٨٧٤).

(٢) الطبراني في الأوسط٨/ ١٥٩ والهيثمي في مجمع الزوائد١/ ١٣٦.

(٣) كشف الخفاء ٢/ ١٦٠ ، والمصنوع١/ ٢٥١.

بهذه الأسماء لا يدخل النار، فهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ أن النار لا يُجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة.

٥ - **تكذيب الشواهد له**: كأن يُدَّعَى على النبي ﷺ أنه فعل أمرًا ظاهرًا بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه، كما يزعم أكذب الطوائف: أنه ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب ﷺ بمحضر من الصحابة كلهم، وهم راجعون من حجة الوداع، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال:(١) «هذا وصيي وأخي، والخليفة من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا»، ثم اتفق الكل على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته، فلعنة الله على الكاذبين. وكذلك روايتهم:(٢) «أن الشمس رُدَّت لعلي بعد العصر والناس يشاهدونها» ولا يشتهر ذلك أعظم اشتهار ولا يعرفه إلا أسماء بنت عميس رضي الله عنها!.

٦ - **بطلانه في نفسه لمناقضته العقل**: فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ، كحديث:(٣) «المَجَرَّةُ التي في السماء من عَرَق الأفعى التي تحت العرش»، وحديث:(٤) «إذا غضب الله تعالى أنزل الوحي بالفارسية، وإذا رضي أنزله بالعربية».

٧- ومنها: **أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء**، فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ الذي هو وحي يوحى، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (النجم:٤) أي وما نُطْقُهُ إلا وحي يوحى، فيكون الحديث مما لا يشبه الوحي، بل لا يشبه كلام الصحابة ﷺ، كحديث:(٥) «ثلاثة تزيد في البصر:

---

(١) نقد المنقول ١/ ٤٩.

(٢) كشف الخفاء ١/ ٤٢٨.

(٣) الطبراني في الأوسط ٧/ ٣١ والكبير (٢/ ١٨٥-١٠/ ٢٤٣-٢٠/ ٦٧)، ومجمع الزوائد٨/ ١٣٥وذكره العقيلي في الضعفاء وفيه الفضل بن المختار قال منكر الحديث.

(٤) ذكره ابن عدي في الكامل وقال منكر جداً وفيه عمر بن موسى قال عنه النسائي متروك الحديث: انظر الكامل في ضعفاء الرجال٥/ ١٠.

(٥) ذكره ابن حجر في لسان الميزان ٥/ ٤٢، وفيه محمد بن أحمد بن هارون الرؤيندي وقال متهم بالوضع.

النظر إلى الخضرة والماء الجاري والوجه الحسن» وهذا الكلام مما يجل عنه أبو هريرة وابن عباس ﷺ، بل سعيد بن المسيب والحسن، بل أحمد ومالك رحمهم الله. وحديث:[١] «النظر إلى الوجه الحسن يجلو البصر». وهذا ونحوه من وضع بعض الزنادقة.

٨- ومنها: **أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق**: كحديث:[٢]«الهريسة تشد الظهر»، وكحديث:[٣] «أكل السمك يذهب الجسد»، وحديث[٤] الذي شكا إلى النبي ﷺ قلة الولد، فأمره أن يأكل البيض والبصل، وحديث:[٥] «المؤمن حُلو يُحبّ الحلاوة».

٩ - **اشتماله على تحديد تواريخ معينة**: مثل قوله: «إذا كان سنة كذا وكذا وقع كيت وكيت، وإذا كان شهر كذا وكذا وقع كيت وكيت»، كقول الكذَّاب الأشِر عن القمر:[٦] «إذا انكسف في المحرَّم كان الغلاء والقتال وشُغل السلطان، وإذا انكسف في صفر كان كذا وكذا»، واستمر الكذاب في الشهور كلها، وأحاديث هذا الباب كلها كذب مفترى.

١٠ - **ومنها أحاديث العقل**: فكلها كذب، كقوله:[٧] «لما خلق الله العقل

---

(١) ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٦٥١ ، وفيه خراش بن عبد الله قال ابن حبان: لا يحل كتب حديثه إلا للاعتبار وفيه أبي سعيد العدوي وهو كذاب.

(٢)المعجم الأوسط٦/ ٢٥١ ، ومجمع الزوائد٥/ ٣٨ ، وكشف الخفاء ١/ ١٧٥(٥٢١).

(٣) الموضوعات لابن الجوزي ٣/ ١٥.

(٤) ذكره ابن حجر في لسان الميزان ٥/ ٤٢١وفيه محمد بن يحيي بن ضرار ضعيف قال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج بخبره وقال أبو نعيم حدث بمناكير.

(٥)كشف الخفاء٢/ ٩٩(١٨٨٣).

(٦) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ١٤٠.

(٧) الحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد٨/ ٢٨ وعزاه إلى الطبراني في الأوسط ٧/ ١٩٠وفي الكبير ٨/ ٢٨٣ ، وقال الذهبي فيه عمر بن أبي صالح لا يعرف،٢/ ٣٢٦ ، وذكره ابن حجر في لسان الميزان ٢/ ٣٢٦ وفيه حفص بن عمر قال أبو زرعه منكر الحديث

قال له: أقبِلْ، فأقبَلَ، ثم قال له: أدبِرْ، فأدبَرَ، فقال: ما خلقتُ خلقاً أكرمَ عليَّ منك، بك آخذ، وبك أعطي».

١١ - **ومنها الأحاديث التي ذُكر فيها الخَضِر وحياته**: فكلها كذب، ولا يصح في حياة الخَضِر حديث واحد، كحديث:[١] «إن رسول الله ﷺ كان في المسجد فسمع كلاماً من ورائه، فذهبوا ينظرون فإذا هو الخَضِر».

١٢ - **ومنها: أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه**: كحديث[٢] عِوَج بن عُنُق الطويل، الذي قصد واضعُه الطعنَ في أخبار الأنبياء، حيث زعم فيه أن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا، وأن نوحاً لما خوَّفه الغرقَ قال له: احملني في قصعتك هذه، وأن الطوفان لم يصل إلى كعبه، وأنه خاض البحر فوصل إلى حُجْزته (يعني إلى وسطه)، وأنه كان يأخذ الحوت من قرار البحر فيشويه في عين الشمس، وأنه قلع صخرة عظيمة على قدر عسكر موسى وأراد أن يرضخهم بها فقوّرها الله على عنقه مثل الطوق.

وليس العجب من جرأة مثل هذا الكذاب على الله، لكن العجب ممن يدخل هذا الكلام الباطل في كتب العلم من غير أن يبين أمره.

١٣ - **مخالفته لصريح القرآن**: كحديث مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة، وهذا من أبين الكذب، لأنه لو كان صحيحًا لكان كل أحد عالمًا أنه قد بقي للقيامة من وقتنا هذا (يعني في زمن ابن القيم) مائتان وأحد وخمسون سنة (استُفيدَ من هذا أن الإمام ابن القيم ألف هذا الكتاب في سنة ٧٤٩، قبل وفاته سنة ٧٥١ بنحو ثلاث سنوات رحمه الله تعالى وأكرمه برضوانه) والله

---

(١) الحديث عن كثير بن عبد الله عمرو بن عوف عن أبيه عن جده، أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٦٢ وعلته كثير ضعفه غير واحد، وقال أحمد حديثه منكر، ورماه الشافعي وأبو داود بالكذب، انظر ميزان الاعتدال ٥/ ٤٩٤.

(٢) كشف الخفاء ٢/ ٤١٣.

تعالى يقول: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لاَ تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف:١٨٧) وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ (لقمان:٣٤).

وقال النبي ﷺ[١]: «**لا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله**» (هذا جزء من حديث رواه البخاري عن عمر ﷺ عن النبي ﷺ).

١٤ - ومنها: الحديث الذي يُروى في الصخرة: (يعني صخرة بيت المقدس) أنها عرش الله الأدنى. تعالى الله عن كذب المفترين. ولما سمع عروة بن الزبير هذا قال: سبحان الله! يقول الله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ (البقرة:٢٥٥). وتكون الصخرة عرشه الأدنى؟!

وكل حديث في الصخرة كذب مفترى، اصطنعه المزورن الذين يروجون لتكثير الزائرين لها.

١٥ - ومنها أحاديث صلوات الأيام والليالي:[٢] كصلاة يوم الأحد وليلة الأحد، ويوم الاثنين وليلة الاثنين، إلى آخر الأسبوع، كلها كذبٌ، وكذلك أحاديث صلاة الرغائب ليلة أول جمعة من رجب، كلها كذب مختلق على رسول الله ﷺ.

١٦ - ومن ذلك بعض أحاديث ليلة النصف من شعبان: كحديث[٣]«يا علي، من صلى ليلة النصف من شعبان مائة ركعة بألف: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ قضى الله له كل حاجة طلبها تلك الليلة» وساق جزافات كثيرة، إلى أن قال: «ويشفع والداه كل

---

(١) **البخاري** كتاب التفسير باب: قوله:(الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض الأرحام) ٨/ ٣٧٥(٤٦٩٧).

(٢) كشف الخفاء٢/ ٤١٧-٤٢١.

(٣) أورده الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/ ١١٩-١٢٠(٥٨٠٥) . وقال هو باطل وفي سنده علي بن الحسن بن يعمر السامي وهو متروك.

واحد منهما في سبعين ألفا». والعجب ممن يشم رائحة العلم بالسنن، ثم يغتر بمثل هذا الهذيان ويصليها، وهذه الصلاة وُضعت في الإسلام بعد الأربعمائة.

١٧ – **ومنها: أحاديث ذم الحبشة والسودان**: كلها كذب (ذلك لأنها تناقض ما جاء به الإسلام من المساواة بين الناس، وإلغاء الفوارق اللونية والعنصرية وأن الناس إنما يتفاضلون بالتقوى) كحديث:[(١)] «الزنجي إذا شبع زنى، وإذا جاع سرق». وحديث:[(٢)] «دعوني من السودان، إنما الأسود لبطنه وفرجه».

١٨ – **ومنها: أحاديث ذم الترك، و ذم الخصيان، و ذم المماليك**: كحديث «لو علم الله في الخصيان خيرًا لأخرج من أصلابهم ذرية يعبدون الله»[(٣)]، وحديث: «شر المال في آخر الزمان: المماليك»[(٤)].

١٩ – **أحاديث المبالغات في فضائل الصحابة والأئمة والبلدان أو ذمها**: مثل الأحاديث التي وضعها جهلة المنتسبين إلى السنة في فضائل الصديق وعمر وعثمان رضي الله عنهم كحديث[(٥)] «إن الله يتجلى للناس عامة يوم القيامة، ولأبي بكر خاصة» وحديث «لو حدثتك بفضائل عمر في السماء ما لبث نوح في قومه -ألف سنة إلا خمسين عاما – ما نفذت فضائل عمر، وإن عمر حسنة من حسنات أبي بكر»[(٦)].

وأما ما وضعه الرافضة في فضائل علي رضي الله عنه فأكثر من أن يُعَد. قال الحافظ أبو يعلي الخليلي في كتاب (الإرشاد): وضعت الرافضة في فضائل علي رضي الله عنه وأهل

---

(١) الحديث في سنده عنبسة بن سعيد البصري وهو ضعيف، انظر المغني في الضعفاء ٢/ ٤٩٣(٤٧٥٠)، وميزان الاعتدال ٣/ ٢٩٩(٦٥٠٢).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٢٣٠، وفي سنده يحيى بن سليمان قال عنه البخاري منكر الحديث، ومعلوم أن منكر الحديث عند البخاري لا تحل الرواية عنه.

(٣) كشف الخفاء ٢/ ١٥٨(٢١٠٣).

(٤) الكامل في الضعفاء ٦/ ٢٦٠.

(٥) تاريخ بغداد١٢/ ١٩ ،وقال باطل وكشف الخفاء١/ ٢٤٥(٧٤٥).

(٦) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٣٢١.

البيت نحو ثلاثمائة ألف حديث. ولا تستبعد هذا، فإنك لو تتبعتَ ما عندهم من ذلك لوجدت الأمر كما قال.

ومن ذلك: ما وضعه بعض جهلة أهل السنة في فضائل معاوية بن أبي سفيان ﷺ. قال إسحاق بن راهويه: لا يصح في فضل معاوية بن أبي سفيان عن النبي ﷺ شيء.

قلت: ومراده ومراد من قال ذلك من أهل الحديث: أنه لم يصح حديث في مناقبه بخصوصه، وإلا فما صح عندهم في مناقب الصحابة على العموم، ومناقب قريش، فمعاوية ﷺ داخل فيه (قاله الحافظ ابن حجر في فتح الباري).

ومن ذلك: ما وضعه الكذابون في مناقب أبي حنيفة والشافعي على التنصيص على اسميهما، وما وضعه الكذابون أيضًا في ذمهما عن رسول الله ﷺ، فكل مايُروَى من ذلك كذب مختلق.

ومن ذلك: الأحاديث في ذم معاوية ﷺ، فكل حديث في ذمه فهو كذب، وكل حديث في ذم عمرو بن العاص ﷺ فهو كذب، وكل حديث في ذم بني أمية فهو كذب.

وكل حديث في مدح المنصور والسفاح والرشيد فهو كذب، وكل حديث في تحريم ولد العباس على النار فهو كذب، وكذا كل حديث في ذكر الخلافة في ولد العباس ﷺ فهو كذب، وكل حديث في مدح أهل خراسان الخارجين مع عبد الله بن علي ولد العباس فهو كذب.

وكل حديث في مدح بغداد والبصرة والكوفة ومرو وعسقلان والإسكندرية ونصيبين وأنطاكية أو ذمها فهو كذب، وكل حديث فيه أن مدينة كذا وكذا من مدن الجنة أو من مدن النار فهو كذب.

٢٠ – ومنها ما يقترن بالحديث من القرائن التي يُعلَم بها أنه باطل: مثل حديث وضع الجزية عن يهود خيبر، فهذا كذب من عدة وجوه: أحدها: أن فيه شهادة سعد بن معاذ ﷺ، وسعدٌ تُوفي في غزوة الخندق قبل فتح خيبر، وثانيها: أن

فيه: وكتب معاوية بن أبي سفيان، هكذا، ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح وكان من الطلقاء. ثم ذكر ابن القيم تمام عشرة وجوه في بطلانه.

فتم بذلك عشرون علامة من علامات الوضع في المروي.

٢١ - ويمكن أن يُضاف إليها: مخالفة الحديث لمقصد من مقاصد الشريعة الأصلية: مثل حديث:(١) «خيركم بعد المائتين من لا زوجة له ولا ولد» فهذا مخالف لما جاءت به الشريعة من تجنب الرهبانية، واعتبار حفظ النسل من أهم المقاصد الشرعية.

وبهذا البيان الجامع تسقط المقولة التي تزعم أن علماء السنة لم يلقوا بالاً لمضمون الحديث، وأن كل بحثهم كان في سند الحديث ورجاله.

قال ابن الجوزي:(٢) «ما أحسن قول القائل: إذا رأيتَ الحديثَ يباين المعقولَ، أو يخالف المنقولَ، أو يناقض الأصولَ، فاعلم أنه موضوع».

وقال التابعي الكبير الربيع بن خُثَيْم:(٣) «إن للحديث ضوءاً كضوء النهار يُعرَف، وظلمةً كظلمة الليل تُنْكَر».

سادساً: حكم واضع الحديث وحكم رواية الحديث الموضوع:

أجمع العلماء على تحريم الكذب على رسول الله ﷺ، واعتبار ذلك من أكبر الكبائر، لقوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(٤).

وذهب بعض العلماء إلى تكفير الكاذب على رسول الله ﷺ، سواء كذب عليه في أمور العقيدة أو غيرها.

ويرى آخرون أنه يكفر لو تعمد الوضع في العقائد فقط.

---

(١) عمدة القاري ٢٠/ ٧٣، وقال ضعيف بل موضوع، وكشف الخفاء ١/ ٣٨٦-٣٨٧(١٢٣٥).
(٢) تدريب الراوي ١/ ٢٧٧، وفتح المغيث ١/ ٢٦٩.
(٣) فتح المغيث٢/ ٢٦٨.
(٤) سبق تخريجه.

ومن ثبت كذبه في حديث واحد رُدَّتْ أحاديثه، وبطل الاحتجاج بها جميعا.

ولا فرق في تحريم الكذب على النبي ﷺ بين ما كان في الأحكام العملية أو في الترغيب والترهيب والفضائل، فكله حرام من أكبر الكبائر بإجماع المسلمين الذين يُعْتَدُّ بهم، خلافاً للكرَّامية (أتباع مبتدع يُسمى محمد بن كرَّام) في زعمهم الباطل أنه يجوز الوضع في الترغيب والترهيب، وتابعهم بعض الجهلة الذين ينسبون أنفسهم إلى الزهد والتعبد، ومنهم من زعم أنه جاء في رواية[1] «من كذب عليَّ متعمداً ليُضِلَّ به الناس»، وتمسكوا بهذه الزيادة، وقالوا: إنما نكذب له لا عليه. وهذا فهم فاسد مخالفٌ لإجماع أهل العلم، وفيه جهلٌ بلسان العرب ومعاني خطاب الشرع، فإن كل ذلك كذب في اللغة وفي الشرع.

وأما هذه الزيادة التي يتعلقون بها فقد أجاب العلماء عنها بعدة أجوبة، أحدها: أنها زيادة باطلة اتفق الحفاظ على بطلانها، والثاني: قال الطحاوي: ولو صحت لكانت للتأكيد، كقوله تعالى ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام: ١٤٤)، والجواب الثالث: أن اللام في (ليضل) ليست لام التعليل، بل لام الصيرورة والعاقبة، والمعنى على هذا: يصير كذبُه إلى الضلال به.

رواية التائب من الكذب:

اختلف العلماء في قبول رواية التائب من الكذب على رسول الله ﷺ، فمال بعضهم إلى عدم قبول روايته ولو ظهرت توبتُه ؛ زجراً له ولغيره عن الكذب على رسول الله ﷺ.

---

(١) ذكره الهيثمي في المجمع ١/ ١٤٤ ، وعزاه للبزار ، وقال رجاله رجال الصحيح وفي ١/ ١٤٦، وعزاه للطبراني في الكبير عن عمر بن عبسة وإسناده حسن ، ورواه أيضا عن عمر بن حريث وفيه عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف.

لكن فريقاً آخر من أهل العلم ذهب إلى أنه لو تاب وحسنت توبته بشروطها المعروفة فإنه تُقبَل روايتُه.

أما رواية الحديث الموضوع:

فهي حرامٌ، إلا إذا قصد الراوي بيان وضعها لتحذير الناس منها، وراوي الحديث الموضوع من غير بيان حاله - إذا علم أنه موضوع - هو شريك في الإثم لمن وضعه؛ لما أخرجه مسلمٌ وغيره عن سَمُرة بن جُندب والمغيرة بن شعبة ﷺ عن النبي ﷺ قال[1]: «**مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِيْنَ**». وقوله (الكاذبين) هو بالجمع وبالتثنية.

لهذا كان الصالحون يَحْذَرون أشدَّ الحَذَر من رواية الحديث الموضوع، وكانوا لا يسكتون على شيء من ذلك، ويجتهدون في بيان الموضوع غاية الاجتهاد؛ حتى لا يغترَّ الناس به.

سابعاً: المصنفات في الأحاديث الموضوعة:

صنف العلماء كتباً كثيرةً في الأحاديث الموضوعة، وبيَّنوا علة كل منها، والراويَ الذي هو آفة هذا الحديث أو ذاك، وهاك بعضَ أشهرِ تلك المصنفات:

١ - **تذكرة الموضوعات**: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (المتوفى سنة ٥٠٧) وهو أقدم مصنف في هذا الباب.

٢ - **الموضوعات الكبرى**: لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧)، وهو أشهر المؤلفات في هذا الباب.

٣ - **اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١) وهو اختصار لكتاب ابن الجوزي مع تعقبات عليه.

---

(١) مسلم: باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ١/ ٩.

٤- **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة**: لأبي الحسن علي بن محمد بن عِراق الكناني (المتوفى سنة ٩٦٣) وهو من أجود الكتب في الباب.

٥- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**: لمحمد بن علي الشوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠)، وقد جمع فيه الشوكاني ما تضمنته الكتب السابقة عليه، على سبيل الاختصار.

تنبيه: في نهاية الكلام على الحديث الموضوع ينبغي التنبيه على أمر مهم، وهو أن الإمام أبا الفرج ابن الجوزي رحمه الله قد تساهل في وصف بعض الأحاديث بالوضع في كتابه (الموضوعات الكبرى)، فأورد فيه أحاديث لا تبلغ أن تكون من الموضوعات، بل بعضها حسن، وبعضها صحيح، بل أورد فيه حديثاً من صحيح مسلم وآخر من صحيح البخاري.

وقد تعقبه العلماء في ذلك، وصنف الحافظ ابن حجر العسقلاني كتابا في الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في موضوعاته، وهي في مسند الإمام أحمد بن حنبل، وبيّن ابن حجر أنها لا تبلغ درجة الوضع، وسمّى هذا الكتاب (القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد)، فجزى الله الجميع كل خير.

المبحث الثاني

الحديث الضعيف

١- تعريفه:

في اللغة: مشتق من (الضَّعف) أو (الضُّعف) بفتح الضاد وضمها، والضعف عكس القوة والصحة، وهو حقيقي في المحسوسات مجازي في المعنويات.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي فقد شرطاً من شروط الحديث المقبول.

وشروط الحديث المقبول ستة، وهي الخمسة المشروطة في الصحيح أو الحسن، إضافة إلى الشرط السادس الذي يترقَّى به الحديثُ إلى الحسن لغيره وهو وجود عاضدٍ من متابعٍ أو شاهدٍ للحديث الضعيف، فإذا فقد الحديثُ شرطاً من الشروط الخمسة، ولم نعثر على إسنادٍ أو حديثٍ آخر يتقوَّى به الحديث، حكمنا عليه بالضعف.

فإذا فقد الحديث شرطَ اتصالِ السند نتج عن ذلك ستةُ أنواع: المرسَل، والمنقطع، والمُعْضَل، والمعلَّق، والمدلَّس، والمرسَل الخفي.

وإذا فقد شرطَ العدالة في الراوي أو اختل ضبطُ الراوي نتج عن ذلك أنواع من أهمها: المقلوب، والمدرَج، والمتروك، والمضطرب، والمصَحَّف.

وإذا فقد شرطَ السلامة من الشذوذ ومن العلة نتج عن ذلك الشاذُّ والمنكرُ والمُعَلّ.

وإذا جمع أكثرَ من سببٍ للضعف نتج عن ذلك أنواعٌ أخرى.

وقبل الحديث عن أقسام الحديث الضعيف تفصيلاً يجدر بنا أن نتعرف على الحقائق التالية:

٢ - هل ضعف الحديث يعني الجزمَ بأنّ النبيَّ ﷺ لم يقُله أو لم يفعَله؟

لا؛ ليس معنى ضعفِ الحديث القطعَ بعدم صحة نسبته إلى رسول الله ﷺ، ولكنّ الضعفَ يعني أن في الحديث راوياً في ضبطه أو عدالته شيءٌ أو عُرِف بكثرة الخطأ في روايته، أو أنه جاء مخالفاً لما هو أصحُّ منه، فيردّه العلماءُ احتياطاً لدين الله عز وجل، وليس اعتقاداً بكذبه، وليس معنى الحكم بالضعف أن الراوي أخطأ حتماً في الحديث المردود، بل خطؤه مُحتمَل، لكن العلماء احتاطوا لدين الله عز وجل ولسنة نبيه ﷺ غايةَ الاحتياط فردوا روايةَ مَن عُرف بكثرة الخطأ أو قلة الضبط أو قلة المروءة أو الدعوة إلى البدع وغير ذلك من أسباب جرح الراوي.

ومن المعلوم بداهةً أن الكاذب قد يَصْدُق في بعض رواياته، إذ لا يوجد كذوبٌ لا يصدق أبداً، كما لا يوجد ثقةٌ لا يخطئ أبداً، لكننا نأخذ الإنسان بحسب الغالب الظاهر لنا من أحواله، وقد قال النبي ﷺ لأبي هريرة ﷺ عن الشيطان الذي علمه قراءة آية الكرسي عند النوم: «**أَمَا إِنَّه صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ**»(١).

٣ - مراتب الضعيف:

ليست الأحاديثُ الضعيفةُ كلُّها على درجةٍ واحدةٍ من الضعف، بل منها الضعيف والواهي والأوهى، والتفاوت يكون بحسب سبب ضعف الراوي، وبحسب تعدُّد الأسباب الموجبة له وبحسب كثرة الضعفاء في السند الواحد، وقد أوصل بعضُ العلماء أنواعَ الحديث الضعيف إلى أكثر من أربعين نوعا منها ما لا سبيل إلى العمل به لشدة ضعفه، ومنها ما يُمْكن أن يُعمَل به في بعض الأبواب من الفضائل والمناقب ونحوها.

---

(١) البخاري في كتاب: الوكالة، باب:: إذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئا فأجازه الموكل فهو جائز وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز ٤/ ٤٨٧(٢٣١١).

٤ - أَوْهَى الأسانيد:

ذهب بعض العلماء إلى وصف بعض سلاسل الإسناد بأنها أضعف الأسانيد، وذلك في مقابلة أصح الأسانيد، ومن ذلك:

أ - أوهى الأسانيد إلى أبي بكر الصديق ﷺ: صَدَقَة بن موسى الدقيقي، عن فَرْقَد بن يعقوب السَّبَخي، عن مُرَّة الطيب واسمه مرة بن شَراحِيل، عن أبي بكرﷺ.

فصَدَقَةُ ضعيفٌ لا يُحتَج بحديثه، وفَرْقَد ليِّن الحديث، وضعَّفه أكثر العلماء.

ب - أوهى الأسانيد إلى عائشة رضي الله عنها: الحارث بن شِبْل البصري، عن أم النعمان الكندية، عن عائشة رضي الله عنها.

فالحارث ضعفه جمهور العلماء، وليس بمعروف بالحديث، ولم يَرِدْ له توثيقٌ إلا ذكر ابن حبان له في الثقات، ولم يَرْوِ عن أم النعمان الكندية غيرُه.

ج - أوهى الأسانيد إلى أبي هريرة ﷺ: السَّرِيّ بن إسماعيل الهَمْداني، عن داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأَوْدي، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ.

فالسَّرِيُّ متروكُ الحديث، وداود ضعيف.

د - أوهى الأسانيد إلى أنس بن مالك ﷺ: داود بن المُحَبَّر الثقفي البصري، عن أبيه، عن أَبَان بن أبي عيَّاش البصري، عن أنس ﷺ.

فداود متروكُ الحديث، وقد صنَّف كتاباً في العقل أكثرُه موضوعات، وأبوه المُحَبَّرُ بن قَحْذَم هالِكٌ، وأَبَانُ متروكُ الحديث.

هـ - أوهى الأسانيد إلى ابن عباس ﷺ: ما رواه محمد بن مروان المعروف بالسُّدِّي الصغير، عن محمد بن السائب الكَلْبِي، عن أبي صالح بَاذَام، عن عبد الله ابن عباس ﷺ.

فالسُّدِّي متروكٌ اتهمه العلماء بالكذب، والكلبيُّ تركه بعض العلماء وكذَّبه بعضهم، وأبو صالح ضعيفٌ، ولذلك فهو إسناد ضعيفٌ جداً بل قريبٌ من الوضع.

وقال ابن حجر عن هذه السلسة: هذه سلسلة الكذب، لا سلسلة الذهب.

و- أوهى الأسانيد إلى أهل البيت: عَمْرو بن شَمِر الجُعْفِي، عن جابر بن يزيد الجُعْفِي، عن الحارث بن عبد الله الأَعْوَر الهَمْداني، عن علي بن أبي طالب.

فعمرو منكَرُ الحديث رافِضِيٌّ لا تَحِلُّ الروايةُ عنه، وجابرٌ ضعيفٌ رافِضِيٌّ، والحارثُ كذَّبه الشعبيُّ وفي حديثه ضَعْف.

ز- أوهى أسانيد المصريين: ما رواه أحمد بن محمد بن حجاج بن رِشْدِين بن سعد، عن أبيه، عن جده رِشْدِين، عن قُرَّة بن حَيْوِيل.

فأحمدُ ضعيفٌ، وأبوه في حديثه نظرٌ، وجدُّه رِشْدِينُ ضعيفٌ، وقُرَّةُ صدوقٌ له مناكير.

ح- أوهى أسانيد أهل الشام: ما رواه محمد بن قيس المصلوب، عن عُبَيْد الله بن زَحْرٍ، عن علي بن يزيد الأَلْهاني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أُمامة الباهلي صُدَيّ بن عَجْلان.

فمحمد بن قيس كان وضاعاً كذاباً وقد صُلب بسبب زندقته، وعُبَيْد الله بن زَحْر مختلَفٌ في توثيقه والأكثرون على تضعيفه، وعلي بن زيد ضعيفٌ وتركه بعضُ العلماء، أما القاسم فهو صدوقٌ كثيرُ الإرسال.

٥ - هل ضعف الإسناد يقتضي ضعف المتن؟:

لا يلزم من ضعف إسناد حديثٍ ما أنَّ متْنَه ضعيفٌ، فقد يكون ذلك السندُ ضعيفاً، لكن المتنَ رُوي من وجهٍ آخر صحيح أو حسن، مثلما أن السندَ قد يكون صحيحاً لاتصاله وعدالة رواته لكن متنَه شاذٌّ أو به علة.

وقد وجّه العلماءُ إلى أن الباحث إذا رأى إسناداً ضعيفاً فلا ينبغي له أن يقول عن الحديث إنه (حديث ضعيف)، بل يقول (ضعيف الإسناد)، أو يقول: (ضعيف بهذا السند).

وإنما يحكم بالضعف المطلق الأئمةُ الذين كملت معرفتُهم بالحديث وعلومه

وبالرجال والطرق والذين استوعبوا الكتب المصنفة، أو الباحثون الذين استفرغوا وُسْعَهم في البحث عن الحديث في مظانّه بطرق التخريج المختلفة حتى اطمأنوا إلى أن هذا الحديث لم يُروَ إلا بهذا الإسناد الضعيف، فهؤلاء إذا قالوا عن حديث: إنه ضعيف، أو ذكروا أنه لم يُرْوَ بإسنادٍ يثبت به ؛ فإنه يمكن أن نحكم عندئذٍ بضعف الحديث حكماً مطلقا، والله أعلم.

٦ - ماذا يجب على من يروي حديثاً ضعيفاً؟:

من روى حديثاً ضعيفاً فإما أن يرويَه بإسناده، أو يذكرَه من غير إسناد.

فإن رواه بإسناد فإن العلماء القدامى لم يوجبوا عليه بيانَ ضعفه، لأنه بذكر الإسناد قد أحال القارئَ أو السامعَ على الإسناد، ودعاه إلى البحث عن رواته ومدى صحته، وكذلك كان كثيرٌ من الأئمة يعتبرون عُهدتَهم بريئةً بذكر أسانيد الأحاديث.

لكنني أميل إلى أن العالمَ أو الباحثَ في هذا العصر ينبغي أن يبيِّن ما في ذلك الإسناد من ضعفٍ إذا كان يعلم ذلك أو يتمكّن من معرفته، لأن أكثرَ السامعين والقراء - بل وبعضَ الباحثين والمتخصصين - لا معرفةَ لهم بالرواة ولا بأصول الحكم على الأسانيد، فذِكْرُ الإسناد لا يفيدهم إلا مزيدَ حَيْرة، والله أعلم.

وإن رواه بغير إسناد فعليه أن يبيِّن ضعفَه أو يذكرَه بصيغة التضعيف أو التمريض، كأن يقول: رُوي، أو يُروى، أو حُكي، أو يُحكَى، أو بلغنا، أو نحو ذلك من الصيغ التي لا جزم فيها بنسبة الحديث إلى النبي ﷺ.

بخلاف ما إذا نقل حديثاً صحيحاً بغير إسنادٍ فإنه يجب أن يذكره بصيغة الجزم، فيقول: قال أو رَوَى، ونحو ذلك، ولا يذكره بصيغة التمريض حتى لا يظن أحد أنه ضعيف.

٧ - ما حكم الحديث الذي لا يوجد في شيء من الكتب التي صنفها العلماء في الحديث؟:

إذا روى أحدٌ حديثاً ليس له أصلٌ في الكتب المعروفة التي صنفها المحدِّثون فإنه لا يُعْتَدّ به ؛ لأن المتقدمين من المصنفين في عصر الرواية لم يَفُتْهم شيءٌ من الأحاديث لم يدوِّنوه في مصنفاتهم، وإن فات أحداً منهم حديثٌ فلا يُتصوَّر أن يفوت الجميع.

وفي مثل هذا يقول العلماء: لا أصل له، أو لا أجد له أصلا، ونحو ذلك. ونقل السيوطي في معنى قول العلماء: « ليس له أصل، أو لا أصل له» عن ابن تيمية أنه قال: « معناه ليس له إسناد».

٨ - حكم العمل بالحديث الضعيف:

أجمع العلماء على أنه لا يجوز الاحتجاجُ بالحديث الضعيف في مسائل العقيدة التي تتصل بأسماء الله وصفاته وما يجب له وما يجوز في حقه وما يستحيل عليه، إلى غير ذلك من مسائل العقيدة في أصولها وفروعها.

واختلفوا في العمل بالضعيف فيما سوى ذلك من الأحكام الشرعية ومن الترغيب في فضائل الأعمال والترهيب من مساوئها على أقوال:

أ - فذهب بعض العلماء إلى عدم جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، سواءٌ اشتمل على حكمٍ شرعيٍّ في الحلال والحرام، أو اشتمل على ترغيبٍ أو ترهيبٍ أو ذكرٍ لفضائلِ الأعمال، وقالوا: في القرآن الكريم وفي الصحيح والحسن من الأحاديث غِنىً عن رواية الضعيف، كما أن ما يتعلق بالفضائل هو مثلُ ما يتعلق بالأحكام والعقائد، فكُلُّها دِينٌ ندين للهَ ونتقرَّب إليه به، فلا مجالَ للتفريق، حتى لا يكون الأخذُ بها زيادةً في دين الله من غير علمٍ ولا حجة. وممن نُقل عنهم ذلك الإمامُ البخاريُّ وشيخُه يحيى بنُ مَعِين والإمامُ مسلمٌ وابنُ حزم الظاهري.

ب - وذهب بعض العلماء إلى جواز الاحتجاج بالحديث الضعيف غير المتروك أو

شديد الضعف وتقديمه على القياس في الأحكام الشرعية، إذا لم يوجد في الباب غيرُه، ولم يُوجَد ما يعارضُه، وكذلك في فضائل الأعمال، وممن نُقل عنه ذلك الإمامُ أحمدُ وأبو داود وغيرُهما، فقد اعتبر الإمامُ أحمدُ أن الحديثَ الضعيفَ أحبُّ إليه من آراء الرجال، ولهذا فإنه يَحْتَجُّ به إذا لم يجد في المسألة نصاً من الكتاب أو السنة أو أقوال الصحابة. وكذلك ذكر أبو داود أنه أورد في كتابه (السنن) المنقطعَ إذا لم توجد الصحاحُ عند عامة أهل الحديث.

والناظر في موطأ الإمام مالك يجده قد احتج بمراسيلَ ومنقطعاتٍ وبلاغاتٍ كثيرةٍ وأما الإمامُ الشافعيُّ فقد احتج بالحديث المرسل بشروط نذكرها عند الحديث عن المرسل إن شاء الله.

وقد ذكر بعضُ العلماء أن الضعيفَ الذي يَعمل به أحمد ويُقَدِّمه على رأي الرجال ليس هو الضعيفَ بالمعنى الاصطلاحي، ولكنه بمعنى الحَسَن أو قريب من الحسن، وذلك لأنه لم يكن التقسيمُ الثلاثيُّ مشتهراً في زمن الإمام، بل كان الحديث يُقسَّم إلى صحيحٍ وضعيف، وكان الضعيفُ مراتبَ منها ما هو قريبٌ من درجة الصحة وهو الحسن.

لكن يمكن الردُّ على ذلك بأنه لو كان مقصودُ الإمام هو الحسنَ فعلاً لَما كان هناك معنىً لتأخير الاحتجاج به عن أقوال الصحابة، ولا كان هناك معنىً لتخصيصه بتقديمه على القياس؛ إذ أن ذلك هو عمل جماهير العلماء والأئمة.

فالراجح أنه قصد الضعيف بمعناه الاصطلاحي فعلا، لكن بالشروط التي سبق ذكرها، والله أعلم.

مثال للضعيف الذي عمل به العلماء في الأحكام: قال أبو داود[1]: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ

(١) كتاب: الحج، باب: رمي الجمار ٢/ ٢٠٢(١٩٧٨).

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ».

قَالَ أَبُو دَاوُد: هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، الْحَجَّاجُ لَمْ يَرَ الزُّهْرِيَّ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

ومع ضعف الحديث فقد أجمع العلماء على أن الحاجَّ إذا رمى جمرةَ العقبة حلَّ له كلُّ محظورات الإحرام إلا النساء، فلا يَحِلُّنَ له إلا بعد طواف الإفاضة. وقد جاء معناه عِنْد أَحْمَد بإسنادٍ حسنٍ[1] مِنْ حَدِيث اِبْنِ عَبَّاس ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُول اللهِ ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمْ الْجَمْرَة فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلّ شَيْء إِلَّا النِّسَاء».

ومن ذلك ما أخرجه الترمذي[2] قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ إِلْيَاسَ، عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ.

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة ﷺ عليه العملُ عند أهل العلم، يختارون أن ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه. وخالد بن إلياس هو ضعيف عند أهل الحديث. قال: ويقال: خالد بن إياس أيضا، وصالح مولى التوأمة هو صالح بن أبي صالح، وأبو صالح اسمه نبهان، وهو مدني».

فمع أن الترمذيَّ ضعَّف الحديثَ فإنه نقل أن أهل العلم قد عملوا به.

ج- وذهب جمهور أهل العلم من المحدثين والفقهاء إلى جواز رواية الحديث الضعيف في فضائل الأعمال ومكارم الأخلاق وفي القصص والترغيب والترهيب والمناقب ونحوها، مما لا تتعلق به عقائد أو أحكام شرعية من الحلال والحرام، ولو من غير بيان ضعفه، وقالوا: إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شدَّدنا في الأسانيد وانتقدنا في الرجال، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب سهَّلنا

---

(١) المسند ١/ ٢٣٤(٢٠٩٠) و١/ ٣٤٤(٣٢٠٤).

(٢) أبواب الصلاة، مَا جَاءَ كَيْفَ النُّهُوضُ مِنْ السُّجُودِ ٢/ ٨٠ (٢٨٨).

في الأسانيد، وتَسَامَحْنَا في الرجال. وقالوا: إن غاية ما فيه أن يعمل الإنسانُ خيراً أو يجتنب شراً، دون أن يكون في ذلك تحليلٌ لحرامٍ أو تحريمٌ لحلال.

لكنهم اشترطوا ثلاثة شروط للعمل بالضعيف في فضائل الأعمال وهي:

١ – أن يكون الضعفُ غيرَ شديدٍ، فلا يصح الاحتجاجُ بما كان من رواية الكذابين أو المتهمين بالكذب، أو برواية من فحُش خطؤه. وهذا الشرط متفق عليه بين العلماء.

٢ – أن يندرج الحديثُ تحت أصلٍ معمولٍ به في الشريعة، بمعنى أن الحديث تشهد له أصولُ الشريعة العامة، كأن يكون في بر الوالدين مثلا أو في محاسن الأخلاق أو في الإحسان إلى الجار أو في فضيلة الذكر أو صلاة النوافل ونحو ذلك مما حَضَّتْ عليه الشريعةُ وورد أصلُه في النصوص الصحيحة. فأما إذا كان في أمر مُخْتَرَعٍ لا أصلَ له فلا يُعمَل به.

٣ – ألا يعتقد الإنسانُ عند العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ثبوتَ الحديث أو يعتقد سُنِّيَّتَه، وذلك حتى لا ينسب إلى النبي ﷺ ما ليس متأكداً من صحة نسبته إليه. فإن كان صحيحا في نفس الأمر فقد أُعطي حقَّه من العمل به، وإن كان غيرَ صحيحٍ فلم يترتبْ على العمل به مفسدةُ تحليلٍ ولا تحريمٍ ولا ضياعِ حقٍّ للغير.

وهذا القول هو الراجح الذي عمل به أكثرُ العلماء في عصور الإسلام المختلفة حتى يومنا هذا، وأما القولُ بالاحتياط الشديد والاقتصار على الصحيح والحسن فهو تشدُّدٌ لا مبررَ له، إذ ليس في العمل به اختراعٌ لعبادةٍ جديدةٍ ولا إثباتٌ لشيءٍ من الشرع بالحديث الضعيف، فإن العلماء قد اشترطوا للعمل بالضعيف في الفضائل أن يكون معناه مندرجاً تحت أصلٍ شرعي، فأصلُ المشروعيةِ ثابتٌ بالأصل الشرعي العام، وجاء هذا الضعيفُ موافقاً له.

لكن ينبغي مراعاة الشروط التي ذكرها العلماءُ في العمل بالضعيف ؛ حتى لا يتوسَّع الناسُ في الأخذ بالمتروك ونحوه مما اشتدَّ ضعفُه، والله أعلم.

مثال للضعيف الذي يُعمل به في الفضائل: قال الإمام الترمذي[1]: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ عَمْرٍو الْكَلْبِيُّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أُرَاهُ رَفَعَهُ، قَالَ: «**أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ بَغِيضَكَ يَوْمًا مَا، وَأَبْغِضْ بَغِيضَكَ هَوْنًا مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمًا مَا**».

قَالَ أَبُو عِيسَى الترمذي : «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيث عَنْ أَيُّوبَ بِإِسْنَادٍ غَيْرِ هَذَا، رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ لَهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالصَّحِيحُ عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفٌ قَوْلُهُ».

٩ - الحديث المُضَعَّف:

هو الحديث الذي اختلف العلماءُ في الحكم عليه، فمنهم مَنْ ضعّفه ومنهم مَنْ قوّاه، وعزَّ الترجيح بين الرأيين، أو ترجَّح جانبُ الضعف، وهو أعلى درجات الضعيف وأقربُها إلى الحَسَن.

مثاله: ما أخرجه الترمذي[2] قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ ، حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ الْمِقْدَامِ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلْ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِزَارٍ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُدْخِلْ حَلِيلَتَهُ الْحَمَّامَ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْلِسْ عَلَى مَائِدَةٍ يُدَارُ عَلَيْهَا بِالْخَمْرِ**».

---

(١) كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض ٤/ ٣١٦-٣١٧(١٩٩٧).

(٢) كتاب: الأدب، باب: ما جاء في دخول الحمام ٥/ ١٠٤(٢٨٠١).

قَالَ أَبُو عِيسَى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ طَاوُوسٍ عَنْ جَابِرٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ (البخاري): لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ صَدُوقٌ وَرُبَّمَا يَهِمُ فِي الشَّيْءِ . قَال مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : لَيْثٌ لَا يُفْرَحُ بِحَدِيثِهِ، كَانَ لَيْثٌ يَرْفَعُ أَشْيَاءَ لَا يَرْفَعُهَا غَيْرُهُ، فَلِذَلِكَ ضَعَّفُوهُ».

فلما كان ليثٌ (وهو ممن روى له مسلمٌ في المتابعات) مُخْتَلَفاً في حديثه، وكان الراجحُ على حديثه الضعفُ ؛ فإن الترمذيَّ حكم عليه بالحُسْن مع الغرابة، وكأنه قوّى أمره مع كونه منفرداً برواية الحديث من هذا الوجه، وبيَّن أن سبب تضعيف بعض أهل العلم له هو أنه كان يرفع بعضَ الأحاديث التي يرويها غيره موقوفة على الصحابة، وهو أمرٌ يتعلق بقلةِ ضبطِه وحصول الوهم منه. ومثل هذا يمكن الاحتجاج به في الأحكام.

وهذا النوع من الحديث لم يعتبره بعض المحدثين نوعا، على اعتبار أنه إن ترجح جانبُ تقوية الراوي انتقل حديثُه إلى الحسن أو الصحيح، وإن ترجَّح جانبُ ضعفه انتقل حديثُه إلى درجة الضعيف بحسب السبب الذي ضُعِّف لأجله، والله أعلم.

فهرس الموضوعات

استبانة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وبعد..

فقد أعددنا هذه المادة بقصد التيسير على من يريد طلب العلم الشرعي.. ونرجو أن يتحقق هذا القصد بفضل الله تعالى.

ورغبة منّا في إتمام العمل وتحسينه؛ فإننا نقدم هذه الاستبانة للقاريء الكريم، ليشاركنا الرأي في مدى سلامة هذا الأسلوب وصلاحية هذا المنهج، وليشير علينا بالأفضل إن شاء الله تعالى.

ولهذا نرجو من القاريء الكريم ملء هذه الاستبانة وإرسالها على العنوان التالي:

شركة منارات للإنتاج الفني والدراسات ، القاهرة – الحي السابع – ٧ ش أبو القاسم المهدي، متفرع من شارع الإمام أحمد بن حنبل – امتداد عبد الله العربي.ت: ٠١٠١٤٥٠٣٧٥

البريد الإلكتروني: Manarat_2007@yahoo.com

البيانات الشخصية (لمن يريد)

الإسم: .... التليفون: ....

الوظيفة : .... الجنسية: ....

المؤهل الدراسي: ....

البريد الإلكتروني: ....

بيانات عن الكتاب

* عدد صفحات الكتاب .... (مناسب☐ – كبير☐ – صغير☐)
* الإخراج الفني للكتاب .... (ممتاز ☐ – جيد ☐ – ضعيف☐)
* الغلاف .... (ممتاز ☐ – جيد ☐ – ضعيف☐)
* من أين عرفت هذه السلسلة: ....(صديق ☐ – إعلان ☐ – الصدفة ☐)

* رأيك في منهج الكتابة في هذا الكتاب: .... (ممتاز ☐ – جيد ☐ – متوسط ☐)

* رأيك في منهج توثيق معلومات هذا الكتاب: .... (ممتاز ☐ – جيد ☐ – متوسط ☐)

* رأيك في الأسلوب المستخدم في العرض: .... (مناسب ☐ – صعب ☐ – سطحي ☐)

* رأيك في عناصر كل درس من الدروس المقدمة: ..(كثيرة ☐ – مستوفية ☐ – غير مستوفية ☐)

* رأيك في النصوص والأحاديث الواردة في الكتاب: .....(مختارة بعناية ☐ – مكررة ☐ – غير مناسبة ☐)

* هل سبق لك قراءة كتب أو مقالات لنفس المؤلف: ....(نعم ☐ – لا ☐)

* هل استفدت جديدا من قراءة هذه المادة : .... (نعم ☐ – لا ☐ – إلى حد ما ☐)

*أكتب باختصار أهم ما أعجبك في الكتاب: ....

....

....

....

*أكتب باختصار أهم ملاحظاتك على الكتاب: ....

....

....

....

*أكتب باختصار رأيك في مشروع تيسير العلوم الشرعية: ....

....

....

....

* هل رشحت هذه المجموعة لغيرك للاستفادة منها .... (نعم ☐ – لا ☐ – لم يخطر ببالي ☐)

* هل مدة إخراج ستة كتب كل ستة شهور: .... (مناسبة ☐ – طويلة ☐ – قصيرة ☐)